الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون
الجلسة العامة **٩**
السبت، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الساعة ٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي . . . . . (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٠.

خطاب السيد غابرييل نتيسيزيرانا، النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي

الرئيس: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي.

اصطحب السيد غابرييل نتيسيزيرانا، النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي، إلى المنصة.

الرئيس: يسرني كثيرا أن أرحب بفخامة السيد غابرييل نتيسيزيرانا، النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد نتيسيزيرانا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن آخذ الكلمة في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

بادئ ذي بدء، وبالنيابة عن فخامة السيد بيير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي، فإننا نشارك المتكلمين السابقين الإعراب عن تقديم تهنئتنا الحارة، لكم، السيد علي عبد السلام التريكي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. ويشكل انتخابكم إشادة بكم وتشريفا لبلدكم. ووفد بلدي وأنا شخصيا، نتمنى لكم كل التوفيق في مهمتكم النبيلة. كما نتقدم بالتهاني إلى أعضاء المكتب الآخرين. ونغتنم هذه الفرصة أيضا للإشادة على نحو مستحق بسلفكم، معالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، على التزامه وعلى جودة العمل الذي أنجزه خلال فترة ولايته.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب مجددا عن دعمنا لمعالي الأمين العام بان كي - مون، متمنين له كل التوفيق ومؤكدين له على كامل تعاون جمهورية بوروندي في السعي إلى إيجاد حلول سلمية وشجاعة للمشاكل التي يواجهها العالم اليوم. وننوه به بصورة خاصة على تفانيه من أجل قضية السلام والتنمية، الذي استمر في إبدائه للعالم عموما ولبوروندي على نحو خاص.

وأخيرا، نعرب عن امتناننا للمجتمع الدولي، ولجنة بناء السلام، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

والاتحاد الأوروبي، والمبادرة الإقليمية من أجل بوروندي، وجمهورية جنوب أفريقيا على جهودهما لتعزيز السلام، الذي تحقق الآن في بوروندي، ونأمل ألا يتم الرجوع فيه. ونحث جميع الدول في منطقة البحيرات الكبرى على مواصلة الانخراط في الحوار والتعاون لكفالة الاستقرار السياسي والتنمية الشاملين في المنطقة. ونغتنم هذه الفرصة لنطالب بأن يمنح مركز استشاري في الجمعية العامة في هذه الدورة للمؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى.

وتنعقد الدورة الحالية للجمعية العامة في وقت يرحب فيه أبناء بوروندي بما أحرز من تقدم على مسار السلام. والواقع أن الحرب في بوروندي قد وضعت أوزارها الآن. فآخر حركة متمردة، قوات التحرير الوطنية، وضعت أسلحتها وأصبحت حزبا سياسيا يشارك بفعالية في الحياة الديمقراطية في البلد. وعين كبار قادة الحركة في مناصب في الإدارة العامة. والتحق بعض المقاتلين السابقين بصفوف الجيش والشرطة، وتم تسريح الآخرين، وهم يستفيدون من عملية إعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية العادية. ونود أن نشكر جميع شركائنا على ما قدموه من دعم للجهود الجبارة التي بذلتها بوروندي في مجالي بناء السلام وإرساء الديمقراطية.

وبعودة السلام والمؤسسات المنتخبة ديمقراطيا، بدأ أبناء بوروندي باستعادة الثقة بمؤسسات الجمهورية. والأشخاص المشردون داخليا يعودون إلى قراهم السابقة، وعاد اللاجئون البوروندیون الذين كانوا في البلدان المجاورة. غير أن إعادة إدماج المقاتلين السابقين والأشخاص المشردين داخليا واللاجئين لا تتم بدون مصاعب وقيود.

والواقع أن بوروندي، باعتبارها بلدا أفريقيا يتميز بأحد أعلى معدلات نمو السكان، تواجه مشكلة مزمنة تتمثل في نقص الأراضي، مما أدى إلى منازعات حول الملكية. وللحفاظ على التماسك الاجتماعي، أُنشئت لجنة معنية بالأراضي وغيرها من الأصول، بغية حل جميع المنازعات بين الأشخاص العائدين ومواطنيهم الذين بقوا في التلال، حيث تعتبر الأرض كنزا ثمينا.

وتواجه بوروندي المشكلة المتمثلة في تمويل إعادة الإدماج المهني لآلاف الرجال والنساء وحتى الأطفال الذين عملوا كمقاتلين. ولذلك، لا بد أن يقدم لنا المجتمع الدولي الدعم لمساعدتنا في إنجاز عملية إعادة الإدماج الاجتماعي لتلك الفئات من السكان المحتاجين، حتى لا يتم تقويض مكاسب بناء السلام.

وعلاوة على ذلك، تقر حكومة بوروندي بأن حمل السكان المدنيين للأسلحة النارية غير القانونية يشكل تهديدا خطيرا للسلام. ولمواجهة تلك المشكلة، أنشأت الحكومة لجنة لتشجيع الأشخاص على تسليم أسلحتهم طوعا. وبما أن للجنة ولاية محددة زمنيا، فقد أطلقت الحكومة برنامجا واسع النطاق لاستعادة جميع الأسلحة ولتشديد الخناق على الجريمة المتصلة باستخدام الأسلحة النارية. وقد وقَّع الرئيس للتو على مرسوم ينظم الحيازة القانونية للأسلحة النارية.

ويجري تنفيذ إصلاح قضائي لكفالة عدالة منصفة ومكافحة الإفلات من العقاب. وترحب الحكومة بدعم المجتمع الدولي في هذا المجال. ولمواصلة تعزيز مكاسب السلام، يجب أن نواجه التحديات المتمثلة في معرفة الحقيقة حتى نتمكن من تحقيق المصالحة الوطنية. ولا بد لأبناء بوروندي أن ينجحوا في عملية العدالة الانتقالية. وسيمكنهم ذلك من دفن أحقاد الحرب وبناء مستقبلهم على أساس متين من السلام والثقة المتبادلة.

وإدراكا من بلدنا بأنه لن يتمتع بالسلام لوقت طويل في أفريقيا المضطربة، فقد استجاب بلدنا لنداء المجتمع الدولي من أجل المساهمة في حفظ السلام في البلدان التي تعيش في

حالة حرب. ولذلك، تشارك بوروندي في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بغية إعادة السلام إلى كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى؛ والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وفي دارفور والصومال. ولسوء الطالع، تعرضت وحدتنا المنشورة في الصومال في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على مدى فترة سنتين، لثلاث هجمات انتحارية أودت بحياة ٢٥ جنديا وخلّفت ٣٥ من المصابين الآخرين. وعلاوة على تلك الخسائر الفادحة، يجب أن نضيف ثلاث ضحايا جراء سقوط طائرة من طراز إليوشن في بحيرة فيكتوريا في آذار/مارس من هذا العام.

وتظهر تلك الحقائق أن بوروندي تدفع ثمنا باهظا في المهمة الدولية المتمثلة في الإسهام في السعي إلى إحلال السلام في الصومال. وبسبب هذه الخسائر في الأرواح، يدعو البعض في بوروندي إلى سحب قواتنا من البعثة. ونعتقد أن البعثة، في تشكيلتها الحالية، لا يمكن أن تستمر وتستكمل إلا إذا بذل المجتمع الدولي جهودا جبارة.

وتحقيقا لتلك الغاية، تعتقد حكومة بوروندي أن ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ينبغي تغييرها لتمكين الوحدات من حماية أنفسها من الهجمات المميتة، والمبادرة إلى الهجوم على المعتدين أو ملاحقتهم. ونرى أنه يجب تجهيز الوحدات بالموارد الكافية من حيث الكم والنوعية. ونعتقد أنه يجب توفير الطائرات العمودية الهجومية والأموال اللازمة لجمع المعلومات في الميدان. نعتقد أيضا أنه ينبغي نشر قوات إضافية من دون تأخير ليكون طابع البعثة قاريا حقا. ونعتقد أن فرض الجزاءات الموعود به منذ أمد طويل على البلدان والمنظمات والأفراد الذين يدعمون الجماعات الإسلامية ينبغي أن يصبح في نهاية الأمر حقيقة واقعة.

ما زالت حكومة بوروندي متمسكة بالتزاماتها تجاه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ومع ذلك، نود أن نرى المجتمع الدولي يستجيب في أقرب وقت ممكن للشواغل التي أعربت عنها هنا، وهي معروفة مسبقا لجميع الشركاء الذين يرغبون في رؤية السلام يعود إلى منطقة القرن الأفريقي.

ويأتي عقد هذا الاجتماع قبل بضعة أشهر من إجراء الانتخابات العامة في بلدي التي تهدف إلى إنعاش المؤسسات على كل صعيد. وأود أن أشدد هنا على التزام الحكومة بضمان شفافية تلك الانتخابات وبإجرائها في جو من الهدوء. وأنشئ بالفعل لجنة انتخابات وطنية مستقلة بناء على توافق سياسي بين مختلف الأطراف. بالإضافة إلى ذلك، أصدر للتو قانون انتخابي جديد. كما تم تعزيز وزارة الداخلية من أجل دعم اللجنة. وبدأ بإضفاء الطابع الرسمي على الشراكة بين لجنة الانتخابات والحكومة والجهات المانحة من خلال توصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة بوروندي إلى اتفاق بشأن مشروع لتقديم الدعم للانتخابات.

في ذلك الصدد، ستقدم الحكومة للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة مجموعة مساعدات بمبلغ ٧ ملايين دولار لجميع عملياتها. ونعول على الدعم المتنوع من المجتمع الدولي لحشد جميع الموارد الضرورية لإنجاح العملية الانتخابية. ونرحب بإعراب الأمين العام عن استعداده لجعل ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي تتمشى مع البيئة الانتخابية. ولست بحاجة إلى التذكير بأنه ينبغي التوصل إلى الاتفاق على ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في الفترة بين الآن ونهاية كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. ومن شأن النتيجة الناجحة للانتخابات أن تمكننا، بالتنسيق مع الأمين العام، من إعادة تحديد مهام بعثة الأمم المتحدة في بوروندي عن طريق تركيز الاهتمام الرئيسي على البرامج الرامية إلى تحقيق التنمية الدائمة.

يجب أن تحقق بوروندي نجاحا في عمليتها الانتخابية إذا أريد لها أن تكون قادرة على مواصلة تنميتها الاقتصادية. وإطارنا الاستراتيجي لمكافحة الفقر، وهو نقطة مرجعية لجميع الجهود المبذولة في ذلك الصدد، يجري تنفيذه منذ عام ٢٠٠٧. ويكشف تقييم ذلك الجهد في العامين الماضيين عن إحراز نتائج مرضية عموما، على الرغم من أنه لم تتحقق بعد مؤشرات الأداء التي أردنا تحقيقها فيما يتعلق بسياسات معينة في مجال الاقتصاد الكلي.

في مسعى لتحسين فعالية المساعدة المقدمة إلى بوروندي، أنشأت الحكومة، بالعمل بالشراكة مع الجهات المانحة، فريقا لتنسيق جهود الشركاء ليعمل بمثابة محفل للمناقشات حيث يستشار فيه الشركاء الإنمائيون في جميع مسائل السياسات والمسائل التقنية المتعلقة بتنفيذ استراتيجيتنا الوطنية للتنمية وبناء السلام. واليوم، يجري حوار حقيقي وتقام شراكة فعالة في جميع مراحل العملية من التخطيط حتى نتائج التقييم.

تأمل بوروندي، بدعم من البنك الدولي، أن تعقد في الشهر المقبل اجتماعا للفريق الاستشاري المخصص المعني ببوروندي في باريس، بهدف حشد الأموال المخصصة للقطاعات التي حددت بوصفها تملك الإمكانيات للإسهام بسرعة في النمو الاقتصادي وأداء دور حفاز – وهي تحديدا قطاعا الطاقة والزراعة والقطاع الخاص وقطاعات السياحة وتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية للاتصالات. ونعول على الشراكة القائمة لتوفير التمويل اللازم.

وأصبحت الحكومة تدرك أنه لكي يستأنف النمو الاقتصادي بصورة تامة، يتعين عليها تعزيز الإدارة الرشيدة في الشؤون العامة، وكذلك زيادة تحسين بيئة الأعمال التجارية. ولتحقيق ذلك، بدأت الحكومة، بدعم من شركائها، سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى تحسين إدارة المالية العامة وتيسير الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في بلدنا. ولذلك وُضع قانون استثمار جديد كانت الحكومة قد كيفته ليتماشى مع نموذج جماعة شرق أفريقيا. وضريبة القيمة المضافة معمول بها بالفعل وستبدأ وكالة لتشجيع الاستثمار عملها في وقت قريب.

ترمي بوروندي إلى التصدي للتحدي الذي حدد على المستوى الدولي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، كما أكدت ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي عقده رؤساء الدول أو الحكومات في أيلول/سبتمبر (القرار ١/٦٠). ويسرنا أن نبلغ الجمعية أنه بفضل سياستنا القائمة على مجانية التعليم الابتدائي والرعاية الصحية للأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل، فإن بوروندي تحقق النتائج التي تستحق الدعم. فعلى سبيل المثال، وبفضل تلك السياسة، ارتفع عدد النساء الحوامل اللواتي يلدن في المستشفيات أو المراكز الصحية من نسبة ٢٢,٩ في المائة عام ٢٠٠٥ إلى ٥٦,٣ في المائة عام ٢٠٠٨.

في تموز/يوليه ٢٠٠٩، قررت حكومة بوروندي توفير العلاج المجاني لمرضى الملاريا والناموسيات لجميع سكان بوروندي. وقررت الحكومة أيضا تحمل تكاليف العلاج الطبي والمتابعة للنساء بدءا من الشهر الأول من الحمل بغية توفير حماية أفضل لصحة النساء والأطفال. وتشمل تلك السياسة تنظيم حملة إعلامية للحد من عدد الولادات. وستنشئ قريبا هيئة وطنية تناط بها مسؤولية توفير التأمين الصحي للناس الذين يعيشون في المناطق الريفية أو العاملين في القطاع غير الرسمي.

التعليم للجميع هو هدف آخر من الأهداف الإنمائية للألفية التي يعمل شعب بوروندي من أجل تحقيقها. وبفضل جهود التنمية المجتمعية، تمكن شعبنا من بناء أكثر من ٧٠٠ مدرسة ومركز صحي خلال عام ٢٠٠٨، لكي يتسنى

لجميع الأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة الاستفادة من التعليم المجاني، وفقا لما قرره رئيس بلدنا في عام ٢٠٠٥. ومع ذلك، ما زلنا نواجه المشكلة المستمرة المتمثلة في توفير الموارد المالية اللازمة لتجهيز تلك المدارس والمراكز الصحية، بما في ذلك مياه الشرب ورواتب الموظفين. ولست بحاجة إلى الإشارة إلى أن هذه الخطوات الاستثنائية قد اتخذت للإسهام في التقدم الذي يحرزه بلدنا في الفترة التي تسبق عام ٢٠١٥.

علاوة على ذلك، تود الحكومة أن يحشد المانحون موارد إضافية لضمان استدامة الإنجازات التي حققناها. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر بحرارة الشركاء الذين دعموا بالفعل تنفيذ سياستنا لتوفير مجانية التعليم الابتدائي والخدمات الصحية للنساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة. ونوجه نداء إلى الذين ما زالوا مترددين في مد يد العون لنا لمساعدتنا على التغلب على التحديات العديدة التي أشرت إليها هنا.

ولم تنج بوروندي من الأزمة المالية العالمية. ولئن كانت تكلفة المواد الخام قد انخفضت عموما، فإن الانخفاض في أسعار البن كان حادا بشكل خاص، وهو منتج التصدير الرئيسي لدينا. الجمعية بالطبع ستفهم أنه عندما ينخفض ناتجنا المحلي الإجمالي ويكون أداء مؤشرات اقتصادنا الكلي ضعيفا، يؤدي ذلك إلى تقويض جهود الحماية الاجتماعية التي تضطلع بها الحكومة.

وتقلُّب سوق المنتجات النفطية له تأثير مزعزع لاستقرار الاقتصاد في بوروندي، لأنه يُحدث صدمات خارجية يصعب تحملها. وعلى الرغم من التدخلات السياسة الاقتصادية لمواجهة الآثار السلبية للاضطرابات في الأسواق الدولية، لا بد لاقتصادات البلدان النامية من تكرار النداء من أجل استعادة النظام فيما يتعلق بالقضايا الراهنة مثل المسائل المتعلقة باستقرار الأسواق المالية الدولية وتنفيذ الاتفاقات التجارية ونقل التكنولوجيا والحاجة إلى زيادة المساعدة والاستثمار في أفريقيا.

ونظرا لهذه الحالة، نود مرة أخرى أن ندعو البلدان المتقدمة النمو ومجموعة الثمانية، على وجه الخصوص، إلى أن تترجم إلى فعل الالتزام الذي تعهدت به بزيادة مساهماتها من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥، وكذلك الوفاء بالوعد الذي قُدم في اسكتلندا بزيادة المعونة الإنمائية بواقع ٥٠ بليون دولار سنويا اعتبارا من عام ٢٠١٠ مع تخصيص نصف هذا المبلغ لأفريقيا.

يشكل تغير المناخ تهديدا للسلام والأمن الغذائي في أفريقيا وفي جميع أرجاء العالم. ولذلك، ندعو إلى اتخاذ تدابير جريئة للحد من إنتاج غازات الدفيئة وإلى تقديم حوافز لتشجيع سياسات إعادة التحريج وحماية الغابات الاستوائية والإدارة المسؤولة لموارد المياه والطاقة واستخدام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة. وبوروندي تؤيد الموقف المشترك للاتحاد الأفريقي، الذي عرضه رئيس وزراء إثيوبيا وسيعاد التأكيد عليه في مؤتمر كوبنهاغن. ونرحب بالتدابير التي أعلنها الرئيس باراك أوباما والاتحاد الأوروبي واليابان لإجراء خفض كبير في انبعاثات غازات الدفيئة ولإدارة النفايات السامة على نحو مسؤول وتقديم موارد مالية وتكنولوجية لأقل البلدان نموا وللبلدان غير الساحلية.

تجدد بوروندي تعهدها للأمم المتحدة بمواصلة العمل لكفالة تعاون شعوب العالم قاطبة من أجل السلام والدفاع عن قيم الحرية والتضامن والتسامح. ويجب أن يسترشد المجتمع الدولي بهذه القيم في تسوية الصراعات الدموية التي تهدد بعض أجزاء أفريقيا والشرق الأوسط والعراق وأفغانستان، وهي ستساعدنا في محاربة الإرهاب وغيره من أشكال الجريمة العابرة للحدود الوطنية محاربة فعالة.

لا يفوتني أن أختم خطابي بدون إعادة تأكيد التزام بلدي بتعددية الأطراف التي تمثل أفضل أمل لنا في التصدي لجميع التهديدات للسلام والأمن في العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أشكر النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد غابرييل نتيسيزيرانا، النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي، من المنصة.

خطاب دولة السيد أبيسيت فيجاجيفا، رئيس وزراء مملكة تايلند

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة تايلند.

اصطحب السيد أبيسيت فيجاجيفا، رئيس وزراء مملكة تايلند، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة أبيسيت فيجاجيفا، رئيس وزراء مملكة تايلند، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد فيجاجيفا (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد مملكة تايلند، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن خالص تهانينا على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. ويمكنكم أن تتأكدوا من الدعم والتعاون الكاملين لوفد بلدي.

إننا نعيش في واحدة من أصعب الفترات في تاريخنا. وكما كان الحال في الفترة السابقة لتأسيس الأمم المتحدة قبل أكثر من ٦٠ عاما، يواجه العالم تحديات كبيرة مرة أخرى. فالصراعات والتوترات ما زالت مستمرة في كثير من أجزاء العالم؛ والإرهابيون يهاجمون؛ وما زال الكثيرون متأثرين بالفقر والمرض والجوع؛ وإمداداتنا من المصادر التقليدية للطاقة تتناقص؛ وتغير المناخ يحول البيئة المباشرة التي نعيش فيها جميعا. وإلى جانب هذه المجموعة من القضايا، تنذر الأزمة المالية العالمية الحالية بمستقبل يبدو قاتما. ولكننا، مثلنا في ذلك مثل أسلافنا قبل أكثر من ٦٠ عاما، نعيش أيضا مع الأمل في مستقبل أفضل. وقسم كبير من هذا الأمل يتوقف اليوم على الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من الانتقادات، يجب ألا نشك مطلقا في حقيقة أن حالة العالم أفضل في ظل الأمم المتحدة مما لو كانت عليه بدونها. وأنا أقول هذا لأن تجاوز التحديات التي واجهناها ونواجهها يتطلب تعاونا متعدد الأطراف. والأمم المتحدة هي الأساس الصلب لهذا التعاون المتعدد الأطراف، وهي أيضا ما سماه الشاعر العظيم اللورد تنيسون ”برلمان البشر“. وبرلمان البشر هذا هو الذي يوفر محفلا يمكننا الاجتماع فيه ومناقشة سبل التصدي للتحديات المشتركة وكذلك الاستجابة لشواغل ناخبينا – ألا وهم مواطنو العالم.

في هذا العالم المترابط والمتشابك، لا يمكن لدولة واحدة، ولا حتى أكبر وأقوى دولة، أن تواجه الأمر بمفردها. ولكن في الوقت نفسه ينبغي ألا نترك أي دولة وراءنا في سعينا من أجل تحقيق السلام والرخاء وحماية حقوق الإنسان. وتماما كما نتعاون لمواجهة التحديات المشتركة، يجب علينا أيضا أن نمد أيدينا إلى من هم أقل حظا وأن نأخذ بيدهم نحو مستقبل أكثر إشراقا وأن نمنحهم الفرصة للتمتع بثمار العولمة.

وتايلند على استعداد لمد يد العون. ونحن مستعدون لتبادل خبراتنا والدروس التي استخلصناها من أزمتنا المالية في عام ١٩٩٧. ونعتقد أن سبل معالجة دولتنا لمشاكلنا يمكن تبادلها ويمكن أن تسهم في إيجاد وسائل دولية للتعامل مع التحديات العالمية المشتركة. وإيماننا يتمحور حول ترابط السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان ويجب أن تعزز كل واحدة منها الأخرى لكي تكون الدعائم الثلاث جميعا مستدامة. وهذا الرأي محوري للأمم المتحدة أيضا.

تؤمن تايلند بأن الاعتدال هو مفتاح الاستدامة. ونريد أن نرى الاعتدال بدلا من الجشع المفرط، الذي هو سبب الأزمة الاقتصادية؛ ونريد أن نرى الاعتدال بدلا من الاستهلاك المفرط؛ ونريد أن نرى الاعتدال بدلا من التطرف والأنانية، وهما سببا الصراعات حول العالم. ولذلك، يجب علينا أن نحد من إفراطنا وأن نعيش في حدود إمكاناتنا وأن نستخدم مواردنا بحكمة.

وفكرة الاعتدال هذه هي ركيزة فلسفة جلالة الملك المتمثلة في ''اقتصاد الاكتفاء''. وينبغي عدم فهم هذه الفلسفة أو إساءة فهمها على أنها تدعو إلى اتباع نهج منغلق على الذات، بل إنها تعلمنا ضرورة الموازنة بين التنمية الاقتصادية والتحديث على نحو أفضل مع مراعاة رفاه الشعب واحتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية لكي يكون البلد مرنا ومحميا من الصدمات الخارجية والداخلية على السواء.

ولقد طبق جلالته بنفسه فلسفته بشكل عملي حيث دشن العديد من المشاريع الملكية من أجل تحسين أحوال شعبه وبلده. وكان المجتمع الدولي محقا عندما وصف جلالته بأنه ''ملك التنمية''. وتسلم جلالته جائزة الاستحقاق للإنجازات الكبرى في ميدان التنمية البشرية التي يمنحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديرا لإنجازاته وكذلك لفلسفته المتمثلة في اقتصاد الاكتفاء والتي اكتسبت شهرة متزايدة في العالم أجمع. والكثير من مشاريع جلالته يجري تكراره في أجزاء كثيرة من العالم.

وقد أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن اقتصاد الاكتفاء ليس مجرد فلسفة ولكن يمكن أيضا ترجمته إلى إجراءات ملموسة. وبفضل الدروس المستفادة من الأزمة المالية الآسيوية لعام ١٩٩٧، نجت معظم المؤسسات المالية في تايلند من الآثار المباشرة للأزمة الحالية، وذلك بفضل أسلوبها الأكثر تعقلا في الاستثمار. ونجح أصحاب الأعمال الحرة في تجاوز العاصفة من خلال اتخاذ القرارات بطريقة عقلانية وإدارة المخاطر بتأنّ أكبر، وهما اثنان من المبادئ الرئيسية التي تنادي بها فلسفة جلالته.

والسياسة الاجتماعية – الاقتصادية لحكومتي تسترشد بفلسفة جلالته التي تم إدماجها في خطتنا الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالتنمية بالنسبة لنا لا تتعلق بمعدل النمو فحسب، ولكن أيضا بنوعية ذلك النمو. ونحن لم نكتف بتعزيز الإنفاق والاستثمار الحكوميين للنهوض بالاقتصاد، ولكن أعددنا أيضا شبكات أمان اجتماعي وجعلنا إصلاح التعليم أولوية وطورنا خدمات الصحة والرعاية الاجتماعية التي نقدمها.

وقد أعطينا الأولوية لوضع برامج الاستثمار وخطط العمل لتعزيز القوة وتوفير قدر أكبر من الفرص الاقتصادية للناس على المستوى الشعبي. كما وضعنا الأساس لتحقيق النمو والقدرة التنافسية على الأجل الطويل في مختلف القطاعات في تايلند، بما في ذلك الزراعة والرعاية الصحية والتعليم والسياحة. ومجمل القول، إننا جعلنا من تنمية تايلند نهجا موجها لخدمة الإنسان، وعززنا تحصين اقتصاد تايلند من الرجات الخارجية.

وتايلند باعتبارها رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فإنها قادت الجهود الإقليمية لمواجهة الأزمة المالية الحالية وتحصين جنوب آسيا برمتها. ونحن بصدد التعجيل بعملية إضفاء طابع تعددي على مبادرة تشيانغ ماي، في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا زائد ٣ ، المؤلفة من الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين واليابان وجمهورية كوريا. والهدف من هذه الممارسة هو بناء استقرار مالي إقليمي من خلال ترتيب كبير لتجميع احتياطيات المساعدة الذاتية على نطاق الإقليم. وسيبدأ نفاذ هذه المبادرة

قريبا. وعلى الصعيد الإقليمي، واصلنا أيضا تحرير التجارة ورفض جميع أشكال الحمائية. ونعتقد أن هذه الجهود يمكن أن تشكل قدوة للمناطق الأخرى.

إن المصاعب المالية الحالية لا تؤثر على اقتصاد أي دولة من الدول فحسب، بل على تنمية شعبها ورفاهه أيضا. وتتسبب هذه الأزمة في تفاقم المشاكل القائمة فعلا، مثل الفقر والجوع ونقص الطاقة. وما من مكان آخر يقوى فيه الشعور بأثرها أكثر من العالم النامي، وتايلند ليست استثناء. وعلى الرغم من أننا حققنا فعلا الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالتخفيف من حدة الجوع والفقر، لا يزال هناك الكثير مما يتعين علينا القيام به. وتدرك تايلند جيدا التحديات التي تواجهها البلدان النامية، وهي على استعداد لتتشاطر مع الآخرين تجربتنا في إدارة هذه التحديات والتغلب عليها.

وباعتبارنا بلدا زراعيا كبيرا، فإن تايلند على استعداد للإسهام في حل الأزمة الغذائية وأزمة الطاقة العالميتين. ونحن من بين البلدان المصدرة الرئيسية للأغذية، ولدينا تجربة قوية وقدرة هائلة في مجال تطوير الطاقات البديلة، لا سيما الديزل الأحيائي و الإيثانول. ونروم تحقيق التوازن بين ازدياد الطاقة والمحاصيل الغذائية حتى نتمكن من تلبية الاحتياجات بصورة كافية في المجالين على حد سواء.

ويشكل تغير المناخ الشاغل الملح الآخر الذي لا يمكن النجاح في التصدي له إلا من خلال التعاون. وبلدي على اقتناع بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ هي جوهر المفاوضات الدولية والتعاون في هذا المجال، استرشادا بمبادئ تشاطر المسؤوليات على نحو متفاوت وقدرات كل بلد على حدة.

وفي هذا السياق، تتشرف تايلند باستضافة محادثات الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ التي ستعقد في الأسبوع القادم في بانكوك. وسنبذل قصارى جهدنا لكفالة أن تحقق هذه الجولة من المفاوضات تقدما ملموسا صوب نجاح مؤتمر كوبنهاغن بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، عقد الأمين العام مؤتمر القمة العالمي بشأن تغير المناخ. ونحن نرحب بالالتزامات التي تعهدت بها الاقتصادات الرئيسية خلال مؤتمر القمة، لا سيما فيما يتعلق بتحديد أهداف ومرامي واضحة لما ستتخذه من إجراءات. كما يسعدني أن مجموعة العشرين تعهدت ببذل قصارى جهدها لتحقيق نتيجة ناجحة في كوبنهاغن.

وقد واصلت حكومتي، من جانبها، السعي الفعال لتحقيق نمو يراعي البيئة. ولهذا السبب، أعلنا عن إدراج الطاقة البديلة في جدول أعمالنا الوطني، وقمنا باستثمارات هامة لتعزيز التنمية في هذا المجال، بما في ذلك المحاصيل التي تستخدم لإنتاج الطاقة. وعلاوة على ذلك، من بين السمات البارزة لتايلند تنوعها البيئي القوي، الذي عاد على تايلند ومجتمعاتها المحلية بمنافع من خلال الأنشطة الاقتصادية والمنتجات المبتكرة. وبينما نسعى إلى الاستفادة على نحو كامل من غنى تنوعنا البيئي ومواردنا الطبيعية، نروم أيضا كفالة استدامتها وتجددها وتطورها.

وينبغي ألا نكتفي بكفالة تلبية الاحتياجات الاقتصادية للشعب. فاحتياجاته السياسية تكتسي القدر ذاته من الأهمية. وليس هناك نظام سياسي أفضل من الديمقراطية لكفالة حريات الأشخاص وحقوقهم. وتتبع حكومتي سياسة واضحة لبذر بذور الديمقراطية المستدامة، والانفتاح على المجتمع المدني، وكفالة حقوق الإنسان، وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون. والديمقراطية لا تتعلق بمجرد حكم الأغلبية فحسب، بل باحترام حقوق الأقلية أيضا.

وعلى الصعيد الإقليمي، قطعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تحت رئاسة تايلند خطوات كبيرة صوب جعل

الإنسان محور التنمية في المنظمة، على النحو الوارد في ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتحتل المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان الآن مركز الصدارة في جدول أعمال رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وعلى نحو جماعي، اضطلعنا بدور فعال لإنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي بدأت بمزاولة عملها في تشرين الأول/أكتوبر الجاري. ونلتزم ببذل قصارى جهدنا لكفالة ارتقاء تلك الهيئة على نحو كامل إلى مستوى التوقعات.

كما تولي تايلند الأهمية لمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فعلاوة على جهودنا الوطنية بشأن هذه المسألة، يسعدني أن أضيف أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا بصدد عملية إنشاء لجنة تابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا معنية بتعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال. وستضطلع هذه الهيئة بدور هام في تحسين وتعزيز إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلق بحقوق الإنسان برمته.

وأما على الصعيد الدولي، فإن تايلند طرف في الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، ونلتزم بشدة بالمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨. ويشكل ترشيح تايلند لشغل مقعد في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ دليلا آخر على التزامنا بتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

وما انفكت تايلند تقدم المساعدات الإنسانية لمن هم في محنة أينما كانوا. وأسهمنا باطراد في برنامج الأغذية العالمي. وقدمنا يد العون للمحتاجين. وقد تجلى التزامنا الإنساني بوضوح خلال إعصار نرجس الذي اجتاح ميانمار، عندما أصبحت تايلند مركزا لوجستيا للجهود الدولية المكثفة لإغاثة ذلك البلد.

والتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المستدامة ليست مجرد هدف في حد ذاتها. فهي تكفل في آخر المطاف السلم والأمن على الأجل الطويل. ولذلك السبب، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ليست في طريقها لتصبح جماعة سياسية وأمنية فحسب، ولكن جماعة اقتصادية واجتماعية وثقافية أيضا بحلول عام ٢٠١٥. وتعزز هذه الأركان الثلاثة بعضها بعضا. وفي إطار هذه الجماعة السياسية والأمنية، فإن تايلند، بمعية شركائها الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على استعداد لتعزيز التعاون في مجالات تسوية النزاعات وحل الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون بشأن التدريب على التأهب لحالات الطوارئ وتقديم المساعدات الإنسانية. ونأمل أن تساعد جهودنا الإقليمية على الإسهام في السلم والأمن، ليس على الصعيد الإقليمي فحسب، بل الدولي أيضا.

وقد اضطلعت تايلند ذاتها بدور هام في عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. ففي العقدين الماضيين، وفرت تايلند نحو ٢٠ ٠٠٠ من القوات العسكرية وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين دعما لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع القارات في أنحاء العالم كافة، بما في ذلك كمبوديا وتيمور - ليشتي وبوروندي، وعما قريب، دارفور. وسنظل نفعل ذلك حيثما يمكن لمساهماتنا أن تعزز القدرة العامة للأمم المتحدة.

وتايلند باعتبارها عضوا في لجنة بناء السلام، فإنها تؤمن بضرورة تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الملائمة لاستدامة السلام في البلدان الخارجة من الصراع والتطاحن الداخلي. ويمكن أن نضطلع بدور أكبر لكفالة إحلال السلم والأمن الدوليين. ولذلك السبب، قدمت تايلند ترشيحها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ . وباعتبارنا بلدا ناميا متوسط

الحجم، يمكن أن نمثل مصالح البلدان النامية وشواغلها ليس في آسيا فحسب، بل في جميع أنحاء العالم أيضا.

وعلى مدى الأيام الأربعة الماضية، استمعنا لبيانات متتالية يبدو أنها تصب في اتجاه نتيجة واحدة مفادها أننا نعيش فترة منطوية على التحديات. ولعلها فترة توضع فيها التعددية على المحك مرة أخرى. غير أنه أمامنا أيضا فرصة تاريخية للعمل معا لتصحيح أخطائنا الماضية واتخاذ القرارات المناسبة للمستقبل. وببساطة، لنا الخيار بشأن الكيفية التي سنتخذ بها إجراء – خيار سيحكم عليه أبناؤنا غدا وأحفادنا في السنوات القادمة.

وقد اختار أجدادنا إنشاء الأمم المتحدة قبل ستة عقود. وعلينا اليوم أن نضمن بقاء الأمم المتحدة – رمز التعددية الحقة – محتفظة بأهميتها وفعاليتها وكفاءتها في الاستجابة للتحديات المتلاحقة وضمان التنمية، والحرية، وحقوق الإنسان، والسلام للجميع. وفي ذلك الصدد، ندعم إصلاح الأمم المتحدة على نحو يفضي بنا إلى تحقيق تلك الأهداف.

فلنستخدم اجتماعنا هنا لنذكر أنفسنا بما تمثله الأمم المتحدة. ولنغتنم هذه الفرصة معا لوضع أساس أقوى لعهد جديد من السلام والرفاه لبني البشر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة تايلند على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب دولة السيد أبهيسيت فيجاجيفا، رئيس وزراء مملكة تايلند، من المنصة.

خطاب دولة السيد يان بيتر بالكينيندي، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا.

اصطحب السيد يان بيتر بالكينيندي، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أرحب بدولة السيد يان بيتر بالكينيندي، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بالكينيندي (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): قبل أسابيع قليلة، كان مبنى إمباير ستيت مضاء باللون البرتقالي، وهو اللون الوطني لهولندا. وكان السبب في ذلك هو أن شركة الهند الشرقية الهولندية قبل ٤٠٠ سنة تحديدا، كلفت هنري هدسون بإيجاد أقصر طريق إلى آسيا من الشمال. وبعد رحلة مضنية مليئة بالمشاق، قرر هدسون تغيير المسار. ولم يعثر قط على الطريق القصير إلى آسيا الذي كان يبحث عنه، لكنه كان أول شخص يرسم خريطة للمنطقة المحيطة بالنهر الذي سمي باسمه فيما بعد، بما في ذلك خريطة المكان الذي نجتمع به اليوم. ومنذ ذلك الحين، ارتبط تأسيس مدينة نيويورك العظيمة ارتباطا وثيقا بشجاعة هنري هدسون وعزمه. واليوم أكثر من أي وقت مضى، يجب علينا أن نتحلى بتلك الصفات أنفسنا.

في السنة الماضية، واجهنا الواقع القاسي لنظام مالي واقتصادي كان على حافة الهاوية. وكانت الأزمة شديدة الوطأة وسريعة للغاية لدرجة تقتضي الآن منا جميعا الشجاعة والتصميم اللازمين – الشجاعة لوضع القيم والمصالح المشتركة فوق المصالح الذاتية الضيقة، والتصميم على تكييف هياكل الإدارة العالمية القائمة لتتناسب مع واقع جديد والشجاعة لاتخاذ اختيارات حاسمة تراعي جميع المصالح، ولا سيما مصالح أفقر وأضعف شعوب العالم. تلك هي رسالتي الواضحة إلى الجمعية العامة.

لا يساور الحكومة الهولندية أدنى شك في أن أمم متحدة قوية وفعالة وحاسمة ستكتسي أهمية كبيرة بالنسبة

لتلك العملية. ولن يتحقق ما تمس حاجة العالم إليه من استقرار واستدامة وتضامن إلا باتباع نهج عالمي متكامل. والأيام القليلة الماضية في نيويورك وبيتسبرغ أظهرت أن هناك إدراكا واضحا بأن العالم قد تغير ويجب أن نعمل معا بشكل أوثق من أي وقت مضى. والترابط بيننا يلقي على عاتقنا مسؤولية مشتركة. ويمكننا الآن أن نرى أن المشاكل التي نواجهها هي أكبر من أن تعالجها أية أمة لوحدها.

ولذلك هناك إرادة قوية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الأزمة الاقتصادية واتخاذ إجراءات بشأن الاختلالات المنهجية وجعل التمويل مرة أخرى أداة لتحقيق النمو. والاتفاق الذي توصلنا إليه في بيتسبرغ بشأن إطار عمل لنمو قوي ومستدام ومتوازن هو خطوة كبيرة إلى الأمام. فهو يظهر أن هناك اقتناعا مشتركا على نطاق واسع بأننا سنجني فوائد كثيرة من تحقيق الاستقرار والتضامن والاستدامة، كدول منفردة وبصورة جماعية. وأود أن أقول بضع كلمات حول كل واحد من تلك المفاهيم الأساسية.

تقدم الأزمة الراهنة دليلا واضحا على أن انعدام الاستقرار في أي مكان من العالم الذي يتسم بالعولمة هو تهديد للاستقرار في كل العالم. وأظهر التصدي العالمي في مجال السياسات الدولية أن ذلك مفهوم على نطاق واسع في السياق المالي والاقتصادي. وتلك علامة إيجابية، بالرغم من أنه ما زال هناك طريق طويل يتعين قطعه. وينبغي لاتفاق بيتسبرغ بشأن نظم التعويض أن يضع حدا لثقافة منح المكافآت التي خرجت عن نطاق السيطرة. فلا يمكننا أن نسمح لجشع قلة من الناس بتعريض الكثيرين لخطر فقدان وظائفهم. ولذلك يجب علينا منع نشوب ذلك النوع من الأزمات مرة أخرى.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فاليرو بريسينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

وينبغي ألا يكتفي الإصلاح المؤسسي بإصلاح القطاع المالي والاقتصادي. تقوم حاجة واضحة إلى وضع ترتيبات جديدة تتيح لنا في الوقت نفسه إدارة مجموعة من مسائل الإدارة العالمية. وفي الأجل الطويل، يكمن أكبر تهديد يواجهه استقرار النظام العالمي في السماح للأزمة بدفع مشاكل العالم الكبيرة الأخرى إلى الوراء: على سبيل المثال، تغير المناخ، وأزمة الطاقة والغذاء أو المسائل الملحة المتعلقة بالسلام والأمن والفقر وحقوق الإنسان. ولا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك. وفي بعض الحالات، يجب علينا ببساطة احترام الالتزامات التي سبق أن قطعناها على أنفسنا، مثل الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حالات أخرى، يتعين علينا التحلي بالشجاعة للنظر أبعد من هذه الأزمة إلى عالم الغد، كما يجب علينا أن نظهر ذلك في مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي سيعقد في كوبنهاغن.

على أي حال، يتطلب الوضع الراهن أن نضع قيمنا ومصالحنا العالمية المشتركة فوق مشاكلنا الداخلية الحادة مهما بلغت خطورتها. ولذلك، نحن بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى أمم متحدة قوية وحاسمة وفعالة. نحن بحاجة إليها هنا في نيويورك، ولكن نحن بحاجة إليها بصفة خاصة على أرض الواقع. وفي ذلك السياق، أود تسليط الضوء على الأهمية الحيوية لمبادرة وحدة عمل الأمم المتحدة وهي المبادرة التي تحتاج إلى متابعة عاجلة.

لا يمكن تحقيق الاستقرار بدون احترام حقوق الإنسان. وبوصفنا أصدقاء للشعب الإيراني، نشعر بالقلق إزاء زيادة تدهور حالة حقوق الإنسان والقمع العنيف للاحتجاجات الشعبية. وتمثل المسألة النووية الإيرانية تحديا كبيرا للسلام والأمن الدوليين وللاستقرار الإقليمي لنظام منع الانتشار. وكان الكشف مؤخرا عن منشأة نووية كانت طي الكتمان لفترة طويلة مدعاة أخرى للقلق البالغ. وذلك يستدعي رد فعل قوي من المجتمع الدولي والشفافية التامة من

جانب إيران. يتعين على إيران استعادة ثقة المجتمع الدولي بها والامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

في حزيران/يونيه من هذا العام، أظهرت الأمم المتحدة روح القيادة من خلال عقد مؤتمر كبير هنا في نيويورك بشأن تأثير الأزمة على البلدان النامية. وتؤيد هولندا تماما هذه المبادرة حيث لا يمكن أن يكون هناك استقرار بدون التضامن. وفي نهاية المطاف، لا يوجد شيء أكثر زعزعة للاستقرار من الفقر والجوع ومستقبل بلا أمل. والأزمة الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الغذائية يهددان بمحو قدر كبير من التقدم الذي أحرز بشق الأنفس. وفي عام ٢٠٠٩ وحده، سيرتفع عدد الأشخاص المجبرين على العيش على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم بما لا يقل عن ٥٥ مليون نسمة.

هناك خطر حقيقي يتمثل في أن الناس الذين لم يكن لهم دور في التسبب بنشوب الأزمة سيكونون الأكثر معاناة. وفي البلدان الغنية، يعني هذا فقدان فرص العمل والأصول. وفي البلدان النامية، يعني ارتفاع معدلات وفيات الأطفال وزيادة الجوع. ولذلك، فالأزمة خطيرة في البلدان الغنية؛ وفي البلدان الفقيرة، هي مسألة حياة أو موت.

فلتف البلدان المانحة بوعد قديم قطعته على أنفسها بتخصيص ما لا يقل عن نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي سنويا للمعونة الإنمائية؛ ولتكن الأزمة الراهنة أيضا مصدر إلهام للبلدان المتلقية لاستخدام الأموال بأكبر قدر من الفعالية. والآن أكثر من أي وقت مضى، يعتمد دعم الجمهور للمعونة الإنمائية على الشفافية والإدارة الرشيدة والمكافحة الفعالة للفساد.

أود أيضا أن أضيف أن التضامن الدولي ليس مجرد مسألة تتعلق بميزانيات للتنمية. فهو أمر يهم القطاع الخاص أيضا. والمزيد من الأعمال التجارية الآن يعترف بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات. وأعتقد أنه ما زال هناك مجال لتحقيق المكاسب في ذلك الصدد، ليس بالنسبة للمجتمع فحسب وإنما بالنسبة للشركات أنفسها أيضا. وتشكل المسؤولية الاجتماعية للشركات ممارسة تجارية جيدة.

أما الموضوع الثالث، وهو الاستدامة، فإنه يتعلق أساسا باتخاذ الخيارات وتقديم التضحيات، ليس من أجلنا بل من أجل الأجيال المقبلة. وأن هذه الدورة للجمعية العامة هي محطتنا الرئيسية الأخيرة على الطريق إلى كوبنهاغن. وينبغي أن ندرك أن التقدم الذي نحرزه هناك سيؤثر على حياة أطفالنا، وأطفال أطفالنا وما إلى هنالك من الأجيال المقبلة. ويجب أن يكون هذا دافعنا الرئيسي للسعي إلى إحداث تغيير جذري في طريقة عيشنا.

وفي كوبنهاغن علينا أن نتوصل إلى اتفاق طموح وعادل وشامل. لا بد أن نكون طموحين ونسمو بأبصارنا إلى أعلى. لذلك، ستدعو هولندا في كوبنهاغن إلى خفض مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم أجمع إلى النصف بحلول عام ٢٠٥٠ عما كان عليه عام ١٩٩٠. وينبغي أن نكون عادلين تجاه البلدان النامية. وينبغي لكل بلد أن يسهم في تحقيق الهدف المشترك وفقا لإمكاناته. والمتوقع من كل بلد أن يؤدي دوره. بيد أن البلدان التي تحتاج إلى مساعدة في وضع وتنفيذ سياسات سليمة للتكيف يجب أن تحصل عليها. لهذا خصصت هولندا ٥٠٠ مليون يورو لتعزيز استعمال الطاقة المتجددة في البلدان النامية.

والشمول يعني أيضا أننا ينبغي ألا نعمل على مجرد تمهيد الطريق إلى الأمام بنوايا حسنة، وإنما باتفاقات هامة. فعلى سبيل المثال، اتفاقات تتعلق بسوق الكربون العالمية، وتشاطر المعرفة والترتيبات المالية. ونحن ببساطة لا يسعنا أن نفشل في كوبنهاغن.

إن العالم أصغر بكثير مما كان عليه أيام هنري هدسون، بيد أنه أكثر تعقيدا بكثير نتيجة لذلك. وأي حل للمسائل التي أثرتها اليوم يبدأ بالاعتراف بالاعتمادية والمسؤولية المشتركتين. وضمن مفاهيم الاستقرار والتضامن والاستدامة سوف نجد القيم والمصالح المشتركة التي ينبغي أن تهدينا في طريقنا إلى الأمام. إنها طريق تحتاج إلى شجاعة. لكن بغية تكرار الكلمات التي سمعتها قبلا من الإيطالية الفائزة بجائزة نوبل والسيناتورة مدى الحياة، ريتا ليفي – مونتالشيني، بمناسبة عيد مولدها المائة، ''لا تخشوا الأوقات الصعبة. إن أفضل الأوقات ستتمخض عنها'' فلنمض قدما بهذه الروح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد يان بيتر بلكنندي، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا، من المنصة.

خطاب السيد إيغور ف تشودينوف، رئيس وزراء جمهورية قيرغيزستان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس وزراء جمهورية قيرغيزستان.

اصطحب السيد إيغور ف تشودينوف، رئيس وزراء جمهورية قيرغيزستان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بدولة السيد إيغور ف تشودينوف، رئيس وزراء جمهورية قيرغيزستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد تشودينوف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): في البداية، أود أن أعرب عن تهانئنا للرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. نتمنى له أفضل الأعمال في قيادة الدورة الرابعة والستين للجمعية.

نظرا للتغيرات الكاسحة التي تحدث على جميع صعد التنمية العالمية، فإن دور الأمم المتحدة بوصفها منتدى دوليا تصعب المغالاة بذكره. إن إسهام جميع الدول الأعضاء في زيادة فعالية الأمم المتحدة يمكنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز السلم والأمن الدوليين، والتنمية، وحقوق الإنسان، والحماية البيئية والتنمية المستدامة.

ونعتقد أن استمرار إصلاح الأمم المتحدة لإنشاء آلية فعالة في سبيل مواجهة التحديات والتهديدات المعاصرة مهم لزيادة تعزيز قدرات المنظمة ومصداقيتها. ونحن ندعو إلى تمثيل أوسع في مجلس الأمن وإلى تحسين طرائق عمله. ونقترح زيادة عدد الأعضاء الدائمين في المجلس بإعطاء مقاعد لآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وإدراكا منا لمسؤولياتنا الكاملة، أود أن أؤكد أن بلدي لأول مرة يرشح نفسه ليصبح عضوا غير دائم في مجلس الأمن، للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٣. وجمهورية قيرغيزستان التي تقع في قلب آسيا الوسطى، تقوم بدور نشط في صون السلم والأمن، والتعاون الاقتصادي والاستقرار البيئي على الصعيدين العالمي والإقليمي. وإننا على استعداد للإسهام بكل ما نستطيع في عمل تلك الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة.

إن انتخاب جمهورية قيرغيزستان في مجلس حقوق الإنسان عام ٢٠٠٩ أبدى اعتراف المجتمع الدولي بانجازاتنا في بناء مجتمع متطور. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء على دعمها لترشيح جمهورية قيرغيزستان. وإنني أؤكد لها أن قيرغيزستان على استعداد لبذل كل جهد في سبيل تعزيز مسائل تتعلق بحماية حقوق الإنسان، واحترام حكم القانون والقانون الدولي، فضلا عن مسائل أخرى مدرجة في جدول أعمال المجلس.

وترحب جمهورية قيرغيزستان بقرار الأمين العام بان كي – مون القاضي بزيارة بلدان آسيا الوسطى. ونتطلع إلى نتائج عظيمة من تلك الزيارة.

والحالة العامة في آسيا الوسطى لا تزال معقدة. فهي تعتمد من نواحٍ عديدة على تطورات تحدث في أفغانستان المجاورة. إن أحدا لا يجادل اليوم حقيقة أنه ثمة حاجة إلى العمل على تطبيق نُهُج شاملة جديدة وقابلة للحياة أساسا في القطاعات الإنسانية، والسياسية – الأنثروبولوجية، والاجتماعية – الاقتصادية، تسهم بنهاية المطاف في بناء دولة أفغانية قوية ومزدهرة. ولا يبدو أنه من الممكن التوصل إلى الاستقرار النهائي والكامل في أفغانستان عن طريق الوسائل العسكرية فحسب.

وفي ٤ آذار/مارس ٢٠٠٩، الرئيس كرمنبك بكييف، رئيس جمهورية قيرغيزستان، تقدم بمبادرة حول إنشاء منتدى ومركز دائمين في بشكك، عاصمة جمهورية قيرغيزستان، لاستضافة مؤتمرات دولية عن الأمن والاستقرار في أفغانستان وآسيا الوسطى. ونحن على اقتناع بأن ما يدعى بمبادرة بشكك ستصبح منتدى للتعاون العملي في مجال الأمن، مع إيلاء الأولوية لمشاكل مشتركة من قبيل إحلال السلم والأمن والاستقرار في المنطقة، ومكافحة الإرهاب، والانفصال والتطرف، ومواجهة الإتجار غير القانوني بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود.

وإلى جانب التحديات العالمية، يواجه كل بلد مشاكله الخاصة به. وستكفل مواجهة تلك المشاكل. إننا نتقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي الوقت نفسه، أثبتت المشاكل الحالية أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بعصر العولمة. وجمهورية قيرغيزستان، بوصفها بلدا جبليا غير ساحلي وأحد الدول النامية في العالم، تعتقد أنه بقيادة الأمم المتحدة يمكن للمجتمع العالمي بل ويجب أن يسهم على نحو أكثر نشاطا في استعمال آلية تبادل الدين الخارجي بغية تحقيق التنمية المستدامة.

وبالنسبة إلى قيرغيزستان، ونظرا للأزمة الاقتصادية العالمية، نقترح النظر في خيارات عديدة، عنيت تبادل الدين المترتب على الجمهورية في سبيل توفير المساعدة لأفغانستان سعيا لتحقيق تنميتها الاجتماعية – الاقتصادية، وتبادل الدين من أجل تحقيق التنمية المستدامة للبلدان الجبلية الفقيرة وإعادة تأهيل برك نفايات اليورانيوم.

تدعو جمهورية قيرغيزستان الدول المجاورة لأفغانستان التي تمتلك القدرات العلمية والصناعية والزراعية ذات الصلة إلى المشاركة الفعالة في إنعاش البلد. وقيرغيزستان على استعداد للمشاركة في إصلاح قطاعي الاتصالات والتشييد، وفي تدريب اختصاصيين طبيين وتربويين وزراعيين. ويسرنا أن نبلغ الجمعية بأن بلدي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقعا على اتفاق بشأن إنشاء مركز للجمارك في مدينة بيشكيك لتدريب الاختصاصيين الأفغان.

وقد اتخذت الجمعية العامة عددا من القرارات بشأن البلدان الجبلية يتضمن تحليلات لأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وتوصيات إلى المؤسسات المالية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والحكومات بشأن كيفية مساعدتها على التغلب على العراقيل التي تعترض تحقيق تنميتها المستدامة. وسيكون من دواعي امتنان وفد جمهورية قيرغيزستان، وهو أحد مقدمي مشروع قرار بشأن التنمية المستدامة للجبال، أن يحظى مشروع القرار بالتأييد في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

وقد ناقشنا المشاكل المتصلة بتغير المناخ على كوكبنا في مؤتمر القمة الرفيع المستوى للجمعية العامة. ونؤيد قيرغيزستان الرأي القائل بأن المشاكل البيئية والإيكولوجية الأمنية تمثل تحديات ومخاطر جديدة في القرن الحادي

والعشرين. وستولي قيرغيزستان أهمية قصوى للتدابير الوقائية الفعالة في مجال الحماية البيئية، بوصفها أساسا لتنميتها المستدامة وللحفاظ على التوازن بين حقوق الإنسان والمجتمع والطبيعة، والحفاظ على المواقع الطبيعية الفريدة من أجل أحفادنا.

وتثير مقالب نفايات اليورانيوم، التي تحتوي على كميات كبيرة من النفايات السامة لمنتجات اليورانيوم وغيرها من المخلفات التكنولوجية الضارة، شواغل كبيرة في منطقتنا. كما تشكل خطرا جسيماً على صحة الناس وعلى نظافة أحواض الأنهار العابرة للحدود والأراضي الصالحة للزراعة.

وتعمل قيرغيزستان بدون كلل مع بلدان أخرى في آسيا الوسطى على صياغة مشاريع صكوك قانونية دولية بشأن منع التلوث الإشعاعي في آسيا الوسطى. واعتمدت وثيقتين إطاريتين في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – إحداهما عن الأخطار البيئية الناجمة عن مقالب النفايات، والآخرى عن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وأود أن أبلغ الجمعية بأن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى قد دخلت حيّز النفاذ في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩، ونناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تدعم مبادرة آسيا الوسطى هذه، وأن توقع على البروتوكول الخاص بالضمانات الأمنية السلبية.

ويسرني أن أشير إلى أن المنتدى الدولي الرفيع المستوى المعقود في جنيف بشأن نفايات اليورانيوم في آسيا الوسطى قد أظهر نموذجا جديدا للتعاون الإقليمي الفعال الذي يهدف إلى التوصل إلى حل عملي لهذه القضية الملحّة. ونشعر بالتفاؤل إزاء الاهتمام والشواغل الكبيرة التي أعرب عنها جميع المشاركين، بمن فيهم ممثلون عن آسيا الوسطى ودول أخرى، والمنظمات الدولية، والمانحون على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب مرة أخرى عن امتناني لجميع شركائنا في المنتدى، وفي منظومة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمفوضية الأوروبية، والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير.

ومن أجل تعزيز الاتفاق الذي توصل إليه المنتدى، ستقدم بلدان آسيا الوسطى مشروع قرار بشأن دور المجتمع الدولي في منع التهديد الإشعاعي في آسيا الوسطى، لكي تنظر فيه الجمعية العامة. ونأمل أن يتخذ شركاؤنا الدوليون والمانحون والمنظمات الدولية الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لمعالجة مشكلة مقالب نفايات اليورانيوم وتوفير المساعدات المالية والتقنية وغيرها من المساعدات الكافية للمنطقة.

تتسم التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة بالتعقيد، وتتطلب بذل جهود متضافرة من جانب كل الدول. ويقدم ممثلو الأمم المتحدة مساعدات واسعة النطاق للبلدان بشأن مجموعة متنوعة من المسائل. ونشيد بتعاونهم البنّاء مع مبادرات الدول الأعضاء ودعمهم لها. وبالفعل أثبت مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى، المنشأ في مدينة عشق آباد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، فعاليته في فترة قصيرة. وتحظى المسائل التي أثارها المركز بالأهمية وتتطلب استجابات فورية. ونؤيد اعتزام المركز زيادة تمثيله في كل بلد من بلدان آسيا الوسطى ونطلب إلى اللجان المعنية أن تأخذ آراءنا بعين الاعتبار.

وتولي بلدان آسيا الوسطى أهمية بالغة لمشكلتي المياه والطاقة. وبالرغم من الأنشطة الرامية إلى زيادة فعالية تنظيم

مصادر المياه والطاقة في آسيا الوسطى، التي تم الاضطلاع بها في إطار منظمات التكامل والهياكل الإقليمية، يظل حشد البلدان حول هذه المسألة من أكثر المشاكل إلحاحا في منطقتنا.

ونعتقد أن التعاون المفيد لجميع الأطراف يشكل أساس التعاون الحكومي الدولي الطويل الأجل في مجالي المياه والطاقة. ومن الضروري تهيئة الظروف اللازمة لتحسين الحوافز المشجعة على تجميع المياه في الخزانات خلال فصل الشتاء وبعد ذلك توفيرها لري الحقول في فصل الصيف. وإذا اتبعنا هذا الاقتراح، فإن أكبر خزان على نهري نارين وسير داريا في آسيا الوسطى، وهو أكبر مستجمعات المياه في المنطقة، سيوفر الأرصدة المطلوبة من المياه في أوقات الجفاف، وسيتمكن على الأقل توفير المياه اللازمة للحفاظ على الأمن الغذائي وأمن الطاقة لجميع بلدان آسيا الوسطى.

وإذا لم تتخذ القرارات إلا للمنفعة القصيرة الأجل، واستنزفت المياه وافتقدت القدرة على التنظيم، سيترتب على ذلك لا محالة عواقب وخيمة على المنطقة بأكملها. ولا يمكن حل هذه المسائل الاستراتيجية إلا عن طريق إدماج الجداول الزمنية اللازمة للري والطاقة من أجل الإمداد بالمياه وتوفير إمدادات الوقود التعويضية، التي ينبغي أن تشكل موضوع التعاون الحكومي الدولي فيما بين أصحاب المصلحة. كما ينبغي استغلال تكنولوجيا حفظ المياه.

في الختام، أود أن أعيد التأكيد على التزام جمهورية قيرغيزستان بأهداف الأمم المتحدة ومبادئها التي تهدف إلى ضمان تحقيق السلام والأمن والرفاهية لجميع الأمم والشعوب على وجه الأرض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية قيرغيزستان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيغور ف. شودينوف، رئيس وزراء جمهورية قيرغيزستان، من المنصة.

خطاب الأونورابل أبيساي إيليميا، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والعمل في توفالو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والعمل في توفالو.

اصطحب الأونورابل أبيساي إيليميا، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والعمل في توفالو إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني غاية السرور أن أرحب بدولة السيد أبيساي إيليميا، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والعمل في توفالو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد إيليميا (توفالو) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أيما شرف أن تتاح لي هذه الفرصة لأتكلم في هذه الهيئة باسم شعب وحكومة توفالو اللذين يتمنيان علي أولا أن أنقل أحر تحياتهما وتهانيهما إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.

أود في البداية أن أشارك المتكلمين السابقين وذلك تقديم تهانينا الخاصة للسيد علي عبد السلام التريكي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. كذلك نؤكد له دعمنا طيلة فترة رئاسته. وأود أيضا أن أشيد إشادة عالية لسلفه على قيادته الفذة وتكريسه لعمل الجمعية العامة خلال السنة الماضية.

إننا إذ نبدأ الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، نرى أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تحوم فوق رؤوسنا. وبالنسبة لاقتصاد جزيرة صغيرة كتوفالو تعتمد بدرجة كبيرة

على استيراد المنتجات من الخارج، تركت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية آثارا شديدة عليها. فقد ارتفعت بدرجة كبيرة أسعار المواد الغذائية الأساسية. ويعاني شعبي من أحداث ليست من صنعنا. والأزمة المالية والاقتصادية وأثرها على التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هي أزمة عالمية وتتطلب تعاون جميع البلدان. ومن سوء الطالع، كما هو الحال دائما، أن البلدان الصغيرة والفقيرة، مثل توفالو، تتحمل العبء.

لقد تركت العولمة بصماتها في سياق إنفلونزا الخنازير. وتوفالو لم تكن محصنة من ذلك الوباء. ونحن ممتنون للنداء الذي وجهته منظمة الصحة العالمية لمساعدة البلدان الفقيرة استجابة لاندلاع إنفلونزا الخنازير. وهذا يبرز الحاجة إلى إصلاحات تجارية فيما يتعلق بالحصول على العلاجات. وفي هذا السياق، نرى أن الحق في الصحة والحصول على الأدوية بأسعار معقولة لا يجب أن يكون قاصرا على الدول الغنية فحسب. فلكل إنسان الحق في حياة صحية.

هذه السنة مميزة بالنسبة لشعب وحكومة توفالو ليس بسبب شيء أنجزناه ونشعر بالفخر للاحتفال به. ولكن من المستغرب أنه شيء حدث لأول مرة في تاريخ بلادي وندينه بشدة. وهذا يتعلق بأعمال قرصنة وقعت بالقرب من السواحل الصومالية، ولأربعة شهور طوال قام قراصنة صوماليون باحتجاز ١٢ بحارا من أبناء توفالو كانوا على متن سفينة مسجلة في ألمانيا. وقد تعرض هؤلاء البحارة التوفاليون الشجعان إلى سائر أنواع الحرمان وسوف يعانون جراء ذلك الاحتجاز غير الشرعي لفترة طويلة.

إن مجتمع الشحن الدولي لا يمكنه أن يكون رهينة مطالب هؤلاء اللصوص والمجرمين. وهذا الشر لا بد من إنهائه. وندين بشدة هذا الشكل الوحشي من الجريمة المنظمة. ونناشد بقوة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم القراصنة إلى العدالة من خلال تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية والقيام بعمل فوري لحل المشكلة بصورة حاسمة. ونناشد الأمم المتحدة أيضا تشكيل فرقة عمل خاصة للتصدي لمسألة القرصنة. ونأمل أن يكون عام ٢٠٠٩ معلما في الكفاح العالمي ضد تغير المناخ. وفي غضون بضعة أشهر سوف نجتمع في كوبنهاغن من أجل إبرام اتفاق بشأن تغير المناخ. وبما أننا نتصدر أضعف بلدان العالم أمام آثار تغير المناخ، نعلق أملا كبيرا على ذلك المؤتمر. ولكن الأمل سيتضاءل إن لم تتحقق المعالم الأساسية. وأود أن أتطرق إلى بعض من تلك المعالم.

أولا، لا بد للمجتمع الدولي من أن يلتزم بمسار عمل سريع لتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة بحيث لا تزيد درجة الحرارة العالمية أكثر من ١,٥ درجة مئوية فوق المستويات التي سبقت المرحلة الصناعية. وأي شيء أعلى من ذلك سوف تكون له آثار كارثية بالنسبة لتوفالو. فالانبعاثات العالمية يجب أن تبلغ ذروتها بحلول عام ٢٠١٥ ومن ثم تنخفض تدريجيا.

ثانيا، بينما نعمل على وضع اتفاق جديد بشأن تغير المناخ في كوبنهاغن، يجب ألا نتخلى عن بروتوكول كيوتو الذي يمثل حجر الزاوية في معالجة تغير المناخ. واسمحوا لي أن أكرر: يجب ألا نتخلى عن بروتوكول كيوتو. وأخشى أن بعض البلدان تأمل في تلاشي بروتوكول كيوتو ليتسنى لها قطع التزامات أضعف بتخفيض الانبعاثات. وآمل ألا يحدث ذلك لأنه بالتأكيد سيكون خطوة واسعة إلى الوراء.

ثالثا، نحتاج إلى مجموعة من الالتزامات من جانب البلدان الرئيسية المسببة لغازات الدفيئة. ويجب على الولايات المتحدة أن تأخذ دورا قياديا وأن تخفض بدرجة كبيرة من الانبعاثات لديها. وأناشد بقوة الرئيس أوباما قطع التزام كبير بشأن تخفيض الانبعاثات. ونهيب أيضا بالبلدان النامية الرئيسية أن تخفض بدرجة كبيرة من انبعاثاتها. ومنذ أن

أبرمت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في عام ١٩٩٢، نمت بسرعة اقتصادات عدد من البلدان النامية. ويتوجب عليها الآن أن تقدم مساهمتها العادلة في تخفيض الانبعاثات.

رابعا، نحتاج إلى التزام شديد من حيث التمويل وتقديم الموارد لمساعدة البلدان الضعيفة على بناء مقاومتها أمام آثار تغير المناخ. وهذا يعني أننا بحاجة إلى الالتزام بمبالغ جديدة. وسيكون من التهور إعادة تنظيم المساعدة الإنمائية الحالية الخارجية لدعم الأعمال الرامية إلى معالجة تغير المناخ. هذا تهديد جديد ولا بد لنا من أن نجد أموالا جديدة لمعالجته.

خامسا، علينا تخفيض الانبعاثات الناجمة عن التصحر وانحسار الغابات ولكن بطريقة متماسكة. وفي ذلك الصدد، فإن أسواق الكربون سوف لا تحقق نتائج لصالح تغير المناخ. وعلينا إنشاء صناديق جديدة لكي نبني بعناية القدرة لدى البلدان النامية الحرجية لتخفيض معدل انحسار الغابات فيها. ومهما يكن من أمر، علينا أن نكفل صون حقوق السكان الأصليين بصورة ملائمة.

لا يمكن تجاهل الآثار الأمنية المحتملة لتغير المناخ على سبل معيشة ورفاه معظم البلدان الضعيفة، وخاصة الدول النامية الجزرية الصغيرة من قبيل بلدي توفالو. وعوضا عن ذلك، ينبغي للأمم المتحدة الإقرار بتلك الآثار ومعالجتها بوصفها جزءا من الجهود الجماعية التي تقوم بها جميع الهيئات الفرعية التابعة لها.

وعلى الرغم من القلق الذي أعربت عنه بعض الدول الأعضاء بشأن مشاركة مجلس الأمن في مسألة الآثار الأمنية لتغير المناخ، يسرني أن ألاحظ أنه تم مؤخرا اتخاذ قرار للجمعية العامة بتوافق الآراء بشأن الآثار الأمنية المحتملة لتغير المناخ، (القرار ٢٨١/٦٣)، وقد اتخذ ذلك القرار في جلسة عامة عقدتها الجمعية العامة في شهر حزيران/يونيه من هذا العام. وقبل أكثر من عام أخذت زمام المبادرة فيه بعض الدول النامية الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ. وتتطلع توفالو إلى تقرير الأمين العام عن تداعيات تغير المناخ المحتملة على الأمن، المنصوص عليه في ذلك القرار.

لقد جعلت العولمة من توفالو بلدا ضعيفا للغاية، فهو معرض لخطر الهزات الاقتصادية العالمية، ومعرض لخطر تداعيات تغير المناخ وأخيرا وليس آخرا معرض لخطر موجات الأوبئة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاعتراف العام والمتكرر بحالة الضعف هذه في العديد من محافل الأمم المتحدة المختلفة مثل مؤتمرات ريوديجانيرو وباربادوس وموريشيوس وجوهانسبرغ ومناسبات الأمم المتحدة الرئيسية مثل قمة الألفية، فإن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لم يراعيا ذلك بشكل جدي عند نظرهما في مسألة رفع توفالو من قائمة أقل البلدان نموا.

إننا نؤمن إيمانا قاطعا بأنه لا يمكن التجاهل التام لضعف توفالو الاقتصادي والبيئي، مثلها في ذلك مثل بقية البلدان الأقل نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، وبخاصة في ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية. وعلى الرغم من اغتباطنا للترحيب بالقرار الأخير للجنة الأمم المتحدة للسياسات الإنمائية بعدم التوصية برفع توفالو عن قائمة أقل البلدان نموا للسنوات الثلاث القادمة، لا نزال نناشد الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وشركاءنا في التنمية أن يعيدوا النظر في المعايير المطبقة لرفع البلدان من قائمة أقل البلدان نموا واستعراض تلك المعايير بدقة. إننا نؤمن إيمانا قويا بعدم جواز إجبار أي بلد معروف بضعفه على الخروج من قائمة أقل البلدان نموا.

من بين مجالات الأولوية التي أبرزها رئيس الجمعية العامة في كلمته عند افتتاح الدورة الرابعة والستين للجمعية

العامة إصلاح الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. ونحن نتفق كل الاتفاق، وبخاصة على ضرورة وأهمية إصلاح الجمعية العامة ومجلس الأمن وتنشيطهما لتمكينهما من القيام بدورهما على نحو شامل.

إننا نشيد بالتقدم الذي أحرزته المفاوضات الحكومية بشأن التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة. كما ندرك جيدا ضرورة إعادة هيكلة مجلس الأمن وتوسيع عضويته لكفالة تمثيل عادل ومتوازن للمناطق كافة. وفي هذا السياق، نؤمن بضرورة تخصيص مقعد في مجلس الأمن للبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

إن توفالو التي تتمتع بعضوية كاملة في الأمم المتحدة تشعر بالفخر لكونها عضوا في أسرة الأمم المتحدة وينتابها شعور بالملكية بفضل تأسيس مكتب موحد للأمم المتحدة في توفالو في أيار/مايو من هذا العام بعد انتظار دام طويلا. ونحن إذ نثمّن تلك الخطوة، نأمل ألا تؤدي إلى إنشاء طبقة أخرى من البيروقراطية في أوساط وكالات الأمم المتحدة المنفذة للمشاريع، بل بالعكس من ذلك أن تكون أكثر استجابة لطموحات واحتياجات توفالو على نحوأكثر اتساقا وكفاءة وفعالية. والأهم من كل ذلك أن يركز المكتب جهوده على تنفيذ مشاريع إنمائية ملموسة على أرض الواقع لصالح شعب توفالو، بدلاً من التركيز على الأنشطة التمكينية في معظم الأحيان.

أجد أنني مضطرا مرة أخرى إلى استرعاء انتباه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى معاناة شعب تايوان وحكومته. إن تايوان، تلك الأمة الشامخة البالغ تعداد سكانها ٢٣ مليون نسمة يجب أن تتمتع بحق تقرير المصير – وهو مبدأ ينبغي أن تتمسك به الأمم المتحدة. وتتمتع تايوان بكل مقومات الدولة. ولديها نظام ديمقراطي للحكم وهي بالتأكيد طرف دولي مسؤول في مجال التجارة العالمية والتنمية والعلاقات الدبلوماسية؛ وأخيرا وليس آخرا، فإن لتايوان أراض واضحة الحدود.

إن توفالو إذ تعرب عن ارتياحها للفرصة التي أتيحت هذا العام، بعد طول انتظار، لحكومة تايوان للاشتراك بصفة مراقب في جمعية الصحة العالمية التابعة لمنظمة الصحة العالمية، فإنها تؤمن بقوة بأن تايوان أهل للاشتراك بصفة عضو كامل في منظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى. لذا تعيد توفالو مناشدتها القوية من أجل الاهتمام المناسب والعاجل بطموحات تايوان ورغبتها في الاشتراك على نحو ذي مغزى بصفة عضو كامل في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

في الختام، تدرك حكومتي بثقة كاملة أن لا مجال لإنكار العولمة وآثارها في كل أرجاء العالم. هذا يزيد من أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة. ومع ذلك، علينا أن نجري الإصلاح الذي طال انتظاره في الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن والجمعية العامة بحيث تتمكن المنظمة من تقديم خدماتها على نحو أكثر شفافية واتساقا وفعالية وكفاءة.

ينبغي علينا أن نعمل سويا لإعادة بناء الاقتصاد العالمي. علينا أن نعمل سويا لمكافحة تغير المناخ مع الاهتمام بشكل خاص بمعاناة البلدان الأكثر ضعفا، ولا سيما أقل البلدان نموا. وبذات القدر من الأهمية، علينا أن نعمل سويا لكفالة تمتع الجميع بصحة جيدة. إننا سنواصل دعمنا للأمم المتحدة ونأمل صادقين أنها لن تدير ظهرها لهموم بلد جزري صغير مثل توفالو.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية والعمل في توفالو على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب الأونرابل أبيساي آيلميا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والعمل في توفالو من المنصة.

خطاب الأونرابل بابريك مانينغ، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية) تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو.

اصطحب الأونرابل باتريك مانينغ، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): ببالغ السرور أرحب بدولة السيد باتريك مانينغ، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد مانينغ (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): في مثل هذه المناسبات، أميل عادة إلى الكلام لمدة ساعة ولكنني أود أن أؤكد لكم، سيدي، وللجمعية العامة على أن مشاعر الرحمة تدفعني لأن أكون أكثر اختصارا من ذلك بكثير. اليوم أعتزم أن أتقيد بالوقت المخصص لي.

تتقدم ترينيداد وتوباغو بأحر التهاني للرئيس على توليه قيادة الدورة الرابعة والستين هذه للجمعية العامة. ونحن نعلم أن خبرته الواسعة وصفات القيادة التي يتحلى بها ستكفل نجاح مداولاتنا نجاحا كبيرا. كما أشيد بسلفه، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، ممثل نيكاراغوا، على الرؤية التي تحلى بها وهو يؤدي بشكل جرئ مسؤولياته كرئيس للدورة الثالثة والستين للجمعية.

إننا إذ نعرب عن أطيب تمنياتنا للأمين العام بان كي - مون الذي استقبلناه في بورت أوف إسبين في وقت سابق من هذا العام بمناسبة استضافة ترينيداد وتوباغو مؤتمر قمة الأمريكتين الخامس، نؤكد له عن دعمنا الكامل له في أداء مهمته الهادفة إلى جعل الأمم المتحدة قادرة على التصدي لتحديات القرن الواحد والعشرين.

نلتقي اليوم في وقت يواجه الاقتصاد العالمي تحديات هائلة.

لقد بدأنا الآن الخروج من كساد عالمي تسبب به شبه الانهيار الذي أصاب النظام المالي الدولي، ولكن لا مجال للتقاعس. فالزيادة في البطالة ما زالت مستمرة في كل بلد تقريبا، وما زالت الائتمانات تعاني من الانكماش، وظلت ثقة المستهلك، التي تمثل العامل الأهم، على مستوياتها المتدنية. وفضلا عن ذلك، فإن اتجاه الاقتصاد العالمي نحو مسار تصاعدي مستمر تعتريه الشكوك. وتشير آراء مقدرة بشأن هذه المسألة إلى احتمال استمرار اتجاهات لانكماش قبل أن تقود البراعم الخضراء الحالية إلى حقول خضراء مزدهرة.

ومن الواضح أننا لا نستطيع أن نحول أنظارنا عن الهدف. ويجب ألا نعود إلى سيرتنا الأولى، وألا نشجع على عودة ظهور أنماط فقدت مصداقيتها في الشوارع والعواصم المالية. كما يجب أن نكون حذرين من مستوى روح المغامرة في المؤسسات المالية الرائدة، التي ساهمت إلى حد كبير في دفع العالم إلى شفا الهاوية الاقتصادية التي بدأنا للتو ننهض منها. ويوجد مبرر للقلق إزاء هذه الحالة في كل بلد على وجه الأرض. ففي الاقتصاد المتسم بالعولمة، نتأثر جميعا بالسياسات أو الإجراءات التي توجه النظام المالي العالمي.

ونحن سكان البلدان الصغيرة وسكان العالم النامي كنا دائما الأكثر تعرضاً للخطر والأشد تضررا. ويحدث هذا مرة أخرى. ويحدث بشكل خاص في نصف الكرة الجنوبي، وتصاعدت التوقعات بزيادة الفقر والبطالة والتراجع العام في عملية التنمية. فإلى متى سيستمر هذا الضعف الحاد في هذا

العدد الكبير من الدول؟ وكم من الأحلام الجديدة يجب أن تؤجل الآن مرة أخرى؟

إن ثقة العالم بالسوق غير المنظمة على الإطلاق لم تكن في محلها تماما. ويجب أن نستفيد الآن من الفرصة التي توفرها هذه الأزمة، وأن نصلح بدون تأخير النظام الاقتصادي العالمي. ويجب أن يخضع الهيكل العالمي لعملية تحول لكي تؤخذ حقائق الواقع الجديدة في الاعتبار. ومن بين تلك الحقائق مراكز القوة الاقتصادية الجديدة والناشئة، والضرورة التي لا غنى عنها لتعمد توليد النمو في العالم النامي إذا كان للاقتصاد العالمي أن يحقق النهوض من جديد والاستمرارية. وفي هذا العالم الوثيق الترابط، فإن مواردنا المشتركة، وإبداعنا، وإنتاجيتنا، وأسواقنا، وما نملك من تكنولوجيا هي التي ستعيننا جميعا على الخروج إلى بر الأمان.

إذن، فلندع هذه الجمعية العامة تؤدي دورها في ضمان أن نتخلى عن النُهج القديمة التي خنقت التنمية للكثيرين من أجل مصلحة القلة. وتدعو الجمعية إلى اعتراف أكبر بالحاجة المطلقة إلى أن تنضم إلى التيار الرئيسي العالمي جميع القدرات الإنتاجية والشرائية على هذا الكوكب، دارنا الجماعية.

إننا نشعر بالارتياح إزاء التطورات والقرارات التي اتخذت فيما بين بلدان مجموعة العشرين، ولكن علينا أن نضمن عدم الرجعة إطلاقا في النهج الجديد؛ وألا يخمد الضوء الجديد الذي أشعلته الأزمة الحالية، وألا يتضاءل القبول بحقيقة أننا جميعا معنيون بذلك وأن التنمية في أي مكان تحقق الازدهار للجميع. فلنتأكد إذن من تحقيق الإصلاح في المؤسسات المالية الدولية، ومن ترسيخ حساسية أكبر تجاه الاحتياجات المتباينة للبلدان التي وصلت مستويات مختلفة من التنمية؛ ومن مشاركة الأصوات الجديدة التي تحترم وتمثل الجزء الأكبر من البشرية في عملية اتخاذ القرارات؛ ومن تحقيق وتنشيط تدفقات الموارد من أجل التجارة والاستثمار.

إن الجماعة الكاريبية لم تكن في مأمن من الآثار المدمرة للحالة الاقتصادية العالمية الراهنة. ومعظم الدول الكاريبية تعاني الآن من الانكماش الاقتصادي والارتفاع في معدلات الديون والبطالة، مع ما يجلبه ذلك من تحديات اجتماعية. ولذا من المؤسف أن بعض البلدان المتوسطة الدخل، مثل العديد من بلدان الجماعة الكاريبية، قد لا تكون مؤهلة للتمويل في إطار بعض مرافق البنك الدولي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

ونظرا لضعفها، يجب عدم التقليل من شأن حاجة البلدان المتوسطة الدخل إلى الحصول على التمويل الميسر. وقد جرى تسليط الضوء على ذلك في المؤتمر الوزاري الثالث للبلدان المتوسطة الدخل المعقود في ناميبيا في عام ٢٠٠٨، الذي دعا إلى رفع مستوى المساعدة الإنمائية الدولية، ولاحظ أن التصنيف الحالي لا يعكس بدقة خصوصيات واحتياجات تلك الدول. ويجب أن تتخذ هذه الجمعية العامة خطوات لنصرة قضية البلدان المتوسطة الداخل في هذه المسألة.

إن الحالة في هايتي تبعث على القلق البالغ. وقد شعرنا بالارتياح إزاء مختلف المبادرات المتصلة بالأمم المتحدة، والرامية إلى تعزيز السلام والأمن في ذلك البلد، ولكن ما زالت هناك حاجة إلى اهتمام أكبر من جانب المجتمع الدولي. وانطلاقا من مؤتمر القمة الخامس للبلدان الأمريكية، قدمت ترينيداد وتوباغو اقتراحاً لإنشاء صندوق إنمائي لهايتي على مستوى نصف الكرة، ويتوقع أن تساهم فيه بلدان نصف الكرة الغربي. فهايتي في المقام الأول تمثل تحديا لنصف الكرة الغربي، ونحن نرى أن هذا الصندوق ضروري لاستعادة مستوى الحياة الكريمة في البلد. ونحن نعرض هذه المسألة على الجمعية العامة للحصول على دعمها.

إن إحدى المشاكل المهمة للغاية التي تواجه المجتمع العالمي هي الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والمتنامية في

قوتها، التي تشمل الأنشطة الإرهابية، بالإضافة إلى الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبشر. ومنطقة البحر الكاريبي مبتلاة بشكل خاص بالاتجار غير المشروع بالمخدرات الذي يستخدم منطقتنا ممرا للشحن العابر لحمولات خبيثة متجهه شمالا. وهذا النشاط له آثار ضارة على مجتمعاتنا الصغيرة، وهو على سبيل المثال، يغذي الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مما يؤدي إلى نتائج مقلقة.

وفي إطار الجماعة الكاريبية، قمنا بتجميع مواردنا من أجل في هذه المعركة. ويوجد الآن تعاون غير مسبوق فيما بين الأجهزة القانونية والأمنية لبلداننا، ولكننا بحاجة إلى الموارد في كفاحنا ضد هذا الخطر. وسوف نستمر في مشاركتنا في مختلف عمليات الأمم المتحدة الرامية إلى التصدي لهذه المشكلة. إننا نشجع الدول الأعضاء التي لم تؤيد المبادرة الرامية إلى التفاوض على عقد معاهدة ملزمة قانونا لتجارة الأسلحة على الانضمام إلى جهود الدول التي تعمل من أجل تحقيق ذلك.

بيد أن الوضع الأمني زاد توترا بسبب تدهور الحالة الاقتصادية في العديد من بلداننا، التي أضعفها فقدان الأسواق التفضيلية للموز والسكر. وزاد من تفاقم الحالة النموذج الجديد للتجارة على أساس المعاملة بالمثل، وحقيقة أن صناعة السياحة وقطاع الخدمات المالية، اللذين عوِّل عليهما الكثيرون لاستكمال التنمية الاقتصادية، لم تكن الإيرادات منهما بمستوى التوقعات. وعليه، أصبحت الحالة الاقتصادية لتلك البلدان أكثر حرجا لما ينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمة على أمن منطقتنا وازدهارها، نظراً للعلاقة التي لا تنفصم بين الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن تغير المناخ يعتبر واحدا من التحديات الرئيسية التي تواجهها حضارتنا حاليا. والأمين العام جدير بالإشادة القوية على التزامه بالتعامل مع هذه المسألة، التي أعلن عن كونها أولوية منذ بداية ولايته. وفي هذا الصدد، نود أن نضيف صوتنا إلى أصوات من ثمنوا عاليا مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، الذي اختتم للتو. ويجب أن تشجع هذه الجمعية العامة على اتخاذ إجراءات ذات مغزى وموجهة نحو التوصل إلى صيغة متفق عليها دوليا لتخفيض انبعاثات الكربون.

وتود ترينيداد وتوباغو أن توضح بشكل قاطع أننا لا نقبل استخدام نصيب الفرد أساسا لتحديد مستويات انبعاثات الكربون.

وهذا ليس منصفا على الإطلاق بالنسبة لبلد صغير نام ومنتج للطاقة وقليل السكان مثل بلدنا. ونحن نعتبر أسلوب الخفض المطلق للانبعاثات أسلوبا منصفا لتحديد إسهام أي بلد في الاحترار العالمي، لأنه لا يتأثر بالانبعاثات الفردية فحسب، بل يتأثر أيضا بالمستويات المطلقة. وليس لمسألة الحجم السكاني، في هذا السياق، علاقة بهذه القضية إطلاقا.

ونؤكد أيضا للجمعية العامة على أن بلدنا قد شرع بصورة طوعية في تخفيض الانبعاثات من خلال برنامج يشمل البحث عن موارد متجددة للطاقة. وسوف نستضيف كذلك رؤساء حكومات الكومونولث البالغ عددهم ٥٣ في اجتماع يعقد في بورت أوف إسبين في تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام. وسيكون هذا الاجتماع آخر قمة رئيسية قبل مؤتمر قمة كوبنهاغن بشأن تغير المناخ المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر. ونعتزم أن ننتهز هذه الفرصة للتوصل إلى توافق في الآراء يعكس وجهات نظر الكومونولث المشتركة، ويتضمن كلا من البلدان المنتجة لانبعاثات غازات الدفيئة المرتفعة وبعض البلدان الأكثر تعرضا للتهديد من تغير المناخ.

ونحن مصممون على القيام بكل ما في وسعنا لضمان التوصل إلى اتفاق في كوبنهاغن.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن الأمراض غير المعدية تتطلب أكبر الاهتمام من المجتمع الدولي في الوقت الحالي. وهناك توقعات بأنه بحلول العام ٢٠٢٠ ستكون الأمراض غير المعدية مسؤولة عن حوالي ٧٣ في المائة من الوفيات على الصعيد العالمي وحوالي ٦٠ في المائة من مما تشكله الأمراض من عبء على العالم. وننضم إلى المطالبة بإدماج مؤشرات الأمراض غير المعدية والإصابات في صلب نظام الرصد والتقييم المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. لقد ناقشنا هذه المسألة على مستوى الجماعة الكاريبية. وفي الواقع، عقدنا مؤتمر قمة إقليميا استثنائيا، في بورت أوف إسبين في عام ٢٠٠٧، بشأن الأمراض المزمنة غير المعدية. وأقترح الآن على هذه الجمعية أن تعقد مؤتمر قمة استثنائيا للأمم المتحدة بشأن الأمراض المزمنة غير المعدية في أقرب فرصة ممكنة.

إن العام ٢٠١٥ يقترب بسرعة، لكن، للأسف، لا يوجد تقدم مشجع نحو تحقيق أحد أهدافنا الإنمائية للألفية وهو تحقيق الأمن الغذائي للجميع بحلول ذلك التاريخ. وفي الواقع، لقد تأخرنا في جدولنا الزمني، إذ أن هناك زيادة في الوفيات بسبب الجوع وسوء التغذية في العالم النامي. وهناك حاجة إلى شعور أكبر بالإلحاح في النهج الذي نتعامل به مع هذا الوضع. فعلى جميع البلدان أن تفي بالتزاماتها التي أعلنتها في المؤتمر الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي العالمي المعقود في عام ٢٠٠٨. ولذا تتطلع ترينيداد وتوباغو إلى مؤتمر القمة العالمي المقبل بشأن الأمن الغذائي، المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر في روما، وتتوقع أن تساعد نتائج ذلك المؤتمر المجتمع الدولي في تحقيق الهدف المنقح الذي حددته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للقضاء على الفقر بحلول العام ٢٠٢٥.

إن بلدي ملتزم بإنشاء نظام دولي يقوم على السلام والأمن وحق جميع البلدان في التنمية. ونؤمن بأن الديمقراطية والتمثيل أساسيان لتحقيق تعددية الأطراف المجدية والفعالة. ولذا نود مرة أخرى أن نعلن تأييدنا للجهود المبذولة لإصلاح مجلس الأمن. وإصلاح هذه الهيئة الهامة في الأمم المتحدة، والمسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يشمل الجهود التي تهدف إلى جعل تشكيلها يعكس بشكل أكثر دقة الواقع الجغرافي السياسي العالمي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

وفي هذا القرن الجديد، يجب على الأمم المتحدة أن تكون صوتا أكثر فعالية لجميع بني البشر. وينتظرنا عمل هام جدا في وقت حرج للغاية في تاريخنا. وعلينا ألا نغفل عن هدفنا الرئيسي، وهو تحقيق الأمن والتنمية لشعوب العالم. علينا أن نجدد تركيزنا على هذا الهدف الرئيسي.

لذلك علينا أن نؤيد عهد الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في كل بلد. ولنسع لتمكين فرادى المواطنين في كل دولة؛ ولتتاح الفرصة وبإحراز التقدم للجميع؛ ولا يهمّش أحد على جانب المجتمع؛ ولتزدهر مواهب البشرية الجمة وإمكانياتها في كل مكان، وتكون بمثابة إلهام ومرشد ونموذج لأجيال الحاضر والمستقبل.

ولذا فلنوحد قوانا من أجل صالح الجميع. ولنبن حقا مجتمعا عالميا حيث يزداد ويتكثف التعاون والاتصال بين دولنا، وحيث لا يتخلف بلد عن الركب، وحيث تسير جميع الدول والشعوب على الدرب الدولي نحو التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب الأونرابل باتريك مانتغ، رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو، من المنصة.

خطاب الأونرابل تويلايبا لوبسيلاي سايليلي ماليليغاوي، رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة.

اصطحب الأونرابل تويلايبا لوبسيلاي سايليلي ماليليغاوي، رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد تويلايبا لوبسيلاي سايليلي ماليليغاوي، رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد ماليليغاوي (ساموا) (تكلم بالإنكليزية): إن قيمة الأمم المتحدة بالنسبة للبشرية لم تتضاءل بمرور الوقت. فما زالت منظمتنا صالحة اليوم كما كانت عند تأسيسها قبل ٦٤ عاما. وسوف يتضاءل مركزها بصفتها أهم هيئة في العالم إذا لم نولها نحن القادة الاحترام الذي تستحقه منظمتنا ولم نحافظ على الأعراف المتبعة فيها.

إن الأزمات الأخيرة لم تؤكد على استدامتنا العالمية فحسب، بل سلّطت الضوء على ترابطنا وتكافلنا. فهذه الأزمات، من أزمتي الغذاء وأمن الطاقة إلى الكساد الاقتصادي العالمي والأوبئة، أضرت بجميع الدول الأعضاء بدرجات متفاوتة. ورغم أنها قد نتجت عن القرارات والإجراءات التي اتخذها البعض، فالأزمات لم تفرق في تأثيرها بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أو بين الأغنياء والفقراء. وتكاليف هذه الأزمات فيما يتعلق بالمعاناة البشرية والاضطرابات الاجتماعية تكاليف كبيرة، وتحتاج بحق إلى العمل العالمي الجماعي والمتضافر الذي يبدو أنه يجري الآن بدرجة جيدة من النجاح.

وهذه الأزمات بالتأكيد قابلة للحل وقصيرة الأجل مقارنة بالتهديد الكبير والخطير الذي يواجهه العالم من تدهور البيئة وتغير المناخ. ومؤتمر قمة تحالف الدول الجزرية الصغيرة المزمع عقده هذا الأسبوع والاجتماع الرفيع المستوى الذي دعا إليه الأمين العام يؤكدان على أهمية وإلحاح التحدي الذي يشكله تغير المناخ. والرسائل الأساسية لهذين الاجتماعين واضحة لا لبس فيها. إن تغير المناخ ليس ظاهرة مستقبلية؛ إنه حقيقة واقعة أصلا في بلدان منطقة المحيط الهادئ والجزر المنخفضة في كل مكان. ولم يعد الأمر مسألة متى، بل هو مدى حدة الآثار المترتبة عليه. وقد أصبحت التكاليف الكاملة التي على المجتمع تحملها حقيقة صارخة ولا يمكننا إنكارها بعد اليوم.

ولا يعني تغير المناخ الدول الجزرية الصغيرة النامية وحدها. ولا ينبغي أن يعفي ضعفنا إزاء تغير المناخ المسؤولين عن أسبابه آنذاك أو الآن، كما أنه لا ينبغي أن يستخدم لإزاحة عبء القيادة والمسؤولية عن كاهل المتسببين الرئيسيين في الانبعاثات، وستتأثر الاقتصادات المتقدمة نموا والاقتصادات الناشئة جميعا به على نحو أو آخر. ومن دواعي الأسف أن التكاليف الإنسانية والمالية ستتحملها بشكل غير تناسبي الدول الجزرية الصغيرة النامية.

لذلك فإن ميثاق كوبنهاغن للمناخ ضرورة ملحة. وهو يتطلب نوعا جديدا من التعاون وأفقا أوسع. أما السعي وراء المصالح الذاتية الضيقة واللجوء للانتهازية الاقتصادية والسياسية فينبغي طرحهما جانبا وعدم السماح لهما بإبعادنا عن الهدف المتمثل في إبرام اتفاق طموح وملزم. كما أن تغير المناخ أمر يهم الجميع. ومع أن التسليم بالمسؤولية التاريخية مشروع، فإن السماح لها بالحيلولة دون اتخاذ قرارات للتوصل إلى اتفاق شامل سيكون خطأ فادحا. ولذلك يعدّ إبرام اتفاق بشأن تغير المناخ اختبارا للتضامن المتعدد الأطراف.

والوقت ينفد وآثار تغير المناخ تسوء يوما بعد يوم. وممارسة لعبة توجيه الاتهام والتشهير، أو انتظار من يقودنا دون أن نتولى القيادة، لم يعودا بين الخيارات. فليست هناك دولة واحدة، وليست هناك مجموعة واحدة من الدول، أو منظمة واحدة بوسعها أن تكسب الحرب على تغير المناخ بمفردها. وتقتضي مصالح الدول الأعضاء المتنافرة رغم ارتباطها بشكل لا ينفصم منا أن نتم الاتفاق في كوبنهاغن.

ويمكن أن تكون تكلفة التكيف والتخفيف من أثر المناخ على الصعيد الوطني باهظة لأن معظم سكاننا وهياكلنا الأساسية توجد على امتداد المناطق الساحلية. ونقلها إلى الداخل سيكون مرتفع التكاليف نظرا لوعورة التضاريس وعدد الأشخاص المعنيين، غير أن هذا لم يمنعنا. وباستخدام مواردنا والتشارك مع المجتمع الدولي، نواصل دعم الجهد العالمي الرامي إلى بناء قدرتنا على مجابهة تغير المناخ. ومن هذه المبادرات برنامجنا لإنشاء طرق للوصول إلى المزارع، وهو ييسر عملية الانتقال ويساعد على تعزيز الإنتاج الزراعي كأحد التدابير للتصدي لمشكلة تغير المناخ والأمن الغذائي.

وما زال شبح الأزمة المالية يحيط بنا. وكما في حالة تغير المناخ، كانت معظم الدول النامية ضحايا تم جرّها قسرا إلى خضم الأزمة من خلال الأثر المترتب عليها بالنسبة للاقتصاد العالمي. وبالرغم من أن اقتصاداتنا الجزرية الصغيرة والضيقة بعيدة عن مراكز الأزمة، فلم تنج من آثارها. والواقع أن مجموعة العشرين اعترفت بأن الكساد العالمي يؤثر تأثيرا غير تناسبي على البلدان الضعيفة والأشد فقرا. كذلك كان القبول الدولي بالمسؤولية الجماعية عن تقديم المساعدة لتمكين تلك البلدان من التخفيف من أثر الكساد العالمي هاما للغاية.

وجملة القول إن هذا التعهد بتقديم المساعدة حاسم في أهميته للاقتصادات الصغيرة والمنفتحة كاقتصاد بلدي. فقد أدى الكساد العالمي لانكماش اقتصادنا وأصيبت قاعدة مواردنا الحكومية الضيقة بضربات قاصمة جعلت من المستحيل علينا أن نقدم وحدنا مجموعة الحوافز التي من شأنها التخفيف المجدي من آثار الانكماش، ناهيك عن إعادة إشعال جذوة النمو في الاقتصاد.

وفي ظل هذه الظروف، تتمثل المساعدة الفعالة التي يحتاج إليها اقتصادنا في الوقت الحاضر في الدعم المباشر للميزانية، الذي سيكون ضروريا فقط في الأجل القصير لدعم الإنفاق والسماح لنا بحيز للتنفس نعيد فيه التوازن إلى ماليتنا ونعيد الاقتصاد إلى طريق النمو. ونعترف مع التقدير باستعداد شركائنا في التنمية والمؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، للنظر بعين العطف في طلباتنا بهذا الشأن.

وستُرفع ساموا من قائمة أقل البلدان نموا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ولم يكن تدخل الأزمة المالية معروفا ولم يدخل في الحسبان لدى اتخاذ القرار بنقل بلدنا إلى الفترة الانتقالية. ولذلك فإن تمديد الفترة الانتقالية ضروري فضلا عن أن له ما يبرره.

وسيجري استعراض الأهداف الإنمائية للألفية في العام القادم. وقائمة إنجازاتنا بشأن الأهداف الثمانية جميعا تعطينا مجالا للتفاؤل الحذر، بالرغم من أن الوفاء بها جميعا في الإطار الزمني المتاح لا يزال عسيرا. فاحتياجاتنا لا تقابلها الموارد التي تحت تصرفنا. وهكذا، فإن تنفيذ الهدف الإنمائي الثامن المتعلق بالتوصل إلى شراكات عالمية دائمة لأغراض التنمية يحتل مكانا محوريا في جهودنا الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن بعض الجهات المانحة للمعونات إما أنها تستغرق وقتا طويلا في الاستجابة أو لا تستجيب على

الإطلاق. وهذا مدعاة لقلق مفهوم، لأنها ما لم تسرع بتقديم موارد متواضعة نسبيا لمساعدتنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فستكون احتمالات القيام باستجابة عالمية فعالة لمواجهة تغير المناخ قد اختفت تقريبا.

ومنطقة المحيط الهادئ منطقة تتمتع بسلام نسبي. فلم نتعرض لندوب الحرب والصراع، ووهبتنا الطبيعة البحر والأرض لنعيش منهما. ورغم أننا نواجه تحديات ونعاني من خلافات، فهي تميل إلى أن تكون محصورة النطاق. واحتياجاتنا الإنمائية، على المستوى الفردي والإقليمي، متواضعة بالمستويات العالمية. غير أن هذا الهدوء يخفي وراءه ضعفنا الاقتصادي الحاد.

وبالنظر إلى خصائصنا باعتبارنا منطقة مستقرة نسبيا واحتياجاتها ليست في مثل حجم احتياجات مناطق أخرى من العالم، قد يتوقع المرء من المجتمع الدولي أن يتهافت على فرص تقديم المساعدة في جهودنا الإنمائية. وعلى العكس من ذلك، لا تدل التجربة العامة للمنطقة ذلك. وبعض الشركاء في التنمية يبدون غير مكترثين لموضع إنفاق معونتهم الإنمائية أو كيفية إنفاقها؛ ولا يهمهم إن كان ذلك في مناطق تمزقها الحروب وتعصف بها وتعاني من عدم الاستقرار، أو كواجهة لدعم الصناعات ذات الارتباط العسكري في بلادهم. ثم هناك الذين يشاركون باصطناع المواقف والخطابة الخالية من أعمال ملموسة أو فعالة على أرض الواقع.

غير أن التنمية المستدامة تستند إلى الثقة والاحترام المتبادلين. وكان ذلك أساس علاقة ساموا بشركائنا الرئيسيين في التنمية، وهم تحديدا أستراليا والصين والاتحاد الأوروبي واليابان ونيوزيلندا. وقد قدم لنا الجميع الدعم واستمروا في ذلك في كل خطوة من رحلتنا الإنمائية. وإيطاليا والنمسا وتركيا هي من شركائنا، وهي تساعد في مجال الطاقة المتجددة. ونود أن نشرك بلدانا وصلت إلى أرقى ما وصلت إليه تكنولوجيا الطاقة المتجددة، كالصين وألمانيا واليابان والولايات المتحدة، لتساعدنا في هذا القطاع الرئيسي.

ومبادرة الأمم المتحدة للعمل الموحد مشروع جيد التوقيت يخفض التكاليف وينهض بالكفاءة والفعالية في تقديم المعونة من جانب منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تتدفق الموارد التي يتم توفيرها من خلال تلك المبادرة عائدة لمنفعة الدول الأعضاء.

والحل الدائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لا يزال هدفا بعيد المنال، ويبدو قضية خاسرة. وقيام الرئيس أوباما هذا الأسبوع بإطلاقه من جديد محادثات السلام المتعثرة في الشرق الأوسط سيكون حافزا على ما يؤمل لتوفير زخم متجدد في سبيل أن تكون دولة إسرائيل آمنة وتعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كريستشين (غانا)

إن الإرهاب الدولي آفة عالمية. فهو يخلق جوا من الخوف والتعصب بصورة جماعية. وهو يجعل من الأبرياء والضعفاء والذين لا حول لهم فريسة له، ويعرقل أي تقدم نحو تحقيق السلام والتنمية. والإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره ينبغي إدانته دوما بدون تحفظ. والأعمال الفردية التي تقوم بها الدول لا يسعها بحد ذاتها أن توفر حلا. علينا أن نتحمل مسؤوليتنا للعمل معا بغية التصدي للخطر بعمل متضافر متعدد الأطراف، يعزز روح منظمتنا.

الحروب عقيمة وليس لها غرض مفيد. فهي لن تنتهي ما لم تتم السيطرة على نزع السلاح وعدم الانتشار النووي والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ومهمة بناء السلام هي مهمة كل دولة. لهذا السبب نرحب بقرار الولايات المتحدة القاضي بالتصديق على معاهدة الحظر

الشامل للتجارب النووية. ولا نزال نأمل أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ قريبا.

والأمم المتحدة ليس بوسعها أن تبقى ما لم تتغير وتتكيف مع تغير الزمن. فبعد ١٨ سنة، دخل إصلاح مجلس الأمن في نهاية المطاف عملية التفاوض الحكومية الدولية. وساموا لا تزال تدعم توسيع عضوية المجلس في فئتيها الدائمة وغير الدائمة. وبلدان من قبيل اليابان لديها المقومات لشغل مركز عضو دائم.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حول العالم تعمل على إغاثة الضحايا في مناطق الصراع وإحياء الأمل فيهم. وثمة أفراد من الشرطة المدنية من ساموا يعملون حاليا في ثلاث بعثات لحفظ السلام جنبا إلى جنب مع أفراد شرطة من دول أعضاء أخرى. وفي منطقتنا بالذات، تسهم ساموا في بعثة المساعدة الإقليمية لجزر سليمان تحت مظلة منتدى جزر المحيط الهادئ.

دعوني أنهي كلامي بأن أتمنى للرئيس النجاح في التصدي للتحديات الصعبة التي تواجه رئاسته. عندما تقف الدول متحدة وبحزم تحقيقا لأهداف ميثاق المنظمة، يمكن للعالم أن ينظر إلى المستقبل بثقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد تويلابا سيليلي مليليغوا، رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة، من المنصة.

خطاب الأونرابل شيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

اصطحبت الأونرابل شيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بدولة الأونرابل شيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

شيخة حسينة (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): بعد إذنكم، سيدي، أود أن أتكلم بلغة بنغلا، وهي لغتي الأم.

(تكلمت بلغة بنغلا؛ ووفر الوفد نصا بالإنكليزية)

أود أن أرحب ترحيبا حارا بالرئيس على انتخابه بجدارة لترؤس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، وإنني على ثقة بأن قيادته الحكيمة والقديرة سترشد مداولات الجمعية نحو اختتامها بنجاح. وأود أيضا أن أعرب عن عميق تقديري لمعالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، على النجاح في توجيه أعمال الجمعية خلال مدة ولايته. وأود كذلك أن أشيد بالأمين العام بان كي - مون على جهوده الدؤوبة والمتفانية لتنشيط الأمم المتحدة.

قبل خمسة وثلاثين عاما، والد أمتنا ووالدي، بنغابندو شيخ مجيب الرحمن، في خطابه الأول أمام الجمعية العامة من على هذا المنبر، أعرب عن امتنانه لجميع الذين دعموا نضالنا لنيل الاستقلال. وأعلن أيضا التزامه بالديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وحكم القانون. ويشرفني كذلك أيما تشريف أن أعلن باعتزاز الالتزام نفسه هنا اليوم بالنيابة عن بلدي.

مثلما يدرك الأعضاء، عقب سنوات عديدة من الاغتيال الوحشي لبنغابندو و ١٨ فردا آخرين من أسرتي، في ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٥، على أيدي متمردين مسلحين

مضللين، حكم بنغلاديش دكتاتوريين وأشباه دكتاتوريين. وبصرف النظر عن فترة في التسعينات، استمر البلد يعاني من الحكم غير الدستوري ولا سيما في السنوات الأخيرة جدا. فقد أرسلت إلى المنفى القسري. بيد أن إرادة شعب بنغلاديش وإرادة المجتمع الدولي الطيبة أتاحتا لي العودة وإجراء انتخابات على صعيد البلد في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر.

إن الانتخابات أثبتت تحقيق الديمقراطية في بنغلاديش بعدما أعلن عالميا أنها انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، وجرت بإشراف الأمم المتحدة ومراقبين دوليين. والانتصار المدوي لحزبي، رابطة عوامي، أظهر اختيار الشعب للمثل الديمقراطية، والعلمانية والرفض الصريح لجميع أشكال التطرف. وشمل سجل الانتخابات مشاركة عالمية قياسية من المقترعين الشباب والنساء.

كما تعهد الولاية الضخمة التي منحها الناخبون إلى حكومتي بمسؤولية ضخمة بشكل مماثل عن تلبية طموحات الشعب. وبناء على ذلك، تضطلع حكومتي بتحقيق بنغلاديش الرقمية بتنفيذ الرؤية ٢١-٢ لبرنامجها الانتخابي. ويتمثل هدفنا في تحويل بنغلاديش إلى ''سونار بنغلا'' أو ''بنغال من ذهب''، وفقا لما توخاه كما تصورها بنغاباندو الشيخ مجيب الرحمن.

وبالرغم من كل الصعاب، تخطو بنغلاديش خطوات واسعة في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. ويحظى التعليم، ولا سيما تعليم البنات، بالأولوية لدى حكومتنا، بحصوله على أكبر حصة من ميزانيتنا السنوية. وتتعهد حكومتي بضمان بلوغ هدف الالتحاق بالمستوى الابتدائي نسبة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. ووفقا لذلك، أصبح التعليم الابتدائي مجانيا - مع تقديم الكتب مجانا - وهو إلزامي لجميع الأطفال. رصدت اعتمادات لتوفير التعليم المجاني للبنات حتى الصف الدراسي الثاني عشر، وتُدفع مرتبات للبنات في المدارس الثانوية بالمناطق الريفية.

وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، ما زالت بنغلاديش تحقق النجاح في إزالة التفاوت بين الجنسين في صافي التحاق الأولاد والبنات بالمدارس الابتدائية والثانوية. وتخطط حكومتنا الآن لاعتماد البنات من الرسوم الدراسية حتى مرحلة التعليم الثانوي.

وبالنظر إلى أن الأطفال هم مستقبلنا، تدير حكومتنا برنامج الغذاء مقابل التعليم/المال مقابل التعليم بتقديم وجبات غذائية للأطفال الفقراء بالمدارس الابتدائية في المناطق الريفية. ونهدف بذلك إلى تحقيق محو الأمية بشكل كامل بحلول عام ٢٠١٤.

وتشكل الصحة قطاعا أساسيا آخر تكافح حكومتي من أجل إحراز التقدم فيه. وخلال فترة حكمنا الأخيرة، وضعنا سياسة صحية وطنية تمثّل زخمها الأساسي في ضمان تقديم الرعاية الصحية الأساسية للجميع يدون تمييز. كما تم اعتماد استراتيجية وطنية لصحة الأم، وهي خدمات جيدة من أجل الأمومة المأمونة. وفيما يتعلق بوفيات الرضّع، تتمثل خطتنا في تخفيض معدل وفيات الرضّع من ٥٤ حالة وفاة في كل ألف من المواليد الأحياء إلى ١٥ حالة. كما تتمثل خطتنا في توسيع نطاق برامج تحصين الأطفال لكي تغطي ١٠٠ في المائة من السكان خلال فترة ولايتنا الحالية.

خلال فترة حكمنا الأخيرة، بدأنا برامج خاصة بإنشاء مركز مجتمعي واحد للرعاية الصحية لكل ٦ ٠٠٠ شخص، من أجل توصيل خدمات الرعاية الصحية الأساسية إلى منازل الناس. ولم يتم سوى استكمال ٤ ٠٠٠ مركز في المرحلة الأولى مما مجموعه ١٨ ٠٠٠ مركز خلال الفترة التي كنا فيها في الحكم قبل تغيير الحكومة،

وقد تم إنهاء هذا البرنامج. ونعمل الآن على إعادة تنشيط البرنامج.

وغالبا ما يشار إلى بنغلاديش لبرامجها الخاصة بالأمان الاجتماعي. وقد تم إنشاء مجموعة واسعة من شبكات الأمان، من قبيل برامج توفير التحويلات النقدية والغذائية، والائتمانات المتناهية الصغر، والبرامج الخاصة الأخرى لتخفيف حدة الفقر، والبرامج الخاصة بالأقليات وفئات المهمَّشين وذوي الإعاقة والمعوقين جسديا والمحرومين. وفي فترة حكمنا السابقة قدمنا معاشا لكبار السن، ومعاشا للنساء المعوزات، و ''شانتي نيباش'' أو منازل كبار السن، وأنشأنا مصرف ''كارما سانغشثان'' لتوفير مصادر دخل للشباب العاطلين عن العمل عن طريق إيجاد وظائف منتجة، ووضعنا برنامج ''العشريان'' أو بناء المنازل على الأراضي المملوكة للدولة لمن لا مأوى لهم، وأوجدنا الوظائف المستدامة.

ويسعى برنامج ابتكاري أنشأته حكومتي الحالية لتوفير العمالة لفرد واحد في كل أسرة على الأقل. وفي الوقت الحالي، يُخصص ما يزيد على نصف موارد الميزانية لتخفيض مستوى الفقر من نسبة ٤٥ في المائة إلى ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢١.

ويمثل الأمن الغذائي دائما الشاغل الأساسي لحكومتنا. وأثناء فترة حكمنا السابقة، وبفضل البرامج الزراعية لحكومتي، حققت بنغلاديش الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ومن أجل ذلك منحتنا منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة جائزة سيريس المرموقة. وبعد تغيير الحكومة، عادت بنغلاديش إلى حالة نقص الغذاء. وفي هذه المرة، اعتمدت حكومتنا سياسة وطنية للغذاء لضمان الأمن الغذائي المستدام للجميع، وتحسين حصول الأفراد على الغذاء، ولا سيما الأطفال والنساء وكبار السن، وتخفيض أسعار الأغذية، وزيادة إنتاجها عن طريق تخفيض أسعار الوقود والأسمدة وتكاليف الري، وضمان الإمداد بالمدخلات الزراعية.

وعلى الصعيد الدولي، ستسعى بنغلاديش، في مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي الذي سيعقد في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، للتوصل إلى اتفاق عالمي بشأن تطوير الزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. كما سيتم السعي من أجل الحصول على المساهمات المالية الكبيرة من البلدان المتقدمة النمو، والتوصل إلى اتفاق بشأن السياسات الزراعية المستدامة، ونقل التكنولوجيا، ووضع قواعد تجارية عادلة ومنصفة للمنتجات الغذائية والزراعية مع منح أقل البلدان نموا معاملة تفضيلية خاصة، وإلغاء الإعانات الزراعية في العالم المتقدم النمو، وذلك من أجل التصدي للتحديات التي نواجهها في ضمان الأمن الغذائي المهم بالنسبة للنهوض ببرنامجنا الإنمائي.

ومنذ فترة، يؤثر تغير المناخ تأثيرا سلبيا على بلادنا ذات الأراضي المنخفضة والدلتية وتهب عليه الرياح الموسمية. وبالرغم من أن مساهمة بنغلاديش في تغير المناخ لا تُذكر، فإنها من أسوأ ضحاياه. وما زالت الفيضانات المفاجئة، والأعاصير الحلزونية، والجفاف، والزلازل، تعطّل زراعتنا وتشكل تحديا لمواردنا المائية، فضلا عن الصحة والطاقة وتخطيط المناطق الحضرية في بلدنا. بصورة خاصة، فإن الأعاصير التي تضرب المناطق الساحلية ألحقت خسائر كبيرة في الأرواح، والفيضانات التي حدثت على حين غرة شردت آلاف الأسر وما برحت تفعل ذلك كل عام. فانجراف ضفاف الأنهار والانهيارات الأرضية وتدهور التربة وإزالة الغابات ينجم عنها ملايين اللاجئين جراء تغير المناخ. وتؤثر بدرجة كبيرة في مدننا المكتظة بالسكان. ومما يبعث على الجزع أن ارتفاع مستوى سطح البحر لمتر واحد سيغرق ١٨ في المائة من اليابسة لدينا، ويؤثر تأثيرا مباشرا على

١١ في المائة من مواطنينا. وتشير التقديرات العلمية إلى أنه من المتوقع بحلول عام ٢٠٥٠ أن يشرد بليون نسمة في العالم أجمع جراء عوامل تغير المناخ، أي واحد في كل ٤٥ شخص في العالم وواحد في كل ٧ أشخاص في بنغلاديش سيكونون ضحية.

لذلك قررت بنغلاديش اتخاذ بعض التدابير فورا. وجرف جميع الأنهار الرئيسية بند على رأس جدول أعمالنا للتكيف مع تغير المناخ. ومشاريع الجرف الرئيسية ستبقي الأنهار عند مجراها الطبيعي وتعمقها لتستوعب مزيدا من المياه وتحد من الفيضانات وتخفض من أضرار الفيضانات، واستعادة الأراضي المغمورة القابلة للزراعة وإبقائها صالحة للملاحة. والحفاظ على الجرف سيكفل إذا تدفقا منتظما ومستداما للأنهار. ومع ارتفاع مستويات البحر فإن الرمل الناتج عن الحفر يمكن أن يستخدم في بناء السدود ويزيد من ارتفاعها ويحصنها ويضاعف من الأحزمة الخضراء ويساعد على إنشاء أرض منبسطة ومرتفعة لبيوت الأشخاص المشردين، وبذلك يثنيهم عن الانتقال إلى المدن. وفي الوقت نفسه، هناك ١٤ ٠٠٠ ملجأ للحماية من الأعاصير تم تشييدها والعمل جار على تشييد المزيد منها.

من الواضح أن تلك الأنشطة تنطوي على تكاليف باهظة. وأن الصندوق الاستئماني لتغير المناخ الذي أنشئ بمواردنا الخاصة، ولكن لتنفيذ المشاريع من الحتمي الحصول على مساعدة المجتمع الدولي.

إن التوسع الحضري السريع وغير المخطط والتفكك المهني والافتقار إلى المواد الغذائية والأمن المائي والبري هي من آثار تغير المناخ. والمجتمعات المتضررة لن تخسر منازلها فحسب، بل أيضا قد تفقد هويتها وجنسيتها ووجودها نفسه، وفي بعض الحالات، بلادها. في شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام سوف نجتمع في كوبنهاغن لعقد الدورة الخامسة عشر لمؤتمر الأطراف، ولذلك من المهم جدا أن تجسد نتائج تلك المؤتمر التزاما بتمويل كاف يمكن الحصول عليه بسهولة للتكيف ونقل للتكنولوجيا سليم بيئيا وبأسعار معقولة إلى البلدان النامية، وخاصة إلى أقل البلدان نموا، والتزامات محددة بالمزيد من التخفيضات في انبعاثات الدفيئة. وبطبيعة الحال ستوجه بنغلاديش نداء قويا في المؤتمر لبحث نظام قانوني جديد لحماية المهاجرين بموجب بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ يكفل إعادة التأهيل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمهاجرين والمشردين نتيجة تغير المناخ.

أما بشأن المسألة الحيوية المتمثلة في تغير المناخ فإن الاقتراح الشجاع لرئيس وزراء المملكة المتحدة غولدن، قد استحوذ على انتباه الدول التي تقف في الخط الأمامي للتصدي لتغير المناخ. ومن بين مقترحاته إنشاء الصندوق المقترح لدعم التكيف وبرامج التخفيف على البلدان المتأثرة بتغير المناخ، الذي نال دعمنا الشديد. وسيكون ذلك بداية تدفق منتظم للأموال نحو تحسين الأحوال البيئية التي تتغير على نحو غير موات في العالم. وينبغي لمؤتمر كوبنهاجن أن ينظر بجدية في اقتراحه. ويجب أن يدرك المؤتمر أيضا أن تغير المناخ لا يقيد الخطوات المتخذة للتخفيف من حدة الفقر. وينبغي لاتفاق ما بعد عام ٢٠١٢ أن يدمج التزامات قابلة للتنبؤ وملزمة قانونا لمعالجة احتياجات التكيف في الدول الساحلية المنخفضة والبلدان الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا.

إن العالم يقع بين فكي الانكماش الاقتصادي، وهو انكماش لم يشهده منذ الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي. والبلدان الضعيفة اقتصاديا والتي ليست مسؤولة عن الأزمة أصبحت من أكبر ضحاياها. وتواجه بنغلاديش انخفاضا حادا في الصادرات وهبوطا في أسعار السلع الرئيسية وتدنيا في التحويلات المالية وصعوبة شديدة

في الحصول على الائتمان، مما أدى إلى انكماش في نمونا الاقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة والفقر.

إن الأزمة مردها إلى سنوات من تجاهل المساواة والعدالة، بما في ذلك الهيكل المالي الدولي المجحف من الناحية الأساسية والذي لم يتغير مع احتياجات الزمن. والحاجة الآنية تتمثل في إعادة هيكلة فورية للنظام المالي والاقتصادي العالمي. ويجب أن يكون لمؤسسات بريتون وودز، وبالتحديد، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وجود أقوى في البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نموا. وفي الحقيقة أن التصويت المرجح القائم على نصيب رأس المال قد أثبت عدم ملاءمته لنظام بريتون وودز.

ويقينا أن الحوافز المالية ستساعد على الطلب العالمي والانتعاش. غير أن التنازلات التي تقدمها الدول المتقدمة النمو في التجارة الحرة من قبيل الإعفاء من الرسوم أو عدم الخضوع إلى نظام حصص وبناء القدرات التجارية لدى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، سوف تنقذها من ضائقة شديدة. واختتام جولة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية بشأن المفاوضات التجارية سيكون حافزا جماعيا هاما لاقتصاداتنا. كما آن الأوان لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للوفاء بالتزاماتها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي دخلها القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للدول النامية وعلى وجه الخصوص نسبة ٠,٢ في المائة لأقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠١٠، كما ينص على ذلك برنامج عمل بروكسل.

أثّرت الاضطرابات الاقتصادية سلبا على العمالة على كلا الصعيدين الوطني والعالمي، وكانت أقل البلدان نموا هي الأكثر تضررا في الداخل وفي سوق العمالة بالخارج على السواء. إن تحويلات المهاجرين تمثل جزءا كبيرا من إجمالي دخلها القومي. لذا كان من نتائج القيود التي فرضت على استقدام العمال المهاجرين، والأسوأ ترحيلهم إلى أوطانهم، بإنشاء حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي في العديد من البلدان. لذلك يجب صياغة سياسات الانتعاش الاقتصادي على نحو لا يؤثر سلبا على فرص العمل المتاحة للعمال المهاجرين من البلدان النامية.

تعتز بنغلاديش بدورها الهام كأحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات تخدم الأمم المتحدة في صون السلام والأمن في جميع أرجاء العالم. فمنذ عام ١٩٨٨ شاركت بنغلاديش في ٣٢ عملية لحفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة في ٢٤ بلدا مختلفا بالمساهمة بقوات بلغ عددها ٠٠٠ ٨٣ فردا. وتأتي بنغلاديش اليوم في المرتبة الثانية إذ يبلغ عدد حفظة السلام منها ٥٦٧ ٩ فردا يخدمون في بعثات الأمم المتحدة المختلفة.

وبكل الفخر أقول إن ٨٤ من مواطنينا الشجعان جادوا بأرواحهم خلال السنين من أجل قضية السلام تحت راية الأمم المتحدة. وللأسف، فإن بنغلاديش، على الرغم من مساهماتها وتضحياتها، لا تحظى بتمثيل لائق في إدارة عمليات حفظ السلام ولا دور لها في التخطيط لبعثات حفظ السلام أو وضع استراتيجياتها. ذلك وضع يتطلب التصحيح بناء على قاعدة التمثيل النسبي والمنصف.

بالطبع فإن بنغلاديش كبلد مسالم ويشارك في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، معارضة للإرهاب وبنغلاديش طرف في جميع معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب، الأمر الذي يقف شاهدا على التزامنا بمكافحة تلك الآفة. إننا نرفض رفضا قاطعا ادعاءات من يختبئون وراء الخطاب الإسلامي، أو أية عقيدة أخرى، لتبرير العنف. لقد اتخذنا تدابير حازمة ضد الجماعات المتطرفة وقياداتها على الصعيد الوطني. ونحن نعارض الإرهاب بحزم ونقوم بتعزيز السلام على الصعيد العالمي. كما أن بنغلاديش قد تصدرت في

دورات الجمعية العامة تقديم القرار الرئيسي المتعلق بثقافة السلام. وفي الدورة السابقة للجمعية أيدت القرار ١٢٤ دولة.

أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بمبادرة من بنغلاديش، اليوم الدولي للغة الأم تخليدا لذكرى ١٥ شباط/فبراير ١٩٥٢ عندما جاد شهداء اللغة بأرواحهم من أجل لغتهم الأم: البنغالية. واليوم تحتفل اليونسكو في ذلك اليوم من كل عام بجميع لغات العالم. إن أكثر من ٢٥٠ مليون شخص يتكلمون البنغالية في العالم وأغلبهم في بنغلاديش وفي ولاية غرب البنغال في الهند. لذا أصدر برلمان بنغلاديش مؤخرا قرارا طلب فيه من الأمم المتحدة إعلان اللغة البنغالية واحدة من لغاتها الرسمية. وبالنظر إلى التراث الثقافي الغني للغة البنغالية وموقعها الفريد كرمز لإيمان الشعب بقدرة اللغات على تعزيز ثقافات الشعوب وهويتها، أطلب مساندة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة لقبولها لغة رسمية للأمم المتحدة.

نشهد اليوم عالما سريع التغير نتيجة لتغير المناخ والاضطراب الاقتصادي والإرهاب. والأمر واضح وضوح الشمس لمن أراد أن يتبصّر هو أننا ننتمي جميعا إلى قرية عالمية علينا أن نعيش ونعمل فيها سويا. لهذا أدعو جميع الدول إلى نبذ خلافاتها الناجمة عن قصر النظر وأن تعقد العزم على أن تواجه متحدة تحديات العصر الشرسة. لنشارك بعضنا بعضا في تحمل المسؤوليات والأعباء وكذلك التمتع بالرخاء. وفي نهاية المطاف، يبقى مستقبلنا المشترك هو المحك، فإذا تواصلنا، نخلّف لأطفالنا والأجيال القادمة عالما ينعم بالوئام.

فلتعش بنغلاديش إلى الأبد! ولتحيا الأمم المتحدة!

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، من المنصة.

خطاب الأونرابل ديتزل دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الأمن القومي والهجرة، ووزير التنمية المستدامة ووزير السياحة والرياضة والثقافة في سانت كيتس ونيفيس

اصطحب الأونرابل ديتزيل دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الأمن القومي والهجرة، ووزير التنمية المستدامة ووزير السياحة والرياضة والثقافة في سانت كيتس ونيفيس إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سعادتي الغامرة أن أرحب بدولة السيد ديتزل دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ووزير الأمن القومي والهجرة، ووزير التنمية المستدامة، ووزير السياحة والرياضة والثقافة في سانت كيتس ونيفيس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد دوغلاس (سانت كيتس ونيفيس) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي حقا أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. واليوم، نجتمع في هذه القاعة لنجمل، من منظور دولة كل منا، كيف يمكن لهذه الهيئة الموقرة أن تدعم حقوق البشرية جمعاء، وتؤمن السلام العالمي، وأن تكفل بالفعل البقاء ذاته لكوكب الأرض.

إننا نجتمع هنا لكي نتوصل إلى نوع ما من الرؤية الجماعية الثاقبة فيما يتعلق بمصالح مختلف شعوب العالم وكذلك مصالح البشرية ذاتها. وقد أتينا إلى هنا ليس لنسمع صوتنا فحسب، بل أيضا، وهو الأهم، لنستمع ونلتزم في نهاية المطاف، سواء كهيئة أو كدول مستقلة ذات سيادة، باتخاذ إجراءات إصلاحية بنّاءة.

إنني أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين وأؤكد له على الدعم الكامل لحكومتي، وإذا ما أذنتم لي، أود من خلال الرئيس أن أشكر سلفه، معالي الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان ممثل نيكاراغوا على قيادته خلال رئاسته للدورة الثالثة والستين.

إن عالمنا تحدده مسائل السياسة، والبيئة، والتجارة والمسائل المالية على المستوى العالمي. والأزمة المالية التي وقعت في العام الماضي، وما زالت أصداؤها تتردد في كل أرجاء العالم، تشكل تذكيرا واقعيا بحقيقة ترابط اقتصاداتنا وبأن تعددية الأطراف لا غنى عنها. وسواء تكلمنا عن التجارة العالمية، أو السياسات النقدية والمالية، أو حماية حقوق الإنسان والصحة والأمن العام، أو عن حماية البيئة، فإن هذه المسائل أصبحت مترابطة. وتعقيد تلك المسائل المترابطة يعني أن أي بلد لا يمكنه أن يتصرف بمفرده.

إن الظروف التي تسببت في الانهيار الفعلي للعديد من المؤسسات المالية لم تكن من صنع الدول الصغيرة مثل سانت كيتس ونيفيس. مع ذلك، وكما هو الحال بالنسبة لتغير المناخ، فإن نتائجها فُرضت علينا وتُركنا وحدنا لنواجه مصيرنا. ولكن إذا كان لنا أن نتعلم شيئا من الأزمات التي نواجهها اليوم، فهو يتمثل في أن العمل الجماعي والشراكة ضروريان ليس لإدارة التراعات فحسب، بل أيضا لبناء هياكل أساسية فعالة وشاملة ومستدامة لحماية مستقبل مواطنينا. وسيتطلب المشهد العالمي المتغير باستمرار أن تعمل الحكومات والمؤسسات على إنشاء نظم مشتركة وأطر تنظيمية دولية لفترة من الزمن.

وتحقيقا لتلك الغاية، ستدعم حكومتي اضطلاع المنتديات السياسية مثل الأمم المتحدة بدور قوي من أجل تعزيز تعددية الأطراف. فنحن مدينون بهذا لجميع مواطني العالم، الذين يتطلعون إلى الأمم المتحدة بالأمل النابع من الإيمان بأن جهودنا سوف تحقق تطلعاتهم.

إننا نعيش في زمن متسم بالتعقيد والتطورات غير المتوقعة التي تشكل تحديا لعزيمتنا في كل يوم. ولكننا لا يمكن أن نتوانى ويجب ألا نتوانى. ويجب أن نضاعف جهودنا وأن نستخدم سلطة عقد الاجتماعات والسلطة السياسية للمنظمة وغيرها من المنظمات المماثلة لإيجاد أساس مشترك حتى مع وجود آراء قوية وأحيانا متباينة. وبهذه الطريقة نستطيع أن نبني الهيكل الذي لا غنى عنه وأن ننشئ ميراثا تستحقه الأجيال المقبلة. وهذا ليس أمرا هينا، بل هو في الواقع مهمة جبارة. ولكن حكومة سانت كيتس ونيفيس تثق بأن الدور المحوري لرئيس الجمعية خلال العام المقبل سيساعدنا على وضع إطار للعمل الجماعي.

إنني أود لهذه الجمعية العامة أن تكون قادرة على رؤية العالم من منظور بلد صغير ومتوسط الدخل ومثقل بالديون. والبلد الذي أتشرف بقيادته بلد صغير – بل هو أصغر بلد في نصف الكرة الغربي. وعلى الرغم من الانتكاس الأخير، فإن الاقتصادات الصغيرة كاقتصادنا ما زالت تبدي قدرة على الصمود وتقديم التضحيات اللازمة للمحافظة على أسباب بقائنا.

وفيما يتعلق بحصولنا على رأس المال، فإن عملنا الشاق وإدارتنا السليمة، كان لهما آثار غير متوقعة، تتسم بالقسوة وزعزعة الاستقرار، تعبر عنها بالقيود غير المستحبة فيما يتعلق بتخفيف عبء الدين ومسائل أساسية أخرى. وقد أظهرت الأزمة الاقتصادية الدولية الحاجة الملحّة إلى إعادة هيكلة وإصلاح النظام الاقتصادي العالمي. وإذ يمضي العمل على ذلك قدما، فإنني أدعو إلى النظر بشكل واضح في أوجه الضعف الحقيقية للدول الصغيرة التي لديها معدل مرتفع لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي،

وأن تجد أوجه الضعف تعبيرا لها في السياسات والمداولات والإجراءات المتعددة الأطراف.

إننا نسعى لدعم مبادرة جديدة لإعفاء الديون في إطار إصلاح المؤسسات المالية الدولية ومن خلال تجسيد مفهوم البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون، التي لا توجب خصائصها وأوجه ضعفها اتخاذ إجراءات عقابية مثل إخراجها قبل الأوان من قائمة التمويل بشروط ميسرة.

وفضلا عن ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت بعيدا من شواطئنا، وجدت سبيلها إلينا وبات ضروريا لبلدي أن يطور ويقدم صفقة حوافز خاصة به، مما اضطرنا إلى التضحية بإيرادات الضرائب، التي كنا بحاجة ملحة إليها، من أجل حماية العمالة وإيجاد السبل لدعم وتعزيز مقومات استمرار قطاعنا الخاص.

ومع ذلك، فإننا نواصل الاستثمار في شعبنا من خلال التعليم وبرامج إعادة التدريب، وكذلك العمل على اجتذاب الاستثمارات في القطاعات الأساسية لإيجاد فرص العمل ولإنشاء الأعمال التجارية. ونأمل من خلال ذلك أن نستعد للمستقبل عندما يعود الاقتصاد العالمي إلى التعافي في نهاية المطاف.

وليس سرا أن جهودنا قد لا تؤدي إلى نتائج تذكر في بعض الأحيان، ليس بسبب ما اقترفته أيدينا، بل لأن الاقتصادات الصغيرة والضعيفة عندما تقع أزمة عالمية تميل إلى دفع ثمن باهظ وغير متناسب. ولكن سانت كيتس ونيفيس لا تريد أن تمثل دور الضحية أو أن توجه اللوم إلى أي أحد. ونحن نفضل بدلا من ذلك أن نعمل بقوة على المستوى الوطني وأن نتعاون بشكل فعال دوليا من أجل أن نضع التدابير والأنظمة التي تحقق التحول في اقتصادنا وتحسن ظروف حياة مواطنينا.

وإذ نمضي قدما، فإننا نريد لأي هيكل جديد يتم إنشاؤه أن يستمع إلى أصواتنا وأفكارنا من أجل تجنب الوقوع في أخطاء الماضي. ولذلك، سندعم التدابير المتخذة لمتابعة المسائل المتعلقة بالانتعاش من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ونعتزم المشاركة بنشاط في العملية لضمان أن يكون الانتعاش شاملا.

وهناك تحديات مشتركة تواجهنا ونشاطر المسؤولية عن التصدي لهذه التحديات. ونحن في منطقة البحر الكاريبي دعونا مرارا المجتمع الدولي إلى الاعتراف بالظروف الخاصة المصاحبة لواقع البلدان الجزرية الصغيرة النامية، ليس محاباة لنا، وإنما كطريقة عملية لمعالجة المسائل المتعددة الأوجه والمعقدة التي نواجهها. وفيما يتعلق بمسألة حماية البيئة، على سبيل المثال، دعت حكومة سانت كيتس ونيفيس دائما إلى اتباع نهج متعدد الأطراف.

وعندئذ، فإن ترابط كوكبنا حقيقي حقا، وليس هناك ترابطا أكثر مما هو عليه في مسألة تغير المناخ. مع أن لدى البلدان الصغيرة مثل سانت كيتس ونيفيس كميات قليلة من انبعاثات الكربون ذات الآثار البيئية السلبية، فإن الاحترار العالمي وتغير المناخ وما لهما من آثار، لا يميزان. ونستطيع أن نتفق جميعا على أن حصول الحوادث المناخية الكارثية، مثل الأعاصير والفيضانات والانهيالات الوحلية، لا تزال تسبب المزيد من الدمار وتودي بحياة المزيد من الأرواح كل عام.

إن جغرافية جزرنا الصغيرة تتغير. ومستويات سطح البحر آخذة في الارتفاع، والحياة البحرية التي يعتمد عليها مواطنونا في كسب أرزاقهم تتضاءل بسرعة. وهناك أضرار تلحق بسواحلنا. والآثار الطويلة الأجل على إنتاج الغذاء خطيرة حقا. ومرة أخرى، ورغم أن هذه التغييرات بدأت بعيدا عن شواطئنا، فإن تغير المناخ يلحق أضرارا كبيرة وغير

متناسبة بدول مثل دولتنا، مما يدفعنا الآن إلى أن نحث، وبأقوى العبارات الممكنة، على اتخاذ الإجراءات الفعالة في الوقت المناسب. وسانت كيتس ونيفيس ليست معنية بالمناقشات العقيمة حول المسؤولية، بل نحن معنيون بالعمل، ونريد أن نضطلع بدورنا.

ولذلك، فإننا، من أجل النهوض بالاستقرار العالمي، نحث الدول الصناعية على الالتزام الصارم بالأهداف المتعلقة بانبعاث الغازات. ونحث جميع المسؤولين عن انبعاثات الغازات على الصعيد العالمي أن يأخذوا زمام المبادرة في ضمان توفير الموارد كي تتمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق أهدافها في التكيف وتخفيف الآثار ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. ونهيب بمن يسببون الانبعاثات أن يتخذوا التدابير الضرورية للتعويض عن الأخطار والخسائر الناتجة عن تغير المناخ.

ونحن نواصل التعاون على المستوى الإقليمي والعمل على بذل الجهود في مجالات التأهب للكوارث وتقليلها والتخفيف من حدتها. ونقر بأن الاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري أمر لا يمكن احتماله. ولذا، وبدعم من منظمة الدول الأمريكية والمؤسسات الخاصة، نقوم في اتحاد سانت كيتس ونيفيس باستكشاف مصادر متجددة للطاقة، بما فيها الطاقة الحرارية الجوفية.

ومع اقتراب انتهاء بروتوكول كيوتو، ترحب حكومتي بالالتزامات الأخيرة لبعض البلدان الصناعية بأنها ستقوم بالمزيد من العمل لمعالجة الانبعاثات الضارة. ويحدونا الأمل في أن يترجم هذا إلى نتائج ملموسة بالنسبة للبيئة وتغير المناخ في مؤتمر قمة كوبنهاغن الذي سيعقد في أواخر هذا العام.

وأود أيضا أن أهيب بالأمم المتحدة أن تعزز الوحدة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية بتوفير المزيد من الموارد لجعلها أكثر فعالية في معالجة مخاوف الدول الأعضاء. وأتطلع إلى المساعدة من الوحدة بينما نعمل على إجراء استعراض لفترة السنوات الخمس لاستراتيجية موريشيوس لزيادة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في الدورة الرابعة والستين الحالية. وأهيب بالدول الأعضاء أن تضمن تنفيذ أهداف استراتيجية موريشيوس المتفق عليها والالتزامات المعلنة ودعم المبادرات المقترحة أثناء عملية الاستعراض.

إن الشراكة البناءة استراتيجية فعالة في تعددية الأطراف. وباتباع هذا النهج، نحن مضطرون إلى تقدير قيمة الانتماء: وهو حاجة جميع الشعوب إلى أن تحتضن في إطار أخوة الأمم وأن تتاح لها الفرصة للإسهام في تحقيق الصالح العام. إن جمهورية الصين في تايوان، وهي شريك بنّاء مع العديد من البلدان في جميع أرجاء العالم منذ زمن طويل، يمكنها أن تسهم بقدر كبير في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ومنظمة الطيران المدني الدولي، لأن تغير المناخ وسلامة الطيران يؤثران على تطور هذه المنظمة، وأيضا على رفاه جميع بني البشر.

وما فتئت مسألة الأمن تحتل مكانا رئيسيا في جدول الأعمال الدولي، وتزداد الحملة الدولية لمكافحة الجريمة شدة، كما تزداد المخاوف في وجه الأخطار الناشئة التي تهدد مواطنينا ومجتمعنا. وهذا التطور هو نتيجة لموجة جديدة من الجريمة وأعمال العنف، لا سيما في صفوف الشباب من السكان. ويزداد التركيز في الأمريكتين على الأمن الإنساني فيما يتعلق بالطابع عبر الوطني لفئات الجريمة – لا سيما الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة النارية – وهي ذات صلة بالسلوك المعادي للمجتمع، وخاصة في صفوف الشباب.

ويشير اتجاه ناشئ في تحليل الجريمة على الصعيد العالمي إلى متغير جديد: هو أن الشباب ضحايا الجريمة. وتظهر الدراسات أن الأعداد المتزايدة من الضحايا ومرتكبي الجريمة هم من الشباب. إن حقيقة التعايش في قرية عالمية، وانتشار التكنولوجيا الحديثة وتطورها، والبنية التحتية القوية للاتصالات وحرية تنقل رأس المال والناس قد أدت إلى تصعيد الجريمة وأعمال العنف بشكل لم يسبق له مثيل.

إن تنفير الشباب وسخطهم وخشيتهم هي ظاهرة عالمية مقلقة وفي حاجة ماسة إلى التحليل والإجراءات العالمية. وهكذا، فإن هذه اللحظة تتطلب من هذه الهيئة، وبما لديها من قدرات وإمكانيات وكجزء من سعيها من أجل الاستقرار المجتمعي الدولي، أن تحشد جميع الموارد المتوفرة لتحديد العوامل المسببة الأساسية بصورة أفضل وأن تتوصل إلى اتفاق واضح بشأن كيف يمكننا، بصورة فردية وجماعية، وضع حد لها وعكس مسار هذا التوجه المزعزع للاستقرار.

إن العنف متعدد القطاعات تحد للسياسة العامة. وهو يمتد إلى مجالات مختلفة، بما فيها الأمن العام والحوكمة والتنمية والصحة العامة. والتبعات الإنسانية والاجتماعية والمالية المترتبة على العنف مرتفعة بصورة غير مقبولة. فإلى جانب الإصابات البدنية والموت، يترتب على العنف آثار خطيرة ومدى الحياة على الصحة العقلية والجسدية، بما في ذلك تفشي الأمراض غير المعدية وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ، ويلحق أضرارا بالنسيج الاجتماعي، مما يؤدي إلى مجتمعات غير مأمونة. والعنف، في نهاية المطاف، يبطئ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأقل قدرة على تحمل ذلك. ومع ذلك، تظهر الأدلة العلمية التي جمعت في السنوات الأخيرة بكل وضوح أنه يمكن النجاح في منع العنف وما يترتب عليه من نتائج. لكن، لا يوجد في الوقت الحاضر، نهج متكامل لمنعه.

وقد جرت محاولة لتحديد استجابة إقليمية للمشكلة في ندوة إقليمية استغرقت يومين عقدت مؤخرا في يومي ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في سانت كيتس ونيفيس، وذلك في موضوع ”مواجهة التحديات التي تمثلها جريمة الشباب والعنف: تحديد استجابة متعددة القطاعات“. ونود أن ندعو الدول الأعضاء إلى الانضمام إلينا اليوم في تقديم مشروع لدعم الأخذ بنهج متكامل واستجابة متعددة القطاعات تجاه منع ارتكاب العنف، نود أن ندرجه في جدول أعمال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

وتدين حكومتي بشدة جميع أشكال العنف، بما فيها الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب. ورغم أننا نثني على الأمم المتحدة لاستمرارها في تقديم المساعدة للدول الأعضاء في جهودها الرامية لمحاربة الجريمة، نحثها من منطلق إعداد نهج فعال متعدد الأطراف على توسيع نطاق دعمها بإعادة فتح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في منطقة البحر الكاريبي.

إن التحديات التي لا بد لنا من مواجهتها كبيرة. وينبغي أن يتمثل هدفنا جميعا في عدم انتشار الأسلحة النووية اليوم وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية غدا.

وفي نطاق الشراكة بين البلدان الكاريبية، نواصل إعداد استجابات إقليمية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتوسع فيها. وتمثل المشاكل التي تسببها جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خطرا فعليا ومتزايدا، ليس فقط من حيث فقدان الأرواح وسبل العيش، وإنما أيضا لأنها تقضي على أكثر الفئات إنتاجية في مجتمعنا وتتطلب إنفاق رؤوس أموال كان يمكن تخصيصها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد حققت الجماعة الكاريبية وسوقها المشتركة، من خلال الشراكة بين البلدان الكاريبية، بعض المكاسب في معالجة الجوانب الطبية للمرض.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

غير أن من اللازم أن نفعل الكثير فوق هذا لمكافحة الوصم والتمييز وزيادة إمكانيات حصول المصابين بالمرض على العقاقير المضادة للفيروسات الراجعة والعلاج بها. وبمساعدة المجتمع الدولي يمكننا التوفيق بين حاجة الشركات الصيدلانية الموضوعية إلى تلقي التعويض المناسب في مقابل ما تقوم به من أبحاث وتطوير واستثمار دون مساس بالذين هم في مسيس الحاجة إلى الرعاية ودون إقحام للسياسة في هذه المسألة.

ونحن أيضا يساورنا القلق الشديد إزاء التحديات التي تشكلها الأمراض المزمنة غير المعدية للبلدان الصغيرة مثل بلدنا وللبشرية بوجه عام. وفي هذا الصدد، ننضم إلى رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو الموقر في دعوة الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر قمة خاص بشأن الأمراض المزمنة غير المعدية في أقرب فرصة.

وفي الختام، تشيد حكومتي يا سيدي الرئيس بمبادرتكم الخاصة بمتابعة الاستجابات الفعالة للأزمات العالمية وتعزيز تعددية الأطراف. وتعددية الأطراف هي في نظر سان كيتس ونيفيس شرط لا غنى عنه وهي النهج الوحيد الفعال لتحقيق السلام الدائم والأمن الفعال والتنمية المستدامة. لقد شهدنا الآثار الناجمة عن العمل الانفرادي. ودفع الكثيرون منا ثمن القرارات التي تتخذها القلة والأفعال التي تقوم بها بمعزل عن الآخرين.

وأؤكد أن من الحقوق الأساسية لجميع البشر أن يختاروا مصيرهم. وفي الوقت ذاته، علينا واجب جماعي بالتصرف على نحو مسؤول والعمل من أجل الخير العام. وفي ذلك يكمن الأساس المنطقي لتعددية الأطراف. وذلك هو الوعد الذي تعطيه حكومتي، ولدى وفدي الاستعداد ولديه الرغبة في دعمكم في هذه القضية.

ويحضرني أن هيوبرت هـ. همفري، نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق، كان يجد من الضروري أن يؤكد للأشخاص مثلنا في هذه القاعة اليوم مسؤوليتنا عن ضمان أن تكون الأمم المتحدة قوة من أجل التغيير البناء والقابل للتحقق في العالم. فقد قال في معرض تذكيرنا ومن سيأتون بعدنا بما هو منتظر منا:

> ”إن أبطال المجتمع العالمي ليسوا هم الذين ينسحبون حين تنشأ المشاكل، وليسوا بالذين لا يمكنهم تصور آفاق النجاح ولا عاقبة الفشل، بل هم الذين يصبرون على حرارة المعركة، على نصرة السلام العالمي من خلال الأمم المتحدة“.

وهذا ما يجب علينا أن نفعله اليوم، وما يجب علينا أن نفعله على الدوام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب الأونرابل دنزيل دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ووزير الأمن الوطني والهجرة، ووزير التنمية المستدامة، ووزير السياحة والرياضة والثقافة في سانت كيتس ونيفيس، من المنصة.

خطاب الأونرابل باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو.

اصطُحب الأونرابل باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد موسيسيلي (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): الموضوع الذي اخترتموه يا سيدي الرئيس لهذه الدورة من دورات الجمعية العامة، وهو إيجاد استجابات فعالة للأزمات العالمية وتعزيز تعددية الأطراف من أجل السلام العالمي والأمن والتنمية، جيد التوقيت وهام في الوقت ذاته.

ونحن نجتمع في ظل خلفية من أخطر التحديات التي واجهها البشر منذ مدة طويلة. وليست الأزمة المالية والاقتصادية، وتغير المناخ، وقضايا السلام والأمن الدوليين إلا بعضا من هذه التحديات. ولا توجد منظمة أخرى أقدر من الأمم المتحدة على إيجاد الحلول لها.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، دعا سلفكم يا سيدي إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وأتيحت لنا جميعا الفرصة عندئذ لتحديد أسباب هذه الأزمة وآثارها وحلولها وللاتفاق عليها. ولن أستعرض مداولات ذلك المؤتمر. ويكفي أن أقول إنه يبدو من الواضح أن الحكومات لم يعد بإمكانها التخلي للمؤسسات المالية عن مسؤوليتها في الرقابة على النظم المالية العالمية.

وأقل البلدان نموا والبلدان النامية هي أشد البلدان تضررا من الأزمة المالية. فقد انخفضت صادراتها بشكل حاد واختنقت تدفقاتها الرأسمالية. ويسود الشعور بأثر الأزمة على جميع جوانب الحياة، سواء في زيادة البطالة، أو الأمية أو معدل الوفيات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز نظرا لعدم توافر الأدوية أو عدم القدرة على تحمل تكلفتها. وبما أن ليسوتو بلد اقتصاده صغير، فإنها معرضة بشدة للصدمات الخارجية، وبالتالي كانت من بين البلدان المتضررة جدا من الأزمة المالية. فالطلب على المنسوجات التصديرية هبط هبوطا مذهلا وأسفر عن خسارة لم يسبق لها مثيل في مصادر كسب الرزق وعن انتكاسة المكاسب التي حققناها في استئصال الفقر.

لكننا لم نخسر كل شيء. وأنوه في هذا المضمار بجهود مجموعة الدول الثماني، التي تعهدت بحزمة من الحوافز تبلغ ١,١ تريليون دولار، يتاح الجزء الأكبر منها للبلدان النامية. وأشعر بالقلق من أن هذه المبادرة قد تعرقلت على ما يبدو وليس واضحا كيف ستوزع الأموال. وسيكون من الإنصاف إذا ما استُرشد في صرفها باحتياجات فرادى البلدان، وأجازف بالقول إن الأموال التي ستصرف يجب ألا تقيد بالحصص والشروط. ولئن كنت لا أزال متفائلا بأن الأموال المتعهد بتقديمها ستصرف، فإنني أناشد الوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بالمعونة الإنمائية الرسمية. كما أناشد التحلي بالإرادة السياسية المطلوبة لإكمال جولة الدوحة للمفاوضات كمسألة عاجلة. فتلك المفاوضات معقودة عليها آمالنا ببزوغ فجر نظام تجاري دولي عادل ومنصف.

أهنئ الأمين العام على عقد القمة المعنية بتغير المناخ، التي اختتمت للتو، والتي اتحدنا فيها على الاعتقاد بأن التحديات التي يفرضها تغير المناخ تتجاوز قدرة أي بلد بمفرده على التعامل معها وحده. وإن الاستجابة لوطأة تغير المناخ يجب أن تصبح الأولوية العليا للبشرية بأسرها، لأن ما يتعرض للخطر هنا هو حفظ العناصر الأولية المسؤولة عن إدامة الحياة البشرية على كوكبنا.

ليسوتو يحدوها الأمل أن يفلح مؤتمر كوبنهاغن في التوصل إلى اتفاق عالمي جديد يسفر عن تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن الفقراء والأبرياء يتصدرون مسيرة الأشد تضررا من وطأة تغير المناخ. وبالتالي فإن دعوتنا الموجهة إلى الأمم الصناعية بأن تساعد على

تحسين قدرة البلدان النامية على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف تجاهه في محلها تماما. وإن الذين يتسببون في تلوث البيئة يتحملون المسؤولية عن تقليل الانبعاثات المؤذية وعن مساعدة المتضررين. وإننا نعترف بأن تغير المناخ لئن لم يكن ناجما عن تقصير جماعي منا، فإننا جميعا نتحمل مسؤولية جماعية عنه.

التحدي الآخر الذي نجابهه يتعلق بالسلم والأمن الدوليين. وهذا التحدي مسألة يوليها وفدي أقصى اهتمامه، لأنه يذكر الحكومات بواجبها عن حماية سكانها من الفظائع الجماعية، بما فيها الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وإنني أشير هنا إلى مبدأ المسؤولية عن الحماية.

الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا ما زالت ماثلة في أذهاننا. ولئن كانت الجراح قد اندملت، فإن آثارها تظل مطبوعة في الوجدان كتذكرة مؤلمة بقسوة الإنسان على أخيه الإنسان. وهي أيضا تذكرة محزنة كيف أن المجتمع الدولي يمكن أن يخذل شعبا في محنة. وفيما يتجاوز رواندا، وأتجاسر وأقول حتى فيما بعد رواندا، شهدنا فظائع جماعية ترتكب بمنأى عن العقاب ضد أشد السكان براءة وضعفا. ومن المحزن أن مجلس الأمن، الذي تندرج سلطة التصرف ضمن صلاحياته، قد عجز عن التصرف فعطل بذلك قدرة المجتمع الدولي على التصرف أيضا.

لقد عقدنا العزم على ألا نخذل أية مجموعة سكانية مرة أخرى عندما اعتمدنا مبدأ المسؤولية عن الحماية في اجتماع قمتنا العالمي عام ٢٠٠٥. وهذا المبدأ يسعى إلى استعادة ثقة الشعوب بمنظومة الأمم المتحدة. وفي تموز/يوليه عقدت الجمعية العامة مناقشة مكرسة لتقرير الأمين العام عن تنفيذ المسؤولية عن الحماية (A/63/677). إن ليسوتو ترحب بذلك التقرير المتوازن، ولا سيما بالتدابير العملية المقترحة لتنفيذ المسؤولية عن الحماية. وإننا نعتبر التقرير أساسا جيدا للتفاوض في الجمعية العامة على كيفية تنفيذ المبدأ. صحيح أن نطاق المبدأ ضيق يقتصر على الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. إلا أنني مع ذلك لا أشجع على فتح باب المناقشة من جديد حول الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي (القرار ١/٦٠).

وأجد صلة بين هذا المبدأ ومسائل عصيبة أخرى تبرز باستمرار في جدول الأعمال الدولي، من بينها إصلاح الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، ونزع السلاح والمحكمة الجنائية الدولية. وغني عن القول إن مبدأ المسؤولية عن الحماية لن يكون مجديا إذا لم يرتكز على تعددية الأطراف أو الأعمال الجماعية للمجتمع الدولي. وإن المحافل التي يمكن عن طريقها تطبيق مبدأ المسؤولية عن الحماية هي مجلس الأمن، والجمعية العامة بعد المجلس. ومن المؤسف أن المجلس بتكوينه الحالي عاجز عن ممارسة قيادة فعالة في هذا المجال.

مجلس الأمن يعبر عن الحالة التي كانت سائدة قبل ٦٤ سنة. إنه ليس تعبيرا حقيقيا عن العضوية الحالية للأمم المتحدة. وبالتالي فإن تكوينه منقطع الصلة بالواقع وغير ديمقراطي. والمجلس يفتقد إلى المشروعية من جميع النواحي. وإذا بقي على طابعه غير الديمقراطي، فإنه سيظل يخذل الضعفاء والعزل. وسيواصل الكيل بمكيالين وسيبقى أداة مسخرة للسياسات الخارجية لدول معينة. وإن المسار المتعدد الأطراف المرغوب فيه سيظل ينحسر أمام المسار الأحادي. ويتحتم بالتالي تسريع عملية إصلاح الأمم المتحدة. فالمفاوضات الحكومية الدولية التي عقدت أثناء الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة دفعت بعملية الإصلاح خطوة أو خطوتين إلى الأمام. لكن الكثير ما زال يتعين إنجازه، ويتعين إنجازه على وجه السرعة.

تأسست الأمم المتحدة على أشلاء حربين عالميتين. والمقصد الرئيسي من تأسيسها كان ولا يزال إنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب التي في خلال جيلنا جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف. لكن مواصلة اقتناء وتطوير الأسلحة النووية تثير الشكوك حول ما إذا يمكن أن يتحقق ذلك المقصد حقا. وفي هذا الوقت الذي يتعطش العالم فيه إلى نزع السلاح النووي، من المحير أن بعض البلدان تجد من الضروري تجريب وتحديث وإنتاج أجيال جديدة من الأسلحة النووية؟

واجبنا كمجتمع دولي هو أن نسعى إلى عالم خال من الأسلحة النووية. لكننا نظل نشعر بخيبة الأمل تجاه البلدان المنخرطة في تجريب الأسلحة النووية. غير أننا يجب أن نؤكد من جديد على حق كل بلد في تطوير واستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. فالاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية يمكن أن يفيد البشرية جمعاء.

ويسرنا بالغ السرور أن تكون الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد اعتمدت جدول أعمال مؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي. وهذا الانجاز التاريخي يقوي تفاؤلنا بأن التزامنا بعملية نزع السلاح سيكتسب زخما وحماسا متجددين.

اعتُمد في روما في عام ١٩٩٨ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتمثل المحكمة، من بين ما تمثله، ردا على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. إنها تحرس سيادة القانون على الساحة الدولية ويمكنها بالتالي أن تكمل تنفيذ مبدأ المسؤولية عن الحماية. وتبعا لذلك ينبغي لنا، كمجتمع دولي، أن نمد المحكمة بدعمنا بدون قيد أو شرط. ويجب علينا أن نحافظ على نزاهتها واستقلاليتها. ولا يجوز لأي دولة أو هيئة تابعة للأمم المتحدة أن تتدخل في إجراءات المحكمة. والأهم من كل ذلك يجب أن ترفع المحكمة لواء أعلى معايير الحيدة والنزاهة والعدالة. وإن ليسوتو تؤيد مبدأ عالمية الولاية القضائية. إلا أننا نرفض التطبيق الانتقائي لذلك المبدأ النبيل لأنه ينخر في صلب مصداقيتها وقبولها.

أثناء السنة الماضية شهدنا ارتفاعا مفاجئا في أعمال القرصنة مقابل الساحل الصومالي. وذلك التطور أسفر عن تأثير سلبي على الأمن البحري والسلامة البحرية. وإن المجتمع الدولي يلزمه أن يعتمد نهجا شاملا للتصدي لظاهرة القرصنة مقابل الساحل الصومالي وفيما وراءه. وفي هذا الصدد تنضم ليسوتو إلى أصوات رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الداعية إلى عقد مؤتمر دولي لمناقشة اعتماد اتفاقية دولية بشأن ظاهرة القرصنة البحرية واستئصال الأسباب الكامنة وراءها.

سأقصر في واجبي إن لم أشر إلى محنة شعوب دولة فلسطين والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وجمهورية كوبا. هذه الشعوب ما زالت تعيش معاناة لا توصف، تتراوح بين الحرب والمظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وإننا ندعو إسرائيل إلى الكف عن جميع الأنشطة الاستيطانية، بما فيها ما يسمى بالنمو الطبيعي، في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وعلى نفس المنوال، ندعو الجانبين إلى الكف عن كل الأعمال العدائية ووقف الهجمات. وعلى وجه التحديد، يتعين على فلسطين أن تتوقف عن إطلاق الصواريخ بصورة عشوائية على المدنيين الإسرائيليين، وبالمقابل يتعين على إسرائيل أن تكف عن استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين.

ونرحب بالجهود المكثفة للمجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية والأعضاء الآخرين المعنيين بالوساطة من أجل السلام في الشرق الأوسط. إننا ندرك حقيقة أن السعي إلى السلام في الشرق الأوسط ينبغي أن يكون مسؤولية لنا جميعا. ونود أن نعرب عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني.

وفي الوقت ذاته، نكرر حرمة دولة إسرائيل، بل في الحقيقة حقها في الوجود.

نضال الشعب الصحراوي نضال من أجل تقرير المصير استنادا إلى مبدأي تصفية الاستعمار وسيادة الأمم. وقد اعترفت الجمعية العامة ومجلس الأمن كلاهما بحقوق الشعب الصحراوي غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. وإننا نحث الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والمملكة المغربية على مواصلة مفاوضاتهما على قدم المساواة ومن دون أي شروط. إن مطامح الشعب الصحراوي في تقرير المصير يجب أن تحظى بالأولوية القصوى في هذه المفاوضات.

ونأمل كذلك أن تتمخض إشارات التواصل الايجابية بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية عن رفع الحصار المالي والاقتصادي التعس المفروض على جمهورية كوبا. وإن ليسوتو ستواصل مساندة الدعوة إلى رفع الحصار المفروض على شعب كوبا كمسألة مبدأ وكأمر عاجل.

أود أن أختتم بالقول إن ما من عقبة يمكن أن تعترض طريق الأمم المتحدة وعظمتها. ويجب علينا أن نواصل مساعينا، بل وأن نحتفل بالمقاصد التي جمعت فيما بيننا هنا. إن المسؤولية عن تأمين مستقبل البشرية تعتمد بقدر كبير على قدرتنا على الأخذ بنهج جماعي في التصدي للتحديات التي يواجهها العالم. ولا يسعنا أن نتنصل من مسؤوليتنا عن بناء عالم متحد أكثر وأفضل وتسليمه للأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الرايت أونورابل بكاليثا بثويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو، من المنصة.

خطاب الرايت أونورابل مداف كومار نيبال، رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية.

اصطحب الرايت أونورابل مداف كومار نيبال، رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بسعادة السيد مداف كومار نيبال، رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد نيبال (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتقديم أحر التهانئ إليكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية في دورتها الحالية. وبصفتي نائبا حاليا للرئيس، أؤكد لكم تعاون حكومتي بالكامل في اضطلاعكم بمسؤولياتكم. كما أغتنم هذه الفرصة لأسجل في المحضر تقديرنا للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، الرئيس السابق للجمعية، على قيادته المثالية خلال الدورة الثالثة والستين.

وأشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/64/1). ونعرب عن تقديرنا لقيادته الفعالة بشأن العديد من المسائل ذات الأهمية العالمية الكبيرة وبشأن إصلاح الأمم المتحدة. كما أنه يستحق شكرنا على دعمه لعملية السلام على الصعيد الوطني في نيبال.

وأقدم لكم التحيات والأمنيات السعيدة لشعب نيبال وحكومته، وهو البلد الذي يعرب عن التزامه الثابت بالمثل

العليا للأمم المتحدة. ونتطلع إلى المنظمة بوصفها مناصراً حقيقيا ومؤيداً للقيم العالمية للسلام والعدالة والمساواة والحرية والكرامة الإنسانية. وحسبما جرى إقراره على نحو كبير في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، تُمثل الأمم المتحدة بحق الدار المشتركة التي لا غنى عنها للأسرة الإنسانية بأسرها. ومن البديهي أن من مصلحتنا جميعا أن تكون الأمم المتحدة أكثر كفاءة وأشد قوة.

لقد أصبحت المساواة في السيادة، والسلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي، وعدم التدخل، وتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية الأساس الصلب الذي تقوم عليه العلاقات فيما بين الدول. وتمثّل هذه المبادئ، المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة منذ أكثر من ستة عقود، أسمى المُثل العليا في العلاقات الدولية المعاصرة. فهي تحملت اختبار الزمن وبرهنت على أنها خالدة وعالمية. وتوفر هذه المبادئ الأساس اللازم لتسيير العلاقات الدولية بسلاسة وانسجام فيما بين الدول ذات السيادة والمستقلة والمترابطة. وبينما نمضي نحو زيادة الاعتماد المتبادل من خلال العولمة، تحظى هذه المبادئ والقواعد الراسخة للعلاقات فيما بين الدول بأهمية أكبر بالنسبة لنا.

ويشهد التاريخ على أن الحضارة الإنسانية لا تحرز تقدما مطرداً. إننا نعيش في عصر متغير، واليوم، فإن طابع وسرعة ونطاق هذه التغيرات أمور مذهلة. وتنتظرنا دائما الفرص الجديدة والتحديات غير المتوقعة على طول طريقنا نحو السلام والتقدم والازدهار. وغالبا ما نجد أنفسنا في مفترق الطرق في تحقيق الاستقرار والسلام، من جهة، وفي مواجهة الصراع والسيطرة، من جهة أخرى. وإننا لم نمض قدماً نحو تحقيق السلام والتنمية عبر التاريخ إلا باتخاذ المواقف القائمة على المبدأ والتصميم. وكلما حدنا عن هذه المبادئ، حلت بنا الأخطار والكوارث. ولذلك لا غنى عن التضامن الدولي والروح الحقيقية للشراكة العالمية، وتوفر تعددية الأطراف أفضل الوسائل والفرص اللازمة للتصدي للمشاكل العالمية في عصرنا.

ونيبال اليوم في خضم عملية انتقال سياسي كبير. وبالتوقيع على اتفاق السلام الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ انتهى صراعنا المسلح الذي استمر طوال عقد من الزمان، وتجري حاليا عملية وطنية للسلام وتقوم حاليا الجمعية التأسيسية، التي تتألف من ٦٠١ من الأعضاء المنتخبين عن طريق نظام نسبي مختلط، بكتابة دستور جمهوري ديمقراطي جديد. وتشكّل تلك الجمعية أكثر الهيئات الشاملة والتمثيلية المنتخبة في تاريخ نيبال. ويتألف ما يقرب من ثلث أعضاء الجمعية التأسيسية من النساء، كما يمثل عدد لا بأس به مختلف الأقليات العرقية في البلد. وتعمل اللجان المواضيعية بشأن مختلف جوانب الدستور الجديد على إعداد التقارير الخاصة بها بعد عملية مشاورات واسعة النطاق مع الشعب النيبالي. وإننا مصممون على الوصول بعملية السلام إلى نتيجة إيجابية وذات مغزى، كما هو متوخى في اتفاق السلام الشامل، ببناء توافق الآراء فيما بين الأحزاب السياسية، من خلال الحوار والمشاورات.

إننا بلد متعدد الأعراق ومتعدد اللغات ومتعدد الديانات. وبالنظر إلى أننا اخترنا قيام جمهورية اتحادية ديمقراطية، فإننا نعمل الآن على إعادة هيكلة الدولة بتنظيمها في وحدات اتحادية، على النحو الذي ينشده شعب نيبال. ونعتقد أن للديمقراطية معنى أكبر عندما تقترب من الناس. كما نعتقد أن إعادة تشكيل الدولة في وحدات اتحادية يمثل خطوة كبيرة نحو تعميق جذور الديمقراطية في بلدنا.

وأمام حكومتي أربع مهام أساسية، وهي الوصول بعملية السلام إلى نهايتها الإيجابية والهامة، وكتابة دستور ديمقراطي جديد بواسطة الجمعية التأسيسية في الإطار الزمني المتوخى، والإسراع بالتنمية الاقتصادية للبلد لانتشاله من

الفقر، وتلبية الطموحات المتزايدة لشعبنا في تهيئة بيئة ديمقراطية جديدة. ولا نزال نبذل كل ما في وسعنا لإنجاز هذه المهام من خلال الحوار والمشاورات وتوافق الآراء فيما بين الأطراف السياسية الأساسية في البلد.

وبالنظر إلى التقدم الشامل الذي أحرزناه طوال السنوات الثلاث الماضية، هناك ما يدعونا إلى التطلع إلى الأمام والتفاؤل إزاء عملية السلام في نيبال. ولقد قطعنا شوطا طويلا فيما يتعلق بانتقالنا من الصراع العنيف الذي استمر عقدا من الزمان. ومثلما حدث في كل حالة من حالات ما بعد انتهاء الصراع، كانت هناك تطورات إيجابية وأخرى سلبية على طول الطريق. وتتمثل التحديات الأساسية التي نواجهها في إدارة هذا التراث من الماضي العنيف بروح من العدالة والمصالحة، وإدماج كل القوى المشاركة في نظام ديمقراطي.

ونحن نعمل من أجل إنشاء النظام الديمقراطي وتحقيق السلام والاستقرار. ولا يوجد مكان للتطرف أو لانعدام الاستقرار الدائم في نيبال. وتبذل الحكومة كل ما في وسعها لكفالة الاعتدال من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على القواعد والأفكار الديمقراطية والتخلي عن الصراعات بشكل دائم. وإنني متأكد من وجود تفاهم مشترك حول هذه المسألة داخل البلد وبين أصدقائنا في المجتمع الدولي. وقد دفعتنا الرغبة في تجنب الوقوع مرة أخرى في براثن الصراع والوفاء بآمال وطموحات شعبنا، إلى مواصلة المضي قدما نحو إجراء الحوار والتوصل إلى توافق في الآراء ووحدة الهدف. ونعلم أنه ما زال أمامنا شوط طويل لتحقيق ذلك، ونحن مصممون على الوصول إلى غايتنا – أي نيبال التي تنعم بالسلام والمزدهرة والمستقرة.

وفي سبيل تحقيق ذلك نعلم أننا يجب أن نكون متيقظين لرغبة شعبنا في الحرية والتنمية على السواء، وتصبح الحرية مجرد ادعاء أجوف عندما تنعدم التنمية وتفقد التنمية روحها إذا لم تصاحبها الحرية. وهما الهدفان المتلازمان بالنسبة لنا، وتلتزم حكومتي بمتابعتهما برؤية واضحة والتزام.

وإنني على ثقة بأننا سنتلقى الدعم والتعاون المستمرين من جانب المجتمع الدولي في تحقيق هذين الهدفين. وغني عن البيان، أن أي إخفاق في تلبية الطموحات المتزايدة لشعبنا وتوفير الفوائد المتأتية من السلام للمتضررين من الصراعات على مستوى القاعدة الشعبية، قد يترتب عليه نتائج غير مقصودة وتشكل تحديا لعمليات السلام والتحول الديمقراطي في نيبال وفي أماكن أخرى من العالم. لذلك، من أجل تعزيز النتيجة الإيجابية للعملية السلمية وترسيخ دعائم الديمقراطية التي تحققت بصعوبة، يستحق الشعب النيبالي الدعم من أجل إعادة التأهيل والتعويض وإعادة البناء الناجم عن الضرر الذي حدث خلال الصراع. وأرجو دعماً خاصاً من الشركاء الإنمائيين في معالجة التحديات الإنمائية بعد انتهاء الصراع.

إننا ملتزمون التزاماً كاملاً بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وبعد نهاية صراع مسلح استمر لعقد من الزمن وبداية العملية السلمية في عام ٢٠٠٦، تحسنت حالة حقوق الإنسان في بلدي بدرجة كبيرة. وحكومة بلادي مصممة على إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة وتشكيل لجنة لتقصي اختفاء الأشخاص بوصفها جزءا من ضمان العدالة الانتقالية واستعادة الوئام والسلام الاجتماعيين. ولدينا لجنة حقوق الإنسان الوطنية، وهي هيئة دستورية تتمتع باستقلال ذاتي في مجال عملها.

ونقدر مواصلة مساعدة الأمم المتحدة لنيبال في العملية السلمية الدائرة عن طريق بعثة الأمم المتحدة في نيبال. ونحن مصممون على تكليل العملية السلمية بنتيجة إيجابية وذات مغزى في أقرب وقت ممكن، وكوننا نحن أنفسنا نمر

الآن في حالة ما بعد انتهاء الصراع، نفهم أهمية بناء السلام في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع. ويسر نيبال أن تساهم في عمل لجنة بناء السلام بوصفها عضوا في اللجنة التنظيمية التي بدأت هذا العام. ونفهم أن استعراضا لأنشطة اللجنة سيجري في عام ٢٠١٠. وهذا يوفر فرصة لتقييم الأنشطة وكذلك استكشاف الطرق الكفيلة بجعل آليات بناء السلام أكثر فعالية وابتكارية.

وسواء أكان الأمر يتعلق بقضايا السلم أو الصراع أو الإرهاب أو تغير المناخ أو الأزمة المالية أو الأمن الغذائي أو التحديات الإنمائية أو أي أوجه ضعف أخرى، فنحن مرتبطون بذلك ارتباطا شديدا بحيث لا يمكن لأي بلد أن يفر من آثارها. وأصبحت القرية العالمية حقيقة راسخة بالنسبة لنا. لذلك فإن المشاكل العالمية تتطلب حلولا عالمية. وفي ذلك السياق أرحب باختيار مسألة ”وسائل التصدي الفعال للأزمات العالمية: تعزيز تعددية الأطراف والحوار بين الحضارات من أجل السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“ موضوعا للمناقشة العامة لهذا العام.

إن الأزمة الاقتصادية والمالية التي غمرت العالم في فترة قصيرة من الوقت نسبيا أحدث تذكير بالضعف المتأصل في عملية العولمة وآثارها العالمية. وإذا ما نظرنا حولنا سنرى أن تغير المناخ مسألة أخرى بدأت تطل برأسها علينا. والصراعات الإقليمية ما برحت تبعث على قلقنا جميعا.

إن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، من بين بلدان أخرى، هي الأضعف فيما يتعلق بجميع تلك المسائل. وتتطلب احتياجاتها الخاصة زيادة مستوى الدعم الدولي وتحسينه من حيث شواغلها وتحدياتها. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تنفذ بكل أمانة الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية (القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق) الذي انعقد هنا في نيويورك في حزيران/يونيه من هذا العام. ونشدد أيضا على التنفيذ المبكر للوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية (القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق)، الذي انعقد في الدوحة في العام الماضي.

ولئن كانت الأزمة المالية والاقتصادية قد عاثت خراباً في الحالة الاقتصادية الهشة أصلا في البلدان الأقل نموا، فقد أبرزت تلك الصدمة غير المتوقعة الحاجة الملحة إلى تحسين التفهم والموارد ومجال رسم السياسات لدى البلدان النامية للتخفيف من أثرها وتحاشي تكرارها.

إن الأزمة العالمية شكلت تحديا خطيرا للكفاح ضد الفقر في أقل البلدان نموا. ولا يزال من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إذا ما عملنا معا بسرعة نحن أعضاء المجتمع الدولي. والاستعراض المقترح لإحراز تقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية يوفر لنا فرصة متجددة لإعادة تعزيز خطتنا الإنمائية. ونحض البلدان المتقدمة النمو على ألا تجعل من الأزمة الاقتصادية والمالية عذرا للحد من التزاماتها بالمساعدة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وغير ذلك من الخطط الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا.

وفي الواقع، كما أقر ذلك مؤتمر القمة لمجموعة العشرين الذي انعقد في لندن في وقت سابق من هذا العام، وكما شدد على ذلك باستمرار أميننا العام، فإن شعوب البلدان النامية، وبخاصة شعوب أقل البلدان نموا تحتاج إلى صفقة إنقاذ مالي دولية لتكفل عدم تراجعنا في البرامج الهادفة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن نيبال بلد جبلي ونظامه البيئي هش. والاحترار العالمي الذي يعتبر من أقسى دلالات تغير المناخ أدى إلى ذوبان غير مسبوق للثلوج على سفوح جبال الهملايا. وفي الفترة بين ١٩٧٧ و ٢٠٠٠، شهدت نيبال زيادة سنوية في درجة الحرارة بلغت ٠,٦ درجة مئوية. ونتيجة ذلك زادت

مخاطر اندفاعات الفيضانات الناجمة عن البحيرات الجليدية. وقد أصبحت السيول العارمة المفاجئة أكثر تكرارا وأكثر تدميرا. وأدى التأخير في سقوط الأمطار وعدم سقوط الأمطار إلى أضرار بالمنتجات الزراعية. وقد عانى أفقر المزارعين معاناة شديدة للغاية جراء تلك الآثار. وتأثرت جراء ذلك الزراعة والصحة وسُبل كسب العيش والهياكل الأساسية.

لقد استضافت نيبال مؤخرا المؤتمر الإقليمي الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ الذي ركز على منطقة جبال الهملايا لإبراز خطورة مشكلة الاحترار العالمي وآثارها على سلسلة جبال الهملايا. وذوبان الثلوج غير المسبوق في جبال الهملايا يمكن أن يضر بحياة ومصدر قوت نحو ٧٠٠ مليون نسمة في المناطق الواقعة باتجاه مصبات الأنهار والمناطق الساحلية. وتوصل المؤتمر إلى اتفاق من عشر نقاط يشدد، من بين عوامل أخرى، على الحاجة إلى تنفيذ مبادئ المسؤوليات المشتركة، ولكن المتفاوتة، والقدرات الخاصة والمسؤوليات التاريخية للبلدان النامية، كما توختها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وكذلك آلية التمويل بشأن التكيف ونقل التكنولوجيا لتفي على نحو كاف بالاحتياجات المالية الملحة والفورية للمنطقة بطريقة قابلة للتنبؤ وسهلة ومباشرة.

ويتطلب الأمر أعمالا محددة تتناسب مع مستوى الخطر. وكانت لدينا بالأمس مناقشة مثمرة في مؤتمر قمة تغير المناخ، الذي دعا إلى عقده الأمين العام. وبينما أشكر الأمين العام على مبادرته الهامة، أحض الجميع على مواصلة التحلي بتلك الروح المتمثلة في التفكير الإيجابي والعمل المشترك لتسخير جميع جهودنا من أجل التوصل إلى حل عادل وفعال لمشكلة تغير المناخ المتعاظمة.

إن مؤتمر كوبنهاغن بشأن تغير المناخ ينبغي له أن يختتم العمل ويتوصل إلى اتفاق عالمي جديد لمعالجة مشكلة تغير المناخ يتجاوز عام ٢٠١٢، انسجاماً مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، مع إيلاء اعتبار خاص لخصائص وأوجه ضعف أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية.

إن أقل البلدان نموا، تعاني بشكل خاص من هشاشة مرتبطة بالقيود الهيكلية والعيوب المنهجية لديها والعوامل التاريخية والاجتماعية – الاقتصادية. ونصف البليون النسمة المصنفون في النصف الأسفل من المعادلة يواجهون مهمة شاقة تتمثل في تحسين مستويات المعيشة لديهم على الرغم من الجهود المستمرة والالتزام. ومما يفاقم من محنتهم المشاكل العالمية التي تؤثر فيهم بشكل غير متناسب بسبب افتقارهم للدعم أو البدائل. لذلك تستحق محنتهم اعتبارا خاصا من لدن المجتمع الدولي.

إننا إذ نعد لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، علينا أن ندرس بعناية مركز تنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، والسعي إلى تذليل جميع العقبات التي تقف في طريقنا من خلال شراكة ملتزمة وتعاونية. ونود أيضا أن نشدد على ضرورة التنفيذ الكامل لبرنامج عمل ألماتي للبلدان غير الساحلية.

إن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة مسائل تحظى باهتمام عالمي. ونرحب بقرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) الذي اتخذ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ والذي يسعى إلى احتواء الانتشار ومنع التجارب النووية وتحقيق المزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية.

وبالنظر إلى أن نزع السلاح مسألة شاملة، فإننا نرى أن تعزيز الخطاب الإقليمي بشأن نزع السلاح سيساعد على بناء الثقة والقيام بالعمل التمهيدي اللازم لتحقيق هدفنا النهائي وهو نزع السلاح العام الكامل. ونرى في هذا السياق أن لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، الذي ظل يعمل في كاتماندو منذ العام الماضي، دورا هاما. إننا نناشد الدول الأعضاء أن تقدم مساهمات مالية سخية للمركز لتمكينه من تنفيذ برامجه وأنشطته.

على الرغم من الجهود الدؤوبة والمتسقة التي يبذلها المجتمع الدولي، لا يزال الإرهاب مصدر تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين. وتدين نيبال بقوة الإرهاب بجميع أشكاله وتدعو إلى الإبرام المبكر لاتفاقية شاملة بشأن محاربة الإرهاب. إننا نجدد من هنا التزامنا بمحاربة الإرهاب الدولي، بما في ذلك عن طريق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (انظر القرار ٢٨٨/٦٠) الذي اتخذ في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وسائر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن مثل القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

بعد مرور أكثر من ٦٠ عاما على إنشاء الأمم المتحدة، لم يعد من الممكن إنكار حاجتها إلى الإصلاح المؤسسي والتنشيط بحيث تحتفظ بالقدرة على المواكبة وعلى الفعالية. وفي هذا السياق، نأمل أن تأتي المفاوضات الحكومية الدولية التي شرعت فيها الجمعية العامة بإصلاح ذي مغزى لمنظومة الأمم المتحدة – بما فيها مجلس الأمن، بإضافة أعضاء جدد على نحو منصف وفعال ويعكس الواقع الحالي في عالمنا المعاصر.

أصبحت مشكلة العمال المهاجرين أكثر إلحاحا في عالمنا الذي تزداد فيه العولمة والترابط. إن تحويلات العمال المهاجرين قد أصبحت أحد أهم مصادر النقد الأجنبي لأقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية. لذا نطالب المجتمع الدولي باتخاذ نهج شامل وسياسات للتعاطي مع مسألة الهجرة بما في ذلك حماية حقوق العمال المهاجرين في مواجهة الأزمة الاقتصادية الحالية.

نحن نشعر بالقلق إزاء استمرار الطريق المسدود الذي وصلت إليه مفاوضات جدول أعمال الدوحة الإنمائي في إطار منظمة التجارة العالمية وكذلك إزاء الموجات الجديدة من التدابير الحمائية المضمّنة في مجموعات الحوافز المتقوقعة التي اتخذت للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وبالنظر إلى حالة الضعف المفرط لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية فإن على الدول المتقدمة النمو، بموجب الاتفاقات والالتزامات الدولية، مثل توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢، أن توفر لتلك البلدان، فورا، فرص إدخال صادراتها بدون جمارك وعناصر لتخفيف عبء الديون وتدابير أخرى في مجال بناء القدرات. إن مثل هذه الموارد مهمة للغاية في مكافحة الفقر والجوع والأمية والمرض في جميع البلدان الأقل نموا، لا سيما البلدان التي تعاني من الصراعات وتواجه تحديات إنمائية هائلة في مرحلة التعافي بعد انتهاء الصراع.

في الوقت الذي يظل فيه حفظ السلام أحد الأنشطة الأساسية للأمم المتحدة، فإن طابعه المتعدد الأبعاد مثل تحديات إدارية ولوجستية جديدة في الأعوام الأخيرة. لقد كانت الضرورة هي التي أنشأت عمليات حفظ السلام ولا بد من أن تتكيف تلك العمليات اليوم مع التحديات الجديدة والناشئة والمتأصلة في بعثات حفظ السلام المعقدة بشكل متزايد. وفي هذا السياق، نثمّن ورقة ”الأفق الجديد“ التي أصدرتها الأمانة العامة بغية مشاركة الدول الأعضاء والدول المساهمة بقوات وزيادة دعمها. وأود أن أذكّر في هذا الصدد بأن نيبال أحد أقدم الشركاء المستمرين في المساهمة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونحن

اليوم خامس أكبر دولة بين الدول المساهمة بقوات. إن التزامنا بصون السلام العالمي اليوم أقوى من أي وقت مضى ودعمنا للأمم المتحدة في أنشطتها في مجال حفظ السلام سيستمر بلا انقطاع.

في ا لختام، أود أن أؤكد من جديد على إيماننا الراسخ بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. إننا نشدد على الحاجة إلى إجراء إصلاحات عاجلة في الأمم المتحدة وآلياتها التشغيلية، سعيا إلى تعزيز دور المنظمة وأهميتها في النظام العالمي الجديد الذي يطل برأسه في القرن الحادي والعشرين. إن نيبال على استعداد دائم للإسهام بكل الوسائل المتاحة لها في بلوغ الأهداف النبيلة المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين وتحقيق التنمية والرخاء للجميع.

ثمة تحديات هائلة تواجه نيبال بوصفها أحد أقل البلدان نموا مع انخراطها في عملية السلام وبناء السلام بعد خروجها من الصراع. إن حكومتي تبذل أقصى جهدها للتصدي لتلك التحديات وتقدّر الدعم الذي تلقاه من الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، نطلب من المجتمع الدولي أن يبدي قدرا أكبر من السخاء في مساعدتنا في جهودنا الوطنية الهادفة إلى إضفاء الصبغة المؤسسية على السلام والديمقراطية وإعادة بناء البنى التحتية وتعزيز نمونا الاقتصادي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب الرايت أونرابل ماضاف كومار، رئيس جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، من المنصة.

خطاب الأونرابل فيليتي فاكاأوتا سيفيليه، رئيس وزراء مملكة تونغا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس وزراء مملكة تونغا.

اصطحب الأونرابل فيليتي فاكاأوتا سيفيليه، رئيس وزراء مملكة تونغا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أرحب بدولة السيد فيليتي فاكاأوتا سيفيليه, رئيس وزراء مملكة تونغا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سيفيليه (تونغا) (تكلم بالإنكليزية): أسوة بمن سبقوني من المتكلمين، أتوجه إليكم، سيدي، بأحر التهاني على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة لهذه الدورة. كما أشيد بالأمين العام على تقريره الممتاز عن أعمال المنظمة (A/64/1) وعلى قيادته للمنظمة خلال هذه الحقبة المليئة بالتحديات غير المسبوقة. لقد كانت جهوده الدؤوبة لعقد مؤتمر قمة تغير المناخ في وقت سابق من هذا الأسبوع خير شاهد على روح القيادة التي يتحلى بها. بالنسبة لمن ينتمون مثلنا لتحالف البلدان الجزرية الصغيرة النامية كان مؤتمر القمة قمّتنا الذي عقدناه قبل ذلك الحدث بقليل، ممارسة جاءت في أوانها لتركيز الاهتمام على المسائل الحيوية أثناء الاستعدادات لمؤتمر كونبهاغن المعني بتغير المناخ، المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر.

احتل موضوع تغير المناخ موقعه المناسب في صدارة العديد من الكلمات التي استمعنا لها هذا الأسبوع. في حالة البلدان الجزرية الصغيرة النامية مثل بلدي ينبغي علينا جميعا أن نتجاوز مصالحنا الوطنية الضيقة وأن نتحمل مسؤوليتنا الجماعية لكل دولة نحو الأخرى ونحو الدول الأكثر ضعفا وأقل قدرة على التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ. في منتدى جزر المحيط الهادئ، احتل موضوع تغير المناخ ونوع الجهد الجماعي المطلوب لمواجهته موقع الصدارة في اجتماعات قادة منطقة المحيط الهادئ وكان آخرها اجتماع كيرنز برئاسة رئيس وزراء أستراليا، السيد كيفين رد. ونتيجة لتلك الجهود، أصدرت الجمعية العامة بتوافق الآراء

القرار ٢٨١/٦٣ بشأن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن.

إنه لأمر يدعو إلى التشجيع أن نستمع في هذه القاعة إلى كلمات تدعو إلى العمل وتعكس عزما على تجاوز الخطابة بشأن تغير المناخ إلى عمل حقيقي: عمل يهدف إلى تخفيف آثار تغير المناخ، وعمل يهدف إلى وقف الهدر في استخدام مصادر الطاقة. لكن كلمات رؤساء الدول والحكومات وحدها لا تكفي، بل يجب أن يصاحبها العمل. إن عزيمتنا وتفهمنا لحقيقة تغير المناخ يجب أن يجدا قوة دافعة ببذل جهود مخلصة لتغيير العادات المهدرة للطاقة في عصرنا هذا إلى عادات منتجة لطاقة المستقبل.

إن دروس العام الماضي قد عززت دعمنا لإصلاح المؤسسات المالية الدولية. ونحن نتطلع بصفة خاصة إلى أن تكون نتائج اجتماع مجموعة العشرين، الذي اختتم للتو في بتسبرغ، مزيدا من الإجراءات الأساسية المتضافرة بعد التدابير المتخذة في واشنطن ولندن.

وعلى الرغم من حالة عدم اليقين إزاء المناخ الاقتصادي والمالي العالمي، فإننا سنظل ملتزمين بإحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي ما زالت تشكل مكونا أساسيا في تخطيطنا الإنمائي الوطني. وقد تحقق الكثير من هذا التقدم بالاعتماد على جهودنا المحلية، ولكننا تلقينا المساعدة أيضا من شركائنا الإنمائيين. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد عزم الأمين العام على عقد مؤتمر قمة خاص بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠، ليكون دفعة أخيرة نحو عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، فإن الاستعراض الرفيع المستوى لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيجري في العام نفسه، يوفر لنا في الدول الجزرية الصغيرة النامية فرصة جديدة لتقييم التقدم المحرز والجوانب التي تحتاج إلى تحسين. كما أننا نرحب بالاهتمام والمشاركة المتجددين للولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بجزر المحيط الهادئ.

وفي وقت سابق من هذا العام، فإن بلدي، مملكة تونغا، امتثالا لالتزاماته بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، قدم رسالة جزئية كيما تنظر فيها اللجنة المعنية بالحدود الخارجية للجرف القاري. وكانت تلك ممارسة مهمة قمنا بها بجهودنا الخاصة وبمساعدة فنية من منظمات مثل أمانة الكمنولث. وبوصفنا دولة جزرية، فإن الموارد البحرية الحية في مناطقنا البحرية وإمكانيات الموارد غير الحية تظل أساسية لمستقبلنا.

وما فتئنا نتابع المسار المتعرج للمناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونواصل دعم ذلك الإصلاح وما زلنا نرى أنه ينبغي زيادة عدد الأعضاء من الفئتين الدائمة وغير الدائمة.

وبما أن ١٠٠ في المائة من توليد الطاقة لدينا يغذيه وقود أحفوري مستورد، فقد تأثرت سلبيا إمكانياتنا الاقتصادية بسبب الارتفاع المستمر في أسعار الوقود، مما دفعنا إلى دراسة جدوى الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة. وحتى الآن، وضعنا هدفا لتحقيق نسبة ٥٠ في المائة من توليد الكهرباء من خلال استخدام مصادر الطاقة المتجددة بحلول ٢٠١٢.

لقد استعرضنا تمويل المانحين الذي يقدمه شركاؤنا الإنمائيون لنرى ما هي أنجع السبل لتحقيق ذلك الهدف الطموح وكذلك لكي نلبي رغبتنا في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. وفي ختام الاجتماع الإقليمي لوزراء الطاقة في منطقة المحيط الهادئ، الذي استضافته تونغا في وقت سابق من هذا العام، ناقشنا تلك المواضيع مع شركائنا الإنمائيين. وقد بات جليا وبسرعة أن هناك حاجة إلى نموذج جديد

للقيام بالأعمال التجارية. ومن ثم كان مفهوم خارطة الطريق لمصادر الطاقة المتجددة في تونغا.

ووافق جميع الشركاء الإنمائيين على أن يتعاونوا في ظل تنسيق البنك الدولي لتقييم الهياكل الأساسية القائمة لمد الكهرباء الشبكي وغير الشبكي في كل أرجاء المملكة. وقد رحب البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية الآسيوي، وأستراليا ونيوزيلندا، واليابان بهذه الفرصة للمشاركة النشطة في تطوير خارطة طريق الطاقة في بلدنا. وتعززت تلك الجهود مؤخرا بالدعم القوي من حكومة الإمارات العربية المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وجرى التأكيد مجددا على ذلك الدعم في اجتماعات ثنائية عقدت هذا الأسبوع في نيويورك.

إن الجذور الثقافية والدستورية في تونغا تعود فطريا إلى أمد بعيد. ونحن نعتز بدستورنا المكتوب منذ ١٣٤ عاما، وهو من أقدم الدساتير في العالم ولا يزال ساريا. وقد كرس دستورنا حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي أصبحت حاليا موضوعا لمعاهدات دولية. ولا يقوم أسلوب الحياة في تونغا على حقوق ومسؤوليات وحريات وواجبات الفرد فحسب، بل يؤكد أيضا على الحقوق والمسؤوليات والحريات والواجبات المتصلة بالأسرة الموسعة والمجتمع بأسره. وفي حين أن القيم التي تستند إليها حقوق الإنسان قد يتم التعبير عنها بشكل مختلف عن القيم العرفية والتقليدية في تونغا، وبينما تعكس تلك القيم في الحالتين تطلعات مماثلة، فإن قوة تونغا تكمن في الروابط الوثيقة للقيم الجماعية للجماعة وفي الواجبات والمسؤوليات الفردية.

وقد نظر برلمان بلدنا مؤخرا في التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وكانت نتيجة تصويت البرلمان عدم التصديق على الاتفاقية، لأن ذلك سيتعارض مع التراث الثقافي والاجتماعي الذي يشكل أسلوب الحياة الفريد لتونغا. إننا نأخذ التصديق على المعاهدات الدولية على محمل الجد الشديد. ولم نرغب في التصديق على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة لأغراض المسايرة الدولية. ونحن نفضل أن يحكم علينا على أساس أفعالنا لتمكين المرأة بدلا من التصديق القائم على المسايرة. ونحن لا نعتذر عن موقفنا. ونعترف بأن هناك مسائل يجب أن نعالجها. ولكن بدلا من التصديق على الاتفاقية، نحن نفضل أن نعالج تلك المجالات المحددة التي تهم النساء بطريقتنا الخاصة. ونرى أن المرأة من أكثر الناس استحقاقا للعزة والتقدير والاحترام في العالم.

أخيرا، يصادف هذا الشهر الذكرى السنوية العاشرة لقبول تونغا كعضو في الأمم المتحدة. إننا نكرر التأكيد على الحقوق والمسؤوليات التي منحها لنا ميثاق الأمم المتحدة، ونتعهد بمواصلة المشاركة البناءة في مواجهة التحديات المشتركة. وسوف نتغلب على تلك التحديات بأعمالنا. ونظرا لأن الأمم المتحدة هي المحفل للعمل الموحد، وفي ضوء الالتزامات التي قطعها زعماؤنا بهذا الشأن، فإننا قد نستيقظ يوما على حقيقة أن الخير في العالم، وليس الشر، هو الذي تجاوز جميع التوقعات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة تونغا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الأونرابل فيليتي فاكاوتا سيفيل، رئيس وزراء مملكة تونغا، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد ثونغلون سيسوليث، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد سيسوليث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم باللاوية، وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): بادئ

ذي بدء، أود بالنيابة عن وفد لاو أن أهنئكم، السيد علي عبد السلام التريكي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. إنني على ثقة من أن رئاستكم المقتدرة ستوجه هذه الدورة إلى خاتمة ناجحة. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العميق لمعالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، الذي ترأس الدورة الثالثة والستين بتفان وامتياز. ومن المنطلق نفسه، أعرب عن بالغ تقديرنا للأمين العام بان كي - مون على قيادته والتزامه بعمل المنظمة في الوقت الذي يواجه فيه عالمنا عددا من التحديات الخطيرة.

وفي السنوات الأخيرة، طرأت على الوضع الدولي تغييرات سريعة وواجه تحديات مختلفة. والأمم المتحدة، وهي هيئة عالمية فريدة، تضطلع بدور هام بشكل متزايد في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والتعاون الدولي من أجل التنمية. وفي هذا العالم المتغير بسرعة، من واجبنا المشترك ومسؤوليتنا بصفتنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة كفالة أن تضطلع المنظمة بولايتها بصورة فعالة. ولتحقيق هذا الهدف، يعتبر إصلاح الأمم المتحدة مسألة بالغة الأهمية وينبغي أن يكون شاملا وشفافا ومتوازنا، بينما يتعين على المنظمة أن تحافظ، تمشيا مع الميثاق، على طابعها الحكومي الدولي والعالمي والديمقراطي.

وينبغي لتنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة الاسترشاد بمبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة بغية جعل هذه المنظمة العالمية هيئة تمثل حقا مصالح جميع الدول الأعضاء تعمل لما فيه منفعتها. وفي هذا السياق، ترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالبدء في مفاوضات حكومية دولية بشأن إصلاح مجلس الأمن وستواصل الإسهام في هذه الجهود الهامة في هذه المرحلة الجديدة من عملية إصلاح مجلس الأمن.

وما زال الجمود القائم في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف يؤدي إلى تقويض السلم والأمن الدوليين. وما فتئ وجود الأسلحة النووية يشكل تهديدا خطيرا لبقاء جميع بني البشر. ولذا من الحيوي أن نؤكد مجددا على أهمية أن تفي الدول بتعهداتها المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وسيكون مؤتمر الاستعراض المقبل لعام ٢٠١٠ فرصة سانحة للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لتظهر الالتزام السياسي القوي وذلك ببذل جهد جماعي للتوصل إلى حل للجمود الحالي في جدول أعمال منع الانتشار ونزع السلاح. وفي هذا الصدد، فإن ما يدعو إلى التشجيع هو أن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ قد نجحت في اعتماد جدول الأعمال وجميع القرارات الإجرائية الهامة، التي بلا شك سترسي أساسا هاما لعقد مؤتمر استعراضي مثمر وناجح في عام ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بتخصيص الأسلحة ونزع السلاح النووي، ما زالت مسألة مخلفات الحرب من المتفجرات، بما فيها الذخائر العنقودية والذخيرة غير المنفجرة تشكل تهديدا وتضع عوائق جدية أمام التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والجهود المبذولة للقضاء على الفقر في أكثر من ٨٠ بلدا في جميع أرجاء العالم. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من بين أكثر هذه البلدان تضررا. فضحايا الذخائر العنقودية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية - حيث يسجل تقريباً حوالي ٣٠٠ ضحية كل عام لمدة ٣٠ سنة منذ انتهاء الحرب - تقدر بنسبة ٥٠ في المائة من مجموع ضحايا الذخائر العنقودية في العالم. وسبب هذا أن ٣٧ في المائة من الأراضي الوطنية ما زالت تلوثها الذخيرة غير المنفجرة. وسيتطلب حل هذه المشكلة توفير موارد مالية هائلة، وسوف يستغرق وقتا طويلا إزالة الذخيرة غير المنفجرة من هذه المناطق التي نحن في أشد الحاجة إليها للتنمية ولتوفير الأرزاق

اليومية للمجتمعات. لكن، ليس هناك تقدير دقيق لعدد مئات السنوات التي ستستغرقها إزالة الذخائر غير المنفجرة من جميع المناطق الملوثة في جميع أرجاء البلاد.

ونظرا للآثار الضارة للذخائر العنقودية، تولي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أهمية كبيرة لاتفاقية حظر الذخائر العنقودية والقضاء عليها. وفي هذا السياق، نرحب ونشيد بالبلدان التي وقّعت على الاتفاقية وصدقت عليها، ويحدونا الأمل في أن تحذو البلدان الأخرى التي لم تفعل ذلك حذوها كي تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وللتحضير لتنفيذ الاتفاقية في المستقبل، عرضت حكومة لاو استضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية بعد دخولها حيز النفاذ. ويحدونا الأمل في أن يحظى عرضنا بتأييد واسع من جميع البلدان والمنظمات الدولية.

ورغم أن السلام والتنمية والتعاون هي النجم الذي نهتدي به في عصرنا، فإن التوترات والصراعات والعنف والإرهاب وتهديدات الأمن مستمرة في أجزاء مختلفة من العالم. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مترعجة للغاية من الصراع الذي طال أمده في الشرق الأوسط، والذي ما زال يسبب معاناة كبيرة لملايين الناس في المنطقة، ولا سيما للشعب الفلسطيني، الذي يكافح من أجل أن يمارس حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف في تقرير المصير وإقامة الدولة. ورغم أننا سمعنا خلال مناقشتنا العامة العديد من العبارات المشجعة والأمل المتجدد في معالجة مشكلة الشرق الأوسط، فلا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا أظهرت جميع الأطراف المعنية التزامها بمعالجة الجمود بهدف تحقيق رؤية الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وداخل حدود معترف بها، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولا يزال يساورنا القلق إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا منذ عقود طويلة. لقد حان الوقت لوضع حد لهذه الجزاءات.

وما فتئ تغير المناخ مصدر قلق ملحّ ويشكل تحديات هائلة لبقاء البشرية. إزاء هذه الخلفية، هناك حاجة ماسّة إلى اتخاذ تدابير عالمية تتفق مع مبدأ المسؤولية المشتركة لكنها متباينة. ولتحقيق ذلك، ينبغي تعزيز التكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة – وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية – بهدف تنفيذ خطة عمل بالي تنفيذا فعّالا.

وفي هذا السياق، نشيد أيّما إشادة بالأمين العام على مبادرته بعقد مؤتمر القمة الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ في ٢٢ أيلول/سبتمبر، الذي أتاح الفرصة لقادة العالم ليناقشوا التدابير الملموسة والحلول الممكنة للنتائج المترتبة على تغير المناخ، وكذلك التحضير لمؤتمر تغير المناخ المزمع عقده في كوبنهاغن في الدانمرك. وفضلا عن ذلك، قطع زعماء العالم التزامات قوية باتخاذ التدابير الضرورية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وتعزيز الاقتصاد الأخضر، وتقديم المساعدة للتخفيف والتكيف، وتوليد الطاقة البديلة، بما في ذلك من خلال نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، وذلك لتمكين الأخيرة من التكيف مع نتائج وآثار تغير المناخ.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ترحب بتوصية الشروع في عهد دولي جديد يشمل صفقة جديدة خضراء وتؤيد هذه التوصية التي ستوفر بدون شك منطلقا ممتازا لمعالجة التحديات العالمية الحالية وتعزيز الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، وإرساء الأسس لمعالجة المسائل البالغة الأهمية في الأجل الطويل والمساعدة في إيجاد مستقبل يقوم على

الاقتصاد المنخفض الكربون، والطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة.

لقد كان للأزمات العالمية المتعددة، لا سيما الأزمتين المالية والاقتصادية، العديد من الآثار الضارة على البلدان النامية، وخاصة على أكثر الفئات ضعفاً. والسبب الرئيسي لهذا هو انعدام البنية التحتية الأساسية والوصول إلى الأسواق والموارد والتكنولوجيا المتطورة، وحقيقة أن القدرة على توفير التمويل والاستثمار ما زالت منخفضة. واستجابة لذلك، تمّ الشروع في أشكال مختلفة من المشاورات والنهج في محاولة للتخفيف من آثار الأزمة الطويلة الأمد. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة مجموعة الثمانية، ومجموعة الـ ٢٠ والمنتديات الدولية الأخرى لإنشاء آلية من شأنها أن تساعد في التوصل إلى حلول للأزمة، بما في ذلك توصيات المؤتمر الرفيع المستوى بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعقود هنا في حزيران/يونيه هذا العام.

وترى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بوصفها من أشد البلدان ضعفا في العالم، أن جميع المبادرات والتدابير التي تتخذ يجب أن تنفذ على نحو فعال وفي وقت مناسب. ومن المهم خاصة التعامل مع تقلب أسواق السلع الأساسية وتعرضها للمؤثرات، ومنح المعاملة التفضيلية للسلع القادمة من البلدان النامية، ولا سيما القادمة من أشدها ضعفا، وضمان حل المسائل المتعلقة بالديون على نحو سلس، وتحسين آلية نقل التكنولوجيا، وإصلاح النظام المالي الدولي.

وسيتيح مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لأقل البلدان نموا، المقرر عقده في أوائل عام ٢٠١١، فرصة طيبة للمجتمع الدولي لاستعراض مسؤولياته والتزاماته التي قطعها على نفسه لأقل البلدان نموا، ولكي يحدد العوائق والقيود ويلتمس الحلول الممكنة لها، خاصة في أعقاب هذه الأزمة الاقتصادية والمالية الشديدة.

وقد هيأ الاستقرار السياسي المتين والنظام الاجتماعي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أوضاعا مواتية للتنمية الاقتصادية الوطنية. ورغم ذلك فقد تأثرت أيضا تأثرا سيئا على مستوى معين بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في الآونة الأخيرة. وقد سببت الأزمة تباطؤا في التنمية الاقتصادية، وصاحبه تناقص في نمو القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالصناعة والخدمات والزراعة بنسبة تتراوح بين ٢ و ٣ في المائة. وتأثر قطاع التجارة كذلك، وانخفضت الصادرات بنسبة ٢٨ في المائة.

وفي ظل هذه الخلفية، اتخذت حكومة لاو إجراء عاجلا بتحديد ثمانية تدابير و ٨٠ مجالا من المجالات ذات الأولوية لمعالجتها. ونتيجة لهذا العمل، تمكنت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من التخفيف من الأثر الضار للأزمة إلى حد معين. غير أنها، نظرا لعدم اليقين في الاقتصاد العالمي اليوم، لا تزال كغيرها من البلدان النامية معرضة للخطر ولا تزال بحاجة إلى الدعم والتعاون من جانب المجتمع الدولي في التصدي للأزمة، بهدف منع آثارها الطويلة الأجل، التي قد تحدث في أي وقت، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهدفنا الوطني الأسمى المتمثل في رفعنا من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠.

إن المجتمع الدولي اليوم أكثر من أي وقت مضى يتحمل المسؤولية عن تشجيع التضامن وتعزيز التعاون الدولي في التصدي المشترك لهذه المشاكل العالمية، وأمامه الفرصة لذلك، لأنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتحمل المخاطر والتحديات التي تواجهه. ومن هذا المنطلق، تؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مجددا التزامها الذي لا يتحول بمواصلة التعاون الكامل مع المجتمع الدولي سعيا لإيجاد عالم خال من الخوف والحاجة، يستمد جذوره من نظام جديد وعادل ومنصف. وأعتقد أنه سيمكننا بقدر كبير من التضامن تحقيق الأهداف المذكورة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أحمد أبو الغيط، وزير خارجية جمهورية مصر العربية.

السيد أبو الغيط (مصر): اسمحوا لي يا سيدي الرئيس أن أهنئ بلدكم الشقيق، ليبيا، وأهنئكم شخصيا على توليكم رئاسة الجمعية العامة ممثلا للقارة الأفريقية، وأن أعبر عن ثقتنا في أن قيادتكم لأعمالها ستؤدي لتحقيق النجاح المرجو، وأن أؤكد دعم مصر ودول عدم الانحياز الكامل لكم في أداء مهامكم.

تنعقد هذه الدورة وسط أزمات دولية غير مسبوقة في طبيعتها وفي مداها. فقد أضيفت إلى قائمة التحديات العالمية التي تواجهها دولنا، مثل تغير المناخ وأزمة الغذاء وأزمات السلم والأمن الدوليين، أزمات أخرى هائلة تفرض علينا العمل الجماعي المنسق. فالأزمة المالية العالمية، وتفشي أوبئة تهدد الصحة العامة مثل فيروس إيتش١ إن١، تتطلب قدرا عاليا من العمل الجماعي الواعي والإدراك المشترك لطبيعة تأثير تلك الأزمات على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، بل السياسي وربما الأمني، في الكثير من دولنا.

وعندما نتحدث عن العمل الجماعي الدولي، من الصعب أن أغفل أن الهياكل الدولية المتاحة حاليا لإدارة الواقع الاقتصادي العالمي يجب أن تعكس توازنات الحاضر والمستقبل؛ وبالتالي يجب أن تخضع للتغيير لتتواءم بشكل أفضل مع الواقع الراهن.

والتغيير الذي أعنيه هنا هو تغيير تدريجي واستراتيجي يفتح عضوية تلك الهياكل لعدد أكبر من الدول النامية، ويمنحها صوتا أكبر وأكثر تأثيرا في تحديد مسار النظام الاقتصادي الدولي ومستقبله. فقد شاركنا جميعا في قمة تغير المناخ التي عقدت بمبادرة من الأمين العام، واستمعنا إلى ما ذكِر من تعهدات وتخوفات. ومع إدراكنا في مصر لخطورة الظاهرة وما تفرضه علينا جميعا من تحديات، فإننا نرى إمكانية أن يتيح لنا العمل المشترك فرصا جيدة لتطوير التنمية في المجتمعات النامية بشكل يحقق المبادئ المتفق عليها للتنمية المستدامة.

وهنا نتطلع، كما ذكر الرئيس مبارك في قمة لاكويلا في إيطاليا في شهر تموز/يوليه الماضي، إلى صفقة عادلة ومتوازنة في مؤتمر كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر القادم، تأخذ في اعتبارها تطلعات وحقوق الدول النامية وتتناول كافة القضايا المحورية، بما فيها التخفيف والتكيف والتمويل ونقل التكنولوجيا، وتتضمن تنفيذ التزامات الدول النامية والدول المتقدمة، وتمكين دولنا من تنفيذ تعهداتها الطوعية في إطار من التطبيق الأمين لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتفاوتة في نفس الوقت.

إن الأزمة المالية العالمية لم تنشأ في الدول النامية أو بسببها، ولكنها جميعا تعاني من آثارها بأشكال ومستويات مختلفة، خاصة في ضوء انخفاض حجم التجارة الدولية وتشديد شروط الائتمان الدولي وتأثر معدلات التدفق السياحي وتراجع التحويلات النقدية.

وانعكس هذا الركود الاقتصادي الدولي الذي نعيشه بالسلب ولا شك على معظم دول العالم. إلا أن دول الجنوب تظل الأكثر تأثرا في ضوء تبعاته السلبية على الإنفاق العام في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والتنمية المستدامة عموما.

ولا شك أن التزامن الذي نعيشه بين الأزمة الاقتصادية والمالية وأزمة الغذاء التي ما زلنا نعيش أخطارها يضاعف من الصعوبات التي تواجه دول الجنوب على وجه الخصوص، ويضع أمامنا تحديات جسيمة في الحفاظ على الأمن الاجتماعي والاقتصادي في دولنا، وهي تحديات ستحتاج إلى مؤازرة وتضامن دولي جاد وحقيقي لمواجهتها.

ويقوم هذا التضامن على تعزيز التنمية الزراعية، وزيادة الإنتاج والإنتاجية، وإطلاق حوار دولي عاجل بين الدول المصدرة والأخرى المستوردة من العالمين النامي والمتقدم، للاتفاق على استراتيجية دولية لمواجهة الأزمة ووضع مدونة لسلوك دولي لمراجعة سياسات استخدام الوقود الحيوي، كما تتطلب التوصل إلى اتفاق في إطار منظمة التجارة العالمية، يقضي على ظاهرة الدعم الزراعي التي تتبعها الدول المتقدمة.

ولمواجهة أزمة الطاقة، من الهام إقامة حوار موسع وحقيقي بين الأطراف ذات الصلة لتحديد الخيارات المثلى المتاحة للتعامل مع هذه القضية. والوضع يحتاج إلى تأمين مساعدات تنموية أكبر وتدفق استثمارات متزايدة في أسواق الدول النامية المنتجة للطاقة، وكذلك إلى مواجهة المضاربات غير المسؤولة في الأسواق العالمية.

وفي هذا السياق تتطلع مصر إلى أن تسفر قمة متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المقرر عقدها في عام ٢٠١٠ عن الإسراع بتجديد الالتزام والتضامن الدولي من أجل تحقيق تلك الأهداف. كما ترى مصر ضرورة إجراء تقييم شامل لما تم إنجازه منها حتى الآن، وإرساء آلية لمتابعة التنفيذ تتيح التوصل إلى تنفيذها جميعا في عام ٢٠١٥، كما هو مستهدف، خاصة في أفريقيا التي تشهد معدلات منخفضة يتعين التعامل معها بكل فعالية.

لا شك أن كل تلك التحديات تفرض على دول الجنوب أن تكثف التعاون فيما بينها. ومصر، في ظل رئاستها الحالية لحركة عدم الانحياز، ستعمل على تعزيز التعاون جنوب – جنوب بالتنسيق مع مجموعة السبعة والسبعين والصين. ونتطلع إلى اجتماع ناجح للأمم المتحدة في كينيا هذا العام لتعزيز هذا التعاون.

بعد أن تطرقتُ إلى الأزمات المتشابكة التي يواجهها عالمنا اليوم، نتطرق إلى موضوع هام يتعلق بعمل منظومة حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة. فبعد الإصلاح الجذري الذي تم بإنشاء مجلس حقوق الإنسان، ما زالت مصر غير راضية عن تسييس قضايا حقوق الإنسان. وترى أن ذلك التسييس يعيق فرص التوصل إلى توافقات عديدة حول قضايا لا يصح أن يكون فيها اختلاف، لأنها قضايا تهمنا جميعا وتؤثر على مصداقية عمل الأمم المتحدة في هذا المجال الحيوي. لذا، فإن مصر تعتزم بذل قصارى جهدها لتتواصل مع مختلف الدول لتقريب وجهات النظر والتوصل إلى أرضيات مشتركة تتيح العمل مجددا على أساس التوافق الدولي الذي يربط بيننا جميعا في هذه القضية الهامة، سواء في مجلس حقوق الإنسان أو في الجمعية العامة على حد سواء.

وفي هذا السياق نتطلع إلى دور أكبر لمجلس حقوق الإنسان، ولكل منا، بطبيعة الحال، في التصدي للممارسات التي تحض على الكراهية الدينية والعنصرية، تحت دعاوى حرية التعبير. ونتطلع، بل وبدأنا بالفعل في السعي إلى التوصل إلى صيغة مقبولة لقرار حرية التعبير تؤكد أهمية حرية التعبير كركن أساسي لا غنى عنه في أي مجتمع ديمقراطي، وتعمل على عدم توصيف الممارسات التي تحض على الكراهية الدينية والعرقية وغيرها كممارسات مشروعة للحق في التعبير. هذا ما نرفضه، ونرفضه بالكامل.

في تناولي لموضوعات الأمن والسلم الدوليين سأبدأ بنزع السلاح. ترى مصر أهمية العمل على إنجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المقرر عقده في عام ٢٠١٠، أملا في إعادة منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار إلى مسارها الصحيح. وسيعتمد ذلك على التعامل الفعال مع قرارات المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وخاصة مع القرار الصادر حول الشرق الأوسط.

ومن المحوري أن يدعم المجتمع الدولي بأسره الحراك النشط الذي تشهده الساحة الدولية حاليا في موضوعات نزع السلاح، خاصة في ضوء التطور الذي طرأ على مواقف دول نووية محورية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، التي استمعنا إلى بيان رئيسها، الرئيس أوباما، أمام هذه الجمعية العامة بهذا الشأن قبل عدة أيام، والذي نأمل أن يشكل مدخلا جيدا لإحراز تقدم تاريخي في هذا المضمار.

وفي نفس الإطار، لا بد من التعامل بفعالية مع قضايا الاستقرار والأمن الإقليميين بالقضاء على التراخي غير المفهوم وغير المبرر في التعامل مع مسألة القدرات النووية الإسرائيلية وما تمثله من تهديد متواصل لأمن واستقرار الشرق الأوسط، في ذات الوقت الذي تتكثف فيه المساعي لزيادة التزامات الدول غير النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي، دون التفات إلى مسألة تحقيق العالمية – وهذه نقطة أخرى نصمم عليها: إذا ما كان هناك التزام، فلتكن هناك أيضا العالمية – ولإخضاع جميع المنشآت النووية في الشرق الأوسط لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسوف تواصل مصر العمل الدؤوب للتعامل مع هذا الوضع وإبراز مخاطره بهدف تغييره في كل المحافل الدولية ذات الصلة.

ما زال الوضع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط يتسم بقدر كبير من التوتر والجنوح إلى المواجهة والابتعاد عن الاستقرار الحقيقي، رغم محاولات حثيثة تُبذل لاستتباب الوضع. ذلك أن أطرافا كثيرة ما زالت ترى أن مصالحها تكمن في تأزيم الأوضاع. فقضية فلسطين لا يزال أفق تسويتها بعيد المنال رغم الاهتمام الدولي والمساعي الجادة والضغوط والاتصالات والزيارات واللقاءات. وعندما تحدثتُ من على هذا المنبر العام الماضي (انظر A/63/PV.13) أبديت شكوكنا في وجود عزم إسرائيلي صادق على تحقيق السلام العادل مع الفلسطينيين. وقد أثبتت الأحداث حتى الآن صحة توقعاتنا. فخلال السنة المنصرمة لم تتوافر لدى إسرائيل الإرادة السياسية اللازمة للانخراط في مفاوضات جادة ذات مصداقية لتسوية نهائية لهذا النزاع تشمل كافة عناصره وموضوعاته ومساراته، وتقود إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الوطني الفلسطيني الذي احتُل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وهنا نود أن نوجز العناصر التالية للرؤية المصرية للوضع الحالي، وما نتمناه وما نرغب في تحقيقه.

أولا، من الحتمي العمل بشكل مكثف خلال المرحلة المقبلة من أجل استئناف العملية التفاوضية في أقرب فرصة. وأن يتولى المجتمع الدولي طرح شكل التسوية النهائية للنزاع – أو ما نسميه ''الشوط الأخير'' (end game) – مع التنبه إلى عدم إضاعة المزيد من الوقت في بحث تفاصيل يعلم الجميع أن البحث فيها لن يصل بالأطراف إلى التسوية المنشودة.

ثانيا، ضرورة التزام إسرائيل بالتجميد الكامل للنشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة، بما في ذلك القدس الشرقية، ليس فقط لأنه مخالف للقانون الدولي وينبغي وقفه، وإنما أيضا بهدف بناء مناخ من الثقة بين الجانبين يسمح لمفاوضات الحل النهائي أن تؤتي ثمارها. ومثل هذا الالتزام الإسرائيلي من شأنه أن يفتح الباب أمام استعادة المصداقية المفقودة في جهود تحقيق السلام. كما أن أي تراجع فيه يمكن أن يلحق ضررا كبيرا بفرص تحقيق السلام في المرحلة المقبلة.

ثالثا، إن تجميد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي يجب أن يتوازى ويتزامن مع المسار التفاوضي لتعزيز ثقة الجانب الفلسطيني في النوايا الإسرائيلية.

رابعا، إذا ما تم الاتفاق على الشكل النهائي لحدود الدولة على التراب الوطني الفلسطيني الذي خضع للاحتلال

عام ١٩٦٧، وطبقا لمفهوم أن حدود الدولة هي في الأساس خطوط ١٩٦٧، كما سبق وأن اتفق الطرفان عليه خلال مفاوضات عام ٢٠٠٨، وبمشاركة من الولايات المتحدة، فإنه يمكن عندئذ التدرج في تنفيذ هذه التسوية بالإيقاع الذي يتفق عليه الجانبان وطبقا لجدول زمني محدد.

خامسا، إن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي أحد موضوعات مفاوضات التسوية النهائية ولا يمكن أن تستثنى من أية مفاوضات مقبلة.

سادسا، إن انخراط إسرائيل في عملية تفاوض جادة ذات مصداقية ولها إطار زمني محدد وواضح المعالم يمكن أن يعيد الكثير من الأمور التي كانت قائمة خلال تسعينات القرن الماضي من حركة التفاعل العربي معها بهدف دعم الثقة المتبادلة وبالتالي دعم الجهد التفاوضي ككل متكامل.

وبنفس الاهتمام تتابع مصر الوضع في السودان الشقيق عن كثب، ليس فحسب في ضوء الرابطة التاريخية بين شعبينا وبلدينا، ولكن أيضا من منطلق الحرص على مستقبل السودان واستقراره ووحدة أراضيه، واستشعارنا للمخاطر العديدة التي تتهدده. وتعمل مصر بجدية مع جميع الأطراف السودانية، وفى مقدمتها الحكومة السودانية، من أجل تسوية المشكلات القائمة، كما تعمل بالتنسيق مع أطراف إقليمية ودولية ذات تأثير للهدف ذاته. ويشارك حاليا أبناؤنا في قوات الأمم المتحدة في جنوب السودان وفى دارفور بقوات كبيرة من القوات المسلحة المصرية، ونضع من مواردنا المحدودة ما يسهم في التنمية وتوفير الرعاية الصحية لإخواننا في الجنوب وفى الغرب، ونأمل أن يتمكن السودانيون، بحكمتهم وبدعم من جيرانهم وشركائهم الدوليين، من اجتياز المرحلة الحرجة المقبلة، وأن تصمد وحدة السودان أمام الاختبارات المقبلة، وأن تكون الوحدة هي الخيار الأول والجاذب لكل السودانيين، وهو هدف هام تعمل مصر لتحقيقه.

ولا نستطيع أن نختتم الحديث عن إقليم الشرق الأوسط دون الإشارة إلى أن أمن منطقة الخليج العربي هو أحد اهتمامات مصر الرئيسية ومن أولويات سياستها الخارجية. ولا يعود الاهتمام المصري إلى ما يربطنا بدول مجلس التعاون الخليجي من وشائج وصلات لا تتزعزع، وإنما من إدراك أن مصر تمثل عمقا استراتيجيا لإخوانها في الخليج. ولذا فإن مصر ستعمل مع دول المجلس من أجل صون الأمن القومي العربي في هذه المنطقة منطقة الخليج العربي، والتأكد من أن أية ترتيبات أمنية، قد ترغب أطراف دولية أو إقليمية في التوصل إليها، ستكون متوافقة بالكامل مع متطلبات وشواغل الأمن القومي العربي والدول العربية بهذه المنطقة.

أخيرا، اعتمدت القمة الخامسة عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز التي عقدت بشرم الشيخ في مصر بتاريخ ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩ أربعة إعلانات رئيسية، الأول ”إعلان شرم الشيخ“ الذي تضمن رؤية واضحة لدول الحركة حول أهم القضايا المعاصرة التي تشكل أولوية في عملنا في الأمم المتحدة وخاصة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، وحفظ السلام وبناء السلام، وحقوق الإنسان والديمقراطية، وحق تقرير المصير، والوضع في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وإصلاح الأمم المتحدة، والعقوبات أحادية الجانب، والأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والأهداف التنموية المتفق عليها، والأمن الغذائي، والاحتياجات الخاصة لأفريقيا، والأمراض والأوبئة، ودور المجتمع المدني، وتغير المناخ، والطاقة، والاتجار بالبشر، والإرهاب الدولي، والحوار بين الحضارات والأديان. كما اعتمدت القمة إعلانا ثانيا حول ”ضرورة إنهاء الحظر المالي والتجاري والاقتصادي المفروض على كوبا من جانب

الولايات المتحدة الأمريكية''، وإعلانا ثالثا حول ''اعتبار يوم ١٨ تموز/يوليه اليوم العالمي لنيلسون مانديلا''، والرابع ''إعلان بشأن فلسطين''، وستصدر هذه الإعلانات كوثائق رسمية من وثائق الأمم المتحدة.

ومنذ تولت مصر اعتبارا من شهر تموز/يوليه الماضي رئاسة حركة عدم الانحياز للأعوام الثلاثة القادمة وتسلمنا هذه الرئاسة من الدولة الصديقة كوبا، فسوف تعمل على تنفيذ ما ورد في الوثيقة الختامية للقمة، وما ورد في هذه الإعلانات من أولويات، وستتقدم بمشاريع القرارات والمقررات اللازمة لوضع هذه الوثائق موضع التنفيذ، وسوف يسعد وفد مصر أن يعمل معكم في الجمعية العامة بكل الانفتاح والحرص على إنجاح أعمال هذه الدورة، وأن نمد أيدينا إلى الجميع بعقل مفتوح ورغبة في إنجاز كل الخير للأجندة الدولية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد ناصر جوده، وزير خارجية الأردن.

السيد جوده (الأردن): أقدم لكم، بداية، أحر التهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة والستين، وإنني على ثقة بأن خبرتكم المعروفة وحكمتكم المعهودة من شأنهما الإسهام في إثراء وتأطير وتركيز مداولات جمعيتنا العامة وجعل هذه الدورة، بجهودنا جميعا، مميزة ومنتجة ومكرسة لتعزيز دور وعمل الأمم المتحدة بوصفها المنظمة الدولية الأم وحاضنة العمل الدولي المتعدد الأطراف ومظلته الأشمل. كما أتقدم بجزيل الشكر لسلفكم، سعادة السيد الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، على جهوده المشكورة التي بذلها خلال الدورة الماضية. وأتقدم أيضا بالتحية والتقدير لمعالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة.

إننا مرتاحون للتوجه الملموس لإعادة الاعتبار إلى العمل الدولي المتعدد الأطراف، لأننا نؤمن بأنه يشكل الوسيلة الأمثل والأكثر فاعلية، إن لم تكن الوحيدة التي من شأنها ضمان التعامل بنجاح مع التحديات الدولية المتشعبة، التي أثبتت التجارب عدم قدرة وإمكانية أي دولة بمفردها على مواجهتها لكون هذه التحديات، وبطبيعتها، عابرة للحدود وتقتضي، حكما، جهدا دوليا منسقا يعمل تحت مظلة دولية واحدة وجامعة. ومما لا شك فيه أن الأمم المتحدة، وبالرغم من محاولات عديدة هدفت إلى التشكيك في فاعليتها وقدرتها على التصدي الفعال لتحديات ومشكلات القرن الواحد والعشرين، تظل وتبقى الوعاء الدولي الأمثل والقادر، من خلال عالمية عضويتها، على التعامل بنجاح مع التحديات التي تواجهنا جميعا، دولا وشعوبا.

ولقد شهدنا جميعا النتائج الوخيمة التي أفضت إليها النزعات المنادية بتهميش مؤسسات العمل الدولي المتعدد الأطراف، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، والتداعيات والعواقب المترتبة على ذلك من تعميق وتعقيد للمشكلات القائمة بدلا من حلها وتجاوزها. ولا بد هنا، في هذا السياق، من إنجاز عملية إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية وكذلك إصلاحها المالي والإداري لتمكينها من الاستجابة الشاملة والفعالة للتحديات الدولية القائمة والجديدة، التي نتج عن التغييرات التي أصابت بنية وتركيبة النظام الدولي عما كان قائما لدى إنشاء الأمم المتحدة، مثلما نتج بعضها الآخر عن تطور الوسائل والإمكانات العلمية، والتقدم التكنولوجي والثورة التي يشهدها عالم الاتصالات، وكذلك حقائق العولمة التي جعلت هذا العالم، بحق، قرية صغيرة يتأثر كل ركن فيها بما يجري في ركن آخر، وكذلك متطلباتها والآثار المصاحبة لها من قبيل ظواهر التصحر وتغير المناخ والإرهاب

والفقر والأوبئة ومشاكل انتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها من التحديات.

إن أحد أبرز النجاحات، وهي كثيرة، التي تسجل للأمم المتحدة تتمثل في دورها الرائد والطليعي في إنهاء ظاهرة الاستعمار والاحتلال وفي ضمان ممارسة الشعوب لحقها في تقرير مصيرها. ومع الأسف، وبالرغم من أن الأمم المتحدة قد أخذت على عاتقها تحمل المسؤولية الدائمة عن قضية فلسطين، فإن إسرائيل مستمرة ومنذ عام ١٩٦٧ في احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية وفي عدم تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية، وعلى أساس خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. كما تستمر إسرائيل في احتلالها للجولان السوري ولأراض لبنانية.

وبينما التزم العرب ومنذ قمة بيروت من خلال تبني مبادرة السلام العربية والتمسك بها في كل قمة عربية تلت منذ ذلك الوقت وآخرها قمة الدوحة خلال الربيع الماضي، وما زالوا يلتزمون بحل الدولتين وبالسلام الشامل الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وإعادة كامل الأراضي السورية واللبنانية المحتلة وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) وتحقيق السلام والأمن والاعتراف بإسرائيل من قبل جميع الدول العربية، تستمر إسرائيل في عدم تجاوبها مع الخيار العالمي والعربي الجماعي بالسلام العادل والشامل وتحقيق حل الدولتين، وفقا للمرجعيات الدولية المعتمدة بهذا الشأن، وخاصة مبادرة السلام العربية.

ولا بد الآن من التجاوب بنيّة صادقة وإرادة حقيقية وإيجابية فعالة مع الجهود الجادة والكبيرة التي يقودها الرئيس الأمريكي باراك أوباما وإدارته، مسنودين بإجماع ودعم دولي غير مسبوق وتجاوب عربي وفلسطيني صادق لإطلاق مفاوضات جادة تفضي إلى تحقيق حل الدولتين، وإحلال السلام الشامل في الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي يشكل مصلحة عالمية مثلما يشكل مصلحة فلسطينية وعربية وإسرائيلية. وإننا في الأردن، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم، نعمل بدأب ودون كلل لتحقيق هذا الهدف النبيل الذي تستحقه شعوبنا.

إن المملكة الأردنية الهاشمية تثمن المضامين الهامة التي أكد عليها الخطاب الذي ألقاه فخامة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في هذه الجمعية بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر الجاري. وفصّل فيه، وبما لا يدع مجالا للبس رؤيته للحل النهائي والمرجعيات التي اعتمدها، والمتمثلة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧، من خلال قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والمتواصلة جغرافيا والقابلة للحياة لتعيش بسلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل، وكذلك تحقيق السلام بين سوريا ولبنان وإسرائيل. إن إعادة تأكيد الرئيس أوباما وبوضوح في هذا الخطاب على الإطار السياسي المرجعي للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، عبر التأكيد على أن قضايا الحدود والأمن والقدس واللاجئين تشكل قضايا الحل النهائي التفاوضية الحيوية، أمر هام ومقدر ويمثل تأكيده القاطع على عدم شرعية المستوطنات.

لقد دلل الخطاب أيضا على استمرار الالتزام القوي للرئيس الأمريكي بتحقيق حل الدولتين والسلام الشامل في الشرق الأوسط، وعلى عزمه على مواصلة الجهود الكبيرة التي بدأها مع إدارته، ومنذ اليوم الأول لتوليه المسؤولية، لتهيئة البيئة البناءة والملائمة لإطلاق مفاوضات جادة وبسرعة، وعلى كل المسارات، للوصول إلى هذا الهدف النبيل.

وينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يتحمل مسؤولياته عن إطلاق المفاوضات فورا وعن ضمان وصولها إلى هدفها المنشود. وأود، في هذا السياق، أن أعبّر عن التقدير العالي والدعم الكامل لفخامة الرئيس محمود عباس على التزامه المبدئي بالسلام، ومن منطلق الشراكة الحقيقية، وعلى تمسكه بالثوابت الفلسطينية الوطنية والعربية والمرجعيات الدولية، وتجاوبه الصادق والسلطة الوطنية الفلسطينية مع كل المساعي الدولية لتحقيق حل الدولتين، وهو الأمر الذي تجلى مرة أخرى في مشاركته في اللقاء الثلاثي الذي دعا إليه واستضافه الرئيس الأمريكي في نيويورك في مطلع هذا الأسبوع.

ويصعب تهيئة هذه البيئة البناءة والملائمة لإنجاح المفاوضات طالما أن إسرائيل ترفض وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وترفض وقف جميع الأعمال الأحادية الجانب، وخصوصا في القدس الشرقية المحتلة، وعلى وجه التحديد أعمال الحفريات حول وتحت الحرم القدسي الشريف والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية وهدم المنازل المملوكة للعرب وطردهم منها، وتستمر في اتخاذ إجراءات ترمي إلى تغيير الواقع الديمغرافي للقدس الشرقية وهويتها العربية وطابعها التراثي والديني.

تمثل القدس الشرقية قلب الأراضي المحتلة، وهي جزء لا يتجزأ منها. وقد قررت الأمم المتحدة، ومن خلال جمعيتها العامة، وكذلك من خلال قرارات مجلس الأمن، اعتبار كل الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة باطلة بطلانا مطلقا. وأطالب إسرائيل، ومن هذا المنبر اليوم، بأن تظهر تجاوبها، وبالأفعال، من خلال سلوك درب السلام الذي تريده شعوب منطقتنا والعالم ووقف هذه الإجراءات غير القانونية، ووقف الاستيطان والتعامل البنّاء من أجل تهيئة البيئة المناسبة التي من شأنها أن تؤدي إلى إطلاق مفاوضات سلام جادة ومنتجة وعلى كل المسارات، وتتضمن ضوابط وآليات رقابة وتثبت وأطرا زمنية واضحة ومؤشرات قياس لأداء الالتزامات المتبادلة، تنطلق من النقطة التي كانت قد توقفت عندها.

ومما لا شك فيه أن لمنظمة الأمم المتحدة دورا رئيسيا ومسؤولية مباشرة في هذه المساعي من منطلق المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة عن القضية الفلسطينية، وكذلك من خلال دور المنظمة في المجموعة الرباعية التي نساند وندعم والتي يمكن لها أيضا أن تؤدي دورا أكبر في المفاوضات في سياق المراقبة والتثبت وغيرها من المجالات الحيوية. وأشدد في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تؤديه الأطراف الأعضاء في المجموعة الرباعية، بما فيها الاتحاد الأوروبي ودوله والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة.

ولا بد أن نتحرك جميعا لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة. فأهلنا هناك يكابدون معاناة يومية مأساوية وتعوزهم أغلب أسباب إدامة الحياة الطبيعية، ولا يعقل ولا يقبل أن نرضى باستمرار هذا الوضع، ولا بد من رفع هذا الحصار غير الإنساني وبدء إعادة إعمار القطاع. ونأمل أن نشهد التقدم والانفراج الذي ننشد لجهة تحقيق المصالحة الفلسطينية، وندعم بالكامل الجهود المصرية في هذا السياق. وفي إطار الحديث عن غزة، لا بد من الإشارة إلى التقرير الهام الصادر عن اللجنة الدولية للتحقيق (A/HRC/12/48) والذي نأمل أن يأخذ ما يستحقه من اهتمام ومتابعة.

لقد كان لمنظمة الأمم المتحدة دور طليعي في تأسيس المنظومة العالمية لحقوق الإنسان وإنشاء الآليات الدولية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وضمان حمايتها. ونعتز في هذا الصدد بأن المملكة الأردنية الهاشمية تتمتع بعضوية مجلس حقوق الإنسان، وللمرة الثانية على التوالي منذ إنشاء هذا المجلس، وهو الأمر الذي يمثل تعبيرا واعترافا دوليا مشكورا بالسياسات التي تنتهجها بلادي

بقيادة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله، لتعزيز حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وحمايتها.

كما أن لمنظمة الأمم المتحدة الفضل في تأطير وتحريك الجهود الدولية التي أفضت إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية كجهاز قضائي جنائي دولي دائم لضمان أن ينال كل من يرتكب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو خروقات جسيمة عقابه الرادع. ولقد كان للأردن دور أساسي في مؤتمر روما الدبلوماسي الذي نتج عنه إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتشرفت بلادي بالرئاسة الأولى لجمعية الدول الأطراف في المحكمة. وأيضا للأمم المتحدة الدور البارز في تطوير منظومة القانون الإنساني الدولي من خلال تحريم ميثاقها اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ثم في تطوير وإقرار الاتفاقات الدولية الخاصة بهذا الموضوع، وفي القلب منها اتفاقات جنيف الأربعة – والتي نحتفل بالذكرى الستين لها – وكذلك اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ حول حماية الأماكن التاريخية والتراثية خلال الحروب، فضلا عن النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة في مجالات الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها الأسلحة النووية، من خلال تأمين التمديد اللامتناهي لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥. وإننا ندعو في هذا الصدد إلى الامتثال للقرار المصاحب للتمديد اللامتناهي لمعاهدة منع الانتشار لعام ١٩٩٥ والقاضي بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية بالكامل من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل.

وأود أن أشدد في هذا الصدد على تمسك بلادي بحق الدول المشروع الذي تقره اتفاقية منع الانتشار النووي في الاستخدام السلمي للطاقة النووية ونقل التكنولوجيا المرتبطة بذلك وتعزيز الآليات الرقابية التي من شأنها أن تكفل أن لا تكون مثل هذه البرامج السلمية لاستخدام الطاقة النووية ستارا لبرامج عسكرية. ومن هنا فإن بلادي، وقد عقدت العزم على المضي قدما في مجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية، قد صادقت على جميع الاتفاقات والوثائق والآليات الرقابية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن المملكة الأردنية الهاشمية تساند كذلك الجهود الدولية الرامية إلى ضمان دخول اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ؛ وتحث الدول على المسارعة بالتصديق على هذه الاتفاقية لتأمين دخولها حيز النفاذ الفعلي باعتبار ذلك يشكل خطوة على طريق نزع السلاح النووي؛ وتدعم بلادي القرار الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي بهذا الخصوص قبل يومين.

إن بلادي كانت ولا تزال تعمل وستبقى في الطليعة في مجال محاربة الإرهاب والتطرف وكذلك في العمل الدؤوب على التقريب فيما بين الديانات والحضارات والتعريف بجوهر الدين الإسلامي العظيم وقيمه الإنسانية النبيلة. ولقد قمنا بجهود عملية في هذا الصدد من خلال إطلاق مبادرات عدة في هذا المجال أبرزها رسالة عمان التي أطلقها جلالة الملك المعظم ووثيقة ”كلمة سواء“.

إن الأردن يدعم كل الجهود الرامية إلى ترسيخ المصالحة الوطنية الشاملة في العراق عبر عملية جامعة لا تستثني أيا من مكونات شعب العراق الشقيق أو تهمشها. كما نساند كل الجهود الرامية إلى إرساء الأمن والاستقرار في العراق بما يضمن سلمه الأهلي، ويحافظ على سيادته واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه؛ ويقطع دابر التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية من أي كان؛ ويودي بالتالي إلى استعادة العراق الشقيق لدوره الهام في محيطه العربي وفي العالم.

وفي الختام، السيد الرئيس، أود أن أجدد التعبير عن التزام الأردن الكبير في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين من

خلال مشاركتنا الفاعلة في عمليات حفظ السلام أيضا. ولعل حجم القوات المسلحة والشرطية وقوات الدرك الأردنية المشاركة في عمليات حفظ السلام، وكذلك اتساع رقعة عملياتها جغرافيا على مستوى العالم، يشكل مؤشرا حقيقيا على الدور الفعلي للأردن في إطار منظمة الأمم المتحدة وسنقرن فيه أيضا الأقوال بالأفعال. كما أنه يدلل على إرادتنا السياسية الكبيرة في المساهمة في العمل الدولي الجاد المتعدد الأطراف ضمن منظومة الأمم المتحدة.

وأود التأكيد بأننا لن نألوَ جهدا في عمل ما هو مطلوب منا وأكثر من ذلك في سبيل تعزيز العمل الدولي المتعدد الأطراف وتطويره، وفي جهود تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام الشامل في الشرق الأوسط، وفي كل ما من شأنه تعزيز وتنمية التعاون الدولي، وتعميق أواصر العلاقات ما بين الحضارات المتنوعة التي تثري حياة مجتمعاتنا جميعا على هذا الكوكب الذي نتشاركه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ميروسلاف لاتشاك، وزير خارجية جمهورية سلوفاكيا.

السيد لاتشاك (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة التي تتطلع إليها شعوب العالم بآمال وتوقعات كبيرة بحثا عن الحلول للتحديات والمخاطر الجسيمة التي تواجه الجميع بدون استثناء.

في البدء أتقدم لكم، سيدي، بالتهنئة على تقلدكم مهامكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، كما أعرب عن تقدير وفدي لسلفكم، سعادة السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، لما قام به من عمل خلال الدورة الثالثة والستين.

تؤيد سلوفاكيا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به في وقت سابق رئيس وزراء السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أسهم في المناقشة بإبداء بعض الملاحظات الإضافية.

تؤمن سلوفاكيا إيمانا صادقا بأهمية تعددية الأطراف الفعالة والدور المركزي للأمم المتحدة في ذلك الصدد. لذا نرحب غاية الترحيب بالموضوع الرئيسي لمناقشتنا العامة هذه مع التركيز على تحقيق نتائج ملموسة في الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة، وهي صون السلم والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية.

نرحب بالاهتمام الذي توليه المنظمة لمسألة تغير المناخ وزيادة الأمن الغذائي والقضاء على التداعيات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية. لا سيما في الدول الأكثر ضعفا وسكانا. وتدعو سلوفاكيا إلى إبرام اتفاق طموح ومتوازن وشامل بشأن تغير المناخ في كوبنهاغن ليحل محل بروتوكول كيوتو في نهاية عام ٢٠٠٩. كما ينبغي إعداد خطة عمل لذلك الغرض وتعزيز الاستراتيجيات العالمية في مجال الأمن الغذائي في العالم. والأمر الأساسي هو ألا نتغاضى عن الأهداف الإنمائية للألفية وأن نواظب على جهودنا بغية بلوغها بحلول عام ٢٠١٥.

وقد كرسنا خلال السنوات القليلة الماضية جهودا كبيرة لتنفيذ مفهومنا الخاص للمساعدة الإنمائية الرسمية من خلال مجموعة من المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف. وكانت منطقة غرب البلقان، وآسيا الوسطى، وأفغانستان وأفريقيا من المناطق الجغرافية ذات الأولوية لدينا في هذا المجال.

إن التزام سلوفاكيا بالقضايا الاقتصادية وبالتنمية الاجتماعية قد دفعنا إلى تقديم ترشيحنا لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في الانتخابات التي ستجري لاحقا في هذا العام. إننا نقدر تأييد مجموعة دول أوروبا الشرقية ودول أخرى لترشيحنا وسنبذل أقصى ما

نستطيع لنيل ثقة ودعم جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وسلوفاكيا ملتزمة بالعمل كعضو نشط ومشارك في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتود أن تسهم بشكل ملموس في جعل تلك الهيئة الهامة في الأمم المتحدة على أكبر قدر ممكن من الأهمية والفعالية.

وعلى مدى العقود الماضية، حققت الأمم المتحدة نتائج باهرة في حفظ السلام. ونحن نسلم بجهودها لمواءمة عمليات حفظ السلام بحيث يمكن أن تستجيب بفعالية أكبر للتحديات الحالية والمستقبلية. وينبغي إيلاء المزيد من التأكيد على ضرورة أن يكون حفظة السلام وكيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في الميدان مجهزين ومدربين بشكل ملائم، بما في ذلك في المجال المعروف بالقدرات الحيوية. وفي اعتقادنا أن الدبلوماسية الوقائية ينبغي أن تستخدم كلما أمكن ذلك من أجل تفادي التراع في المقام الأول.

وتمضي سلوفاكيا في مشاركتها الفعالة في العديد من جهود المجتمع الدولي في مجالي السلم والأمن. ونشارك حاليا في العمليات الدولية لإدارة الأزمات تحت قيادة الأمم المتحدة أو التي يأذن بها مجلس الأمن في أفغانستان وقبرص وكوسوفو والبوسنة والهرسك والشرق الأوسط. ونحن نبذل كل ما نستطيع للمساهمة في عمليات حفظ السلام، وبناء السلام، وفي جهود تحقيق الاستقرار وإعادة البناء في تلك الأجزاء من العالم وسنواصل القيام بذلك في المستقبل.

وفضلا عن ذلك، ما فتئت سلوفاكيا تشارك بنشاط في مجال إصلاح قطاع الأمن، وهو الموضوع الذي بدأنا تعزيزه في الأمم المتحدة خلال عضويتنا غير الدائمة في مجلس الأمن. وبوصف سلوفاكيا صاحبة المبادرة بإنشاء فريق أصدقاء إصلاح قطاع الأمن في مجلس الأمن ورئيسة الفريق، فإننا سنواصل العمل لضمان أن تكون منظومة الأمم المتحدة قادرة على الاستجابة الملائمة وفي الوقت المناسب وبطريقة منهجية لاحتياجات الدول الأعضاء فيما يتصل بإصلاح القطاع الأمني. وبعد حلقة عمل إقليمية أفريقية مفيدة عقدت في كيب تاون كمشروع مشترك لجنوب أفريقيا وسلوفاكيا، أنشأنا الآن فريقا نتعاون فيه مع شريكين أساسيين، الأرجنتين وإندونيسيا، في منطقتين هامتين أخريين، أي أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. وستعقد حلقة عمل بوينس آيرس بعد بضعة أيام من الآن.

وكما أشرت سابقا، فإننا سعداء بأن تقدما كبيرا قد أحرز في مجال الدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب التراعات ودعم الوساطة. وتجلى ذلك مؤخرا على سبيل المثال، في الدور الذي قامت به أفرقة الوساطة التابعة للأمم المتحدة في المساعدة على إيجاد حلول سلمية وتفاوضية للأزمات في كينيا وزمبابوي ومدغشقر وأماكن أخرى. وستواصل سلوفاكيا الإسهام في تلك الجهود. وفي هذا المجال، يسعدنا كثيرا أن مركز الأمم المتحدة الإقليمي الأول للدبلوماسية الوقائية، الكائن في وسط آسيا ويقوده ممثل من سلوفاكيا، قد حقق نتائج جيدة حتى الآن وأثبت نفسه كمشروع مفيد وضروري. ونحن على اقتناع بأن قضايا منع نشوب التراعات لا يمكن النظر إليها بمعزل عن عوامل أخرى. فهي مرتبطة باحترام حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، والمساواة بين الجنسين، وحماية الأطفال في التراعات المسلحة، وما إلى ذلك. وكعضو عامل في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فإن سلوفاكيا تعمل على تعزيز الاحترام العالمي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، على المستويين الوطني والدولي.

ومن بين الأدوات الرئيسية التي في متناول الأمم المتحدة لحماية أكثر الناس تعرضا للخطر هو مفهوم المسؤولية عن الحماية، وهي من أهم إنجازات مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. إننا نعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يوجه تركيزا أكبر إلى حماية السكان المدنيين من الإبادة

الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. كما أننا لا يمكن أن ننسى واجبنا بمقتضى القانون الدولي بأن نمنع التحريض على ارتكاب تلك الجرائم البالغة الخطورة، وأن نحيلها إلى المحكمة الجنائية الدولية، التي أنشئت لإنهاء إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب.

إن قدرة المنظمة على مواجهة التهديدات والتحديات الحالية يعتمد إلى حد كبير على الأطر المؤسسية القائمة. ومجلس الأمن في محور هذا الإطار. وقد دعت سلوفاكيا منذ زمن طويل إلى زيادة عضوية المجلس في كلتا الفئتين. وينبغي لتشكيل مجلس أمن موسع أن يعبر بشكل أفضل عن الواقع العالمي الجديد. كما يجب توجيه اهتمام كاف إلى أساليب عمل المجلس. إننا سعداء بأن المفاوضات الحكومية الدولية قد بدأت، ونؤمن بأن الأمور سوف تتقدم باتجاه جعل مجلس الأمن هيئة ذات أهمية حقيقية وكفاءة عالية.

إن القول المأثور ”إذا كنت تسعى للسلام، كن مستعدا للحرب“ قد تسبب في سباق تسلح غير مسبوق أصبح في حد ذاته مصدرا للخوف وعدم الأمان. وسلوفاكيا يساورها القلق بشكل خاص إزاء خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في أيدي أطراف فاعلة غير حكومية، ولا سيما المجموعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، تبدي سلوفاكيا استعدادها للعمل مع جميع الشركاء نحو خاتمة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، الذي ينبغي أن يتمخض عن نظام دولي معزز لعدم الانتشار. إننا نرى أنه ينبغي إعطاء الأولوية لحظر التجارب النووية والحرص على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما تدعو سلوفاكيا إلى البدء المبكر بمفاوضات موضوعية لإبرام معاهدة تجارة الأسلحة الضرورية من أجل الحد من التكلفة البشرية التي لا يمكن قبولها والناجمة عن انتشار الأسلحة التقليدية.

إن سلوفاكيا والأعضاء الآخرين في الاتحاد الأوروبي يساورهم القلق البالغ إزاء التحدي المستمر من جانب إيران على الرغم من التزاماتها الدولية، بما في ذلك مطالبة مجلس الأمن لها بوقف أنشطتها النووية. ونلاحظ أن إيران وافقت على الاستمرار في المحادثات مع مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا، وندعو إيران إلى الالتزام بالمفاوضات الدبلوماسية من أجل استعادة ثقة المجتمع الدولي وتحقيق التقدم الحقيقي المطلوب بشكل عاجل. إن تردي حالة حقوق الإنسان والقمع العنيف لعمليات الاحتجاج الشعبية التي انطلقت من إيران بعد الانتخابات التي جرت في حزيران/يونيه سببت قلقا بالغا لسلوفاكيا. كما أننا أدنا بشدة التجربة النووية وإطلاق القذائف التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إننا ندعو كوريا الشمالية إلى العدول عن موقفها بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

أنتقل الآن إلى بعض المسائل الإقليمية التي توليها سلوفاكيا اهتماما خاصا. وعلى سبيل الأولوية، فإن سلوفاكيا تتابع عن كثب التطورات في غرب البلقان. وما زلنا نشجع على الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك سيادة الدول وسلامة أراضيها ضمن حدودها المعترف بها دوليا. وفي الوقت ذاته، فإننا نرحب وندعم النهج السلمي البناء في السعي إلى حل النزاعات. ونحن نؤمن بأن مستقبل المنطقة بأسرها ومستقبل شعبها يكمن في المنظور الأوروبي وأنه لا يوجد بديل مفيد لذلك.

إن تعزيز الاحترام الكامل للقانون الدولي ولسيادة الدول وسلامة أراضيها ضمن حدودها المعترف بها دوليا هو المبدأ الذي نسترشد به أيضا في الحالة المتعلقة بجورجيا. وقد شعرت سلوفاكيا بخيبة أمل كبيرة في وقت سابق من هذا العام عندما لم يتمكن مجلس الأمن من الموافقة على تمديد

ولاية قوة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. إن إنهاء البعثة يزيد من تعقيد الوضع غير المستقر أصلا في المنطقة، بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية للمدنيين في منطقة النزاع. ونحن ندعم بقوة الحل السلمي والدائم للنزاع في جورجيا ونأمل أن تفضي محادثات جنيف إلى نتائج إيجابية.

وبالإضافة إلى المشاركة الطويلة الأمد في عملية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ما برحت سلوفاكيا تشارك بنشاط لأكثر من ٢٠ عاما في عملية بناء الثقة بين الزعماء القبارصة اليونانيين والزعماء السياسيين القبارصة الأتراك، ونحن ملتزمون بمواصلة مشاركتنا النشطة. كما أن مزيجا من أنشطة المعونة العسكرية والإنمائية يميز مشاركتنا النشطة والطويلة الأمد في أفغانستان. وسلوفاكيا، كعضو في القوة الدولية لتقديم المساعدة الأمنية، فإنها تساعد على تهيئة بيئة من الأمن والاستقرار في أفغانستان.

وفي الختام، تأمل سلوفاكيا في أن تشهد السنة الأخيرة من العقد الأول من هذه الألفية توحيد جهود جميع الدول في المجتمع الدولي من أجل التغلب على الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية، في جملة أمور.

ويمثل ذلك خطوة أساسية نحو التسوية الممكنة للعديد من الصراعات والمشاكل الأخرى التي يواجهها المجتمع الدولي. ونرى أن علينا أن نكثف جهودنا في هذا الصدد، وأن نتخذ التدابير الملائمة على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي بروح من التضامن والمسؤولية المشتركة. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تشارك بصورة مباشرة في هذه العملية وأن توجه العالم من أجل رفاه هذا الجيل وأجيال المستقبل.

وأود أن أؤكد مرة أخرى على دعم سلوفاكيا لهذا العمل، الذي سيعالج الآثام الرئيسية التي تؤلم المجتمع الدولي اليوم، من خلال متابعة أولويات الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد الطيب الفاسي الفهري، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في المملكة المغربية.

السيد الفهري: سيدي الرئيس، يطيب لي، باسم المملكة المغربية، أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونعرب لكم عن اعتزازنا بتولي ممثل بلد مغاربي شقيق رئاسة هذا الجهاز الأممي الهام. ونؤكد لكم استعداد الوفد المغربي لدعم جهودكم الهادفة إلى تعزيز دور منظمتنا، وتأهيلها لرفع التحديات التي يواجهها العالم اليوم.

كما أغتنم هذه الفرصة، لأعرب لمعالي الأمين العام، السيد بان كي – مون، عن تقديرنا ودعمنا للمساعي الحثيثة التي يبذلها لتمكين منظمة الأمم المتحدة من إنجاز الأهداف التي أنشئت من أجلها، وتحقيق تطلعات شعوب العالم خلال الألفية الثالثة.

لقد شكلت الأزمات الدولية بحكم طبيعتها الشاملة وأبعادها المتعددة وتداعياتها المختلفة حافزا إضافيا لتدعيم عملنا الجماعي، ولتقوية التنسيق بين مكونات مجموعتنا الدولية. واليوم، يشهد العالم أزمات اقتصادية ومالية وغذائية وأزمة طاقة متوالية وغير مسبوقة، هزت دعائم الحوكمة العالمية، وأثرت على المنظومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل الدول، لا سيما النامية منها.

وباعتبارها الضمير الحي للمجتمع الدولي والتجمع الأكثر تمثيلية، تشكل منظمتنا الإطار الأنسب لتنسيق عملنا المشترك، وتفعيل المبادرات الجماعية، من أجل تطويق تداعيات هذه الأزمات، من خلال تبني حلول توافقية وتضامنية. وتبقى إقامة حوكمة اقتصادية ناجعة وعادلة،

رهينة بتفعيل النظام المتعدد الأطراف، على أساس روح الواقعية والفعالية والابتكار، كمحددات أساسية لإيجاد حلول تستجيب لآمال وتطلعات الأجيال الحاضرة والقادمة.

لقد شكل اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية مرجعية مشتركة توافقية ومحفزة لتحقيق التنمية البشرية في العالم، عبر صياغة أهداف واضحة، ووضع جدولة زمنية محددة لبلوغها. وبفضل الجهود التي بذلها المجتمع الدولي منذ قمة الألفية، تم تحقيق تقديم هام في العديد من الدول. غير أن الخطوات المنجزة تعتريها بعض الاختلالات في وتيرة تحقيق هذه الأهداف، سواء فيما بين الدول أو داخل الدولة الواحدة. ومن شأن المضاعفات السلبية للأزمة الاقتصادية الحالية أن تزيد من حدة هذه الاختلالات، خاصة بالنسبة لقارتنا الأفريقية. وعلى هذا الأساس، فإن السنوات القليلة التي تفصلنا عن سنة ٢٠١٥، تستدعي نهج مقاربة منسقة، وشراكة حقيقية من أجل تعبئة المزيد من الموارد المالية، في ضوء الالتزامات التي تم اعتمادها في إطار توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، حول متابعة تمويل التنمية، وكذلك إعلان مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين.

كما يتطلع المغرب إلى أن يسفر الاجتماع الرابع الرفيع المستوى، حول تمويل التنمية، المزمع عقده في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم في نيويورك، عن نتائج في مستوى تطلعات الدول النامية، ويفضي إلى تشكيل ”تكتل دولي للتنمية في أفريقيا“، كإطار لتنسيق الجهود والمبادرات الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف في الآجال المحددة. ووكالات الأمم المتحدة للتنمية بدورها مدعوة لأن تجعل من أهداف الألفية، المرجعية الأساسية، والإطار الأنسب لعملها.

ومن هذا المنطلق، يجدر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على وجه الخصوص، اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في صياغة تقريره حول تنمية البشرية باعتبارها مؤشرات عملية توافقية وشاملة وسلوك مقاربة جديدة تسمح بقياس نوعي وليس فقط كمي لمستوى العيش ومؤشرات تساير التطور المستمر لمفهوم التنمية.

وتجسيدا لهذه الرؤية، تشكل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في أيار/مايو ٢٠٠٥، أحد أعمدة المشروع المجتمعي للمغرب. فهي تنطلق من منظور متكامل للتنمية، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وقد حققت هذه المبادرة نتائج ملموسة ومشجعة في مجالات مكافحة الفقر والإقصاء، وتطوير البنية التحتية، وفك العزلة عن العالم القروي، من خلال تشييد الطرق وتعميم الكهرباء الشاملة، وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل.

وإذا كانت الجهود التنموية الجماعية لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب، فإن مفعولها سيبقى محدودا إذا لم تواكبها سياسات فعالة وشجاعة في مجال حماية البيئة، وتدابير ملموسة للحد من تبعات التغيرات المناخية التي أصبحت تهدد، أكثر من أي وقت مضى مستقبل الإنسانية جمعاء. ويرى المغرب أن مؤتمر كوبنهاغن حول التغيرات المناخية، المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر المقبل، يشكل محطة مهمة في طريق التوصل إلى اتفاق دولي حول المناخ. ويجدد المغرب في هذا الصدد، التأكيد على الاقتراح الذي تقدم به خلال مؤتمر بوزنان، بولونيا، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والقاضي بإنشاء صندوق متعدد الأطراف لنقل التكنولوجيا البيئية إلى الدول النامية، لتمكينها من التصدي للآثار الجسيمة الناجمة عن التغيرات المناخية.

وحرصا من جلالة الملك محمد السادس على تفعيل إجراءات ملموسة للحفاظ على البيئة والحد من آثار التغيرات المناخية، أعطى تعليماته للحكومة المغربية لتنكبَّ على وضع ميثاق وطني شامل للبيئة يستهدف الحفاظ على مجالاتها

ومحمياتها ومواردها الطبيعية ضمن تنمية مستدامة، باعتبار البيئة رصيدا مشتركا للأمة ومسؤولية جماعية لأجيالها الحاضرة والمقبلة. ووفقا لنفس المنظور، سيتم تفعيل الاستراتيجية الوطنية التي اعتمدها المغرب في مجال الطاقة والهادفة إلى تطوير الطاقات المتجددة، إضافة إلى إعادة استخدام المياه العادمة.

وانطلاقا من التزامها بعملية السلام في الشرق الأوسط كخيار لا محيد عنه، تنخرط المملكة المغربية بمسؤولية وروح بناءة في كافة جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إعادة إطلاق حقيقي لمفاوضات السلام على أسس متينة، وفقا لضوابط الشرعية الدولية، والالتزامات والاتفاقات السابقة بين الأطراف المعنية، ومبادرة السلام العربية، باعتبارها خيارا واقعيا يعكس الإرادة العربية المشتركة للتوصل إلى حل عادل وشامل، يكفل للشعب الفلسطيني الحق في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة، بما فيها السورية واللبنانية، ويضمن لكافة شعوب المنطقة العيش في أمن واستقرار وسلام.

وتتابع المملكة المغربية بتقدير جهود الإدارة الأمريكية والمواقف المشجعة التي عبر عنها الرئيس أوباما، وتتطلع إلى أن تواصل جهودها الحثيثة لتجاوز الصعوبات التي تعترض إحياء المفاوضات. كما نثمّن كل الجهود الدولية الأخرى، بما فيها الجهود الأوروبية.

ولن يتأتى لهذه الجهود أن تعطي أكُلها ما لم يوضع حد للممارسات الإسرائيلية غير الشرعية والمنافية لخيار السلام، وفي مقدمتها عملية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والحصار الجائر على الشعب الفلسطيني الشقيق.

إن ما تعرفه مدينة القدس من انتهاكات واستيطان وتهجير، بهدف تغيير الوضع القانوني والديمغرافي لهذه المدينة المقدسة، يشكل انتهاكا صارخا للمواثيق الدولية ويتطلب تدخلا عاجلا لكل القوى المحبة للسلام.

وفي هذا الصدد، ما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيسا للجنة القدس، يثير انتباه المجتمع الدولي إلى المخاطر المرتبطة بتغيير الوضع القانوني لمدينة القدس، ويحث القوى الدولية الفاعلة على الإسراع بتطبيق مقتضيات الشرعية الدولية، بغية الحفاظ على المعالم الدينية والروحية والحضارية لهذه المدينة المقدسة، بما يوفر الظروف الملائمة لتفعيل عملية السلام.

إن تحقيق السلام عن طريق فض النزاعات يظل في صلب المهمة التاريخية للأمم المتحدة، وذلك بناء على احترام المساواة بين الدول، واستقلالها السياسي، ووحدتها الترابية، طبقا لمقتضيات ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن ضرورة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ومواجهة الإرهاب بكل أشكاله.

وبصفته عضوا في لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، فإن المغرب حريص على مواصلة جهوده لدعم الدول الأفريقية، في إطار تعاون بين بلدان الجنوب والجنوب، ذي مضمون ملموس وأهداف محددة وفائدة مشتركة، كأحد الأولويات التي سطرها صاحب الجلالة الملك محمد السادس للسياسة الخارجية المغربية.

وما فتئ المغرب، باعتباره من الدول الأوائل التي شاركت بفعالية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، يولي اهتماما خاصا لمجهودات الأمم المتحدة الهادفة إلى الارتقاء بهذه العمليات، في إطار الشراكة الجديدة المقترحة على ضوء التحولات التي يعرفها العالم، ومتطلبات تحقيق سلم مستدام.

كما أن التطورات الأخيرة التي عرفها ملف نزع السلاح تشكل مؤشرا باعثا على التفاؤل، على ضوء المواقف والتصريحات التي تم التعبير عنها على أعلى المستويات، من أجل إعطاء دفعة جديدة للجهود الرامية لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

وفي هذا الإطار، نأمل أن تتضافر الجهود الدولية والإقليمية لإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التطبيق، على ضوء نتائج مؤتمر المادة ١٤ للمعاهدة، الذي كان للمملكة المغربية شرف رئاسته، إلى جانب الجمهورية الفرنسية، يوم الخميس الماضي.

لقد جعلت الأمم المتحدة منذ نشأتها من التعاون الدولي والإقليمي هدفا لإرساء قواعد التعايش والسلم وحسن الجوار والتشاور، لرفع التحديات المشتركة، في وقت أصبحت فيه التكتلات الاقتصادية الإقليمية تلعب دورا محوريا، في مواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية والبيئية.

وإيمانا منه بهذا الدور، ما فتئ المغرب يعمل على توطيد علاقات حسن الجوار في محيطه المغاربي والأفريقي، كما يدعم مسلسل الاتحاد من أجل المتوسط كإطار واعد لتعزيز الحوار والتعاون بين ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط.

ووعيا منه بالأهمية التي يكتسيها الفضاء الأطلسي، وما يتيحه من إمكانيات العمل المشترك، بادر المغرب في آب/أغسطس الماضي إلى عقد اجتماع للدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، كأرضية لبناء شراكة أوسع مع الدول الأخرى المطلة على هذا المجال الجيوستراتيجي الهام.

ومن نفس المنطلق، عبر صاحب الجلالة الملك محمد السادس عن عزم المغرب القوي والدائم على الإسهام بكل صدق في بناء اتحاد المغرب العربي، وتفعيل هياكله وتعزيز العلاقات بين دوله، وبخاصة مع الجزائر الشقيقة، استنادا للدور الأساسي الذي يمكن أن يلعبه هذا التكتل الإقليمي في العمل مع مختلف شركاء المنطقة للمساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار، خاصة في الفضاء الأفريقي والشرق الأوسطي والمتوسطي.

وإن إيماننا بضرورة تفعيل المشروع المغاربي، كتعبير عن إرادة وآمال شعوبه، لا يضاهيه إلا رغبتنا الأكيدة في العمل على رفع الحواجز التي تعيق تحقيق تطلعات الشعوب المغاربية وتعزيز العلاقات الأخوية بين دوله الخمس.

وعلى هذا الأساس، تجاوب المغرب بكل جد وصدق ومسؤولية مع نداءات مجلس الأمن الدولي للبحث عن حل سياسي ونهائي ومتفاوض بشأنه للخلاف الإقليمي حول الصحراء المغربية، وذلك بطرح مبادرته الشجاعة للحكم الذاتي، المشهود بجديتها ومصداقيتها من قِبل المجموعة الدولية، باعتبارها أرضية واقعية لإيجاد حل نهائي لهذا النزاع المفتعل.

وبنفس المسؤولية انخرط المغرب في الدينامية التفاوضية الجديدة التي أوجدها المقترح المغربي، بدعم من مجلس الأمن الدولي، من خلال مسار المفاوضات، تحت إشراف الأمم المتحدة، حيث دعا مجلس الأمن في قراريه ١٨١٣ (٢٠٠٨) و ١٨٧١ (٢٠٠٩) إلى التحلي بالواقعية وروح التوافق، كسبيل للدخول في مفاوضات جادة ومكثفة، بغية التوصل إلى حل سياسي ونهائي ومتفاوض بشأنه، في انسجام تام مع مبدأ تقرير المصير الذي لا يمكن لأي أحد أن يحتكره أو يؤوله بصورة انتقائية ووفق أهداف مبيتة أو خلفيات مفضوحة.

وإن المغرب لعازم على مواصلة التعاون الكامل مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي، قصد التوصل إلى حل نهائي لهذا الخلاف الإقليمي، في احترام تام للسيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة المغربية، وبشكل يضمن لجهة الصحراء المغربية نظام حكم ذاتي، كفيل بضمان التقدم والرفاهية لسكانها، والتدبير الديمقراطي لشؤونها المحلية.

لقد كانت المملكة المغربية سباقة إلى الانخراط في العديد من المبادرات الدولية والجهوية (الإقليمية) التي تستهدف ترسيخ قيم الحوار والتسامح والانفتاح على الآخر، خاصة في ما يتعلق بالحوار الضروري بين الإسلام والغرب، وكذلك تعزيز حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها، كما هو متعارف عليه عالميا.

وإن المغرب، متشبعا بمثل هذه القناعات، سيواصل توطيد علاقات التعاون المثمر والحوار الإيجابي على الصعيد الثنائي والإقليمي والشمولي. وبنفس الالتزام تضطلع المملكة المغربية بمسؤولياتها وستؤدي دورها كاملا في الأجهزة الأساسية لمنظمتنا، بغية الإسهام في تقوية مصداقيتها وفعاليتها وإشعاعها.

والسلام على جميع الحاضرين ورحمة الله تعالى وبركاته.

رُفعت الجلسة الساعة ١٤/٥٥.